

Algeria.....15.	Lebanon.....1000L.L.
Austria.....26S.	Libya.....L.Din. 0.75
Bahrian.....250 Fils	Morocco.....6Dh.
Belgium.....50Fr.	Netherlands.....3Fl.
Bulgaria.....50Leva	Oman.....300Pez.
Cyprus.....C£1	Palestine.....1S
Denmark.....10Kr.	Qatar.....3Rials
Egypt.....100	Russia.....15
France.....8Fr.	Saudi Arabia.....2R.
Finland.....13F.M	Spain.....200Pes.
Germany.....2.5 DM.	Sweden.....12.00SKr.
Greece.....300Dr.	Switzerland.....25Fr.
Hungary.....140Fr.	Syria.....12L.S
Iraq.....15	Turkey.....T.L 10.000
Ireland.....IR£1	Tunisia.....600
Italy.....2.400Lit.	U.A.E.....3Dirh
Jordan.....200Fils	UK.....1£
Kuwait.....200Fils	USA.....25

المجلد الأول - العدد الحادي عشر - أيلول / أغسطس ١٩٩٤ Vol.1 No.11 August 1994

جريدة اقتصادية مستقلة

يصدرها من لندن «البنانيون المتحدون للصحافة والنشر»

رئيس التحرير

سليمان الفرزلي

الميزان

تسولات مصرفية حول الدين الداخلي في لبنان

ورقة المائة ألف ليرة مقدمة لمواجهة تضخمية جديدة

يساعد نفسه بالتعميد لغيره

■ الخيارات السياسية التي تواجهها مصرفي الحريري وتحت إشراف الحكومة اللبنانية، كانت شديدة بعضاً شجع فرصة البداية الجديدة على الرعية «الاعتكاف» الفاضلة. والبداية الجديدة التي كانت مؤجلة آنذاك كانت تفضل لو تمت في ظل الارتباط مع سياسات ومهز مؤجلة لا تستطيع أن تكون جزءاً من المستقبل.

وقد أدى ذلك ما كنا قلنا سابقاً، إلى إفساح الحريري نفسه في «الصداء» السياسي. لأن هذا تناقضاً ملحوظاً بين العمل في المستقبلية التي جاء بها أو على أساسها، وبين الارتباط بالمعركة أو التخلي عن أي أحد أن يطلق نوجهاته من خلالها.

أما وقد وضع الحريري فرصة البداية الجديدة لتعدي نفسه ومع توجهاته في الأفاق المستقبلية، فإن ما يبدو أنه الآن هو أسوأ الخيارات، وتحت إشراف العمل في التعديل للبعد الحالي مع إمكانية العمل في المستقبل أن يبقى. فمن أن يتخذ أي غير رجعة مع نهاية العهد الحالي، وبين أن يبقى مدة إضافية عن طريق التعديل له، إفساح الحريري أن يعمل من أجل التعديل لنفسه لأنه فقد حرية الاتصال مع الماضي.

■ المؤسف جداً أن يقع الحريري في مثل هذا التناقض المؤذي إلى ما كان صعب التجاوب. وربما كان السبب في ذلك أنه لا يملك مشورة مناسبة فاعلة ونزيهة. ومن ملاحظ هذه الحيرة الهائلة، أن اللبنانيين فسحوا الحريري والفاخرة الحريري، أكثر مما فسحها الحريريون أنفسهم. فقد استقبلوا الحريري بالترحاب لاسيما وأنهم رأوا في صورة المستقبل كما هو في حيلتهم وكما كان ينبغي أن يكون، وقد كان ذلك ممكناً. ومن جهة أخرى، إن شخصاً ياتي ويحتل بالثقافة وحساس شحمه يدفع على الفور فريسة لتفترس.

على أنه جاء ليفسر لبنان لا ينفذه من الفرنسيين.

■ فكيف كان إذن الحريري وقد كان قادراً على التعديل لنفسه، راجع إلى ما كان عليه في الماضي، فإن صورة مشوهة لا تقوى على إظهارها إلا عقول مشوهة لا ترى في الحريري سوى أنه «يرميل» من المال.

■ وكيف لا يظن اللبنانيون بعد مضى وقت طويل من التوقيعات المستقبلية الملتزمة، وبين الاتحاد السريع في مزالق الماضي الكريه، أن الحريري جازم لمؤسسا في لبنان نقاشاً من الاستجابة الضعيفة لا سابق له.

■ وكيف لا يظن اللبنانيون، بعد ذلك كله، أن الاستجابة بالمال في الشرايط القوام للاستجابة المالية حدثت حلت الملبشات المالية محل الملبشات العسكرية.

■ لكن لبنان ليس مجرد مكان صغير على خريطة كبيرة، أنه فترة كبيرة على رقعة صغيرة. وهذه الفترة الكبيرة دالة التجدد فلا تتخاضا الحروب والوقوع القاهرة حسي. ولو زال لبنان كله من الوجود، والذين لا يفكرون ذلك لا يكونون لبنانيين حتى ولو تغنوا لبنان بعد صباح مساء وليل خمر وياقوت، فإن وقوع الحريري في التناقض الملتزم إليه من غير داع أو مبرر، يحكي عن عدم إدراك للفرصة اللبنانية المستعصية على الغزو الخارجي بشئ استثنائي بل هو يحكي عن فهم ناقص للمسألة الاقتصادية والإقتصادية، ومنها، أن اللبنانية ليست مجرد مسألة مالية تحلها الأرقام.

■ ولذلك فإن الحريري لن يستطيع التعديل لنفسه بالتعميد لغيره.

وسيلة لتأجيل انفجار انكسارات الدين الداخلي سوف تلجأ إليها قريباً وهي إيجاد موارد من تسوية مخالفات البناء، وهي تسوية سوف تنطوي بذاتها على مخالفات مخفية. وتقدر تلك المصادر المالية المرتقبة من تسوية مخالفات البناء بنحو ٤٠٠ مليون دولار.

وأما الخطوة التالية التي تتهدد الحكومة فهي بيع المشاعات التي تملكها الدولة للأرغيف أو للذين أقاموا إبنية عليها بصورة مخالفة للقانون، وبشكل اعتداء فاضح على أملاك الدولة.

وتحتسب المصادر المذكورة أن تضغط الحكومة، بحجة خفض النفقات الحكومية كوسيلة لخفض العجز والتخفيف من الحاجة إلى الاستدانة بالسندات، إلى طرح مسألة خفض الزائفة العسكرية لأسباب سياسية في حقيقتها مما يشير تسولات جديدة حول الأوضاع اللبنانية في مرحلة التعميد مع إسرائيل.

تستبدنها الحكومة الآن هي أقل من السابق، فإن الحكومة تجد أن استدانة المبالغ الأقل الآن أصعب من استدانة المبالغ الأكبر سابقاً، وهذا ما عور عن ذاته بارتفاع أسعار الفائدة على الإصدارات الجديدة.

وترى المصادر المصرفية أن السلسلة، أي مسألة تقادم الدين الداخلي وانكسارها، لن تبقى محصورة في موارث مخلفة بين الحكومة وجمعية المصارف، بل سوف تظهر إلى العلن على المستوى الشعبي والبرلماني كمسألة مثيرة للقلق.

وتقول هذه المصادر أنه لا توجد في لبنان اهتمامات دقيقة لتقدير الناتج المحلي الإجمالي أسوة بالدول المتقدمة من أجل تحديد نسبة الدين العام إلى الناتج الإجمالي، لكن هذه النسبة في لبنان تفوق الآن أي نسبة في العالم، وليس ذلك فحسب، بل أن موارد البلاد كلها يلفها الغموض.

وفي رأي تلك المصادر أن الحكومة ما زالت تخفي في سرها

تهدف إلى تقليص التعامل بالدولار، وأغسلت تلك المصادر قائلًا: أن مشغري السندات الحكومية، كبارهم وصغارهم، باتوا متضاهين ومتزعين من استمرار ارتفاع الدين الداخلي، وأن هذا الوضع يعبر عن نفسه بخلاف صامت بين المصارف والحكومة من جهة، وبين التجار ومتقاضين داخل جمعية المصارف ذاتها.

ولاحظت المصادر المذكورة أنه على الرغم من أن المبالغ التي

مهما ارتفعت الفاتحة على السندات، فإن ذلك لن يفيض أو حتى يسكت أصواتاً في القطاع المصرفي قد تكون مستفيدة من شراء السندات الحكومية في الوقت الحاضر.

وقالت مصادر مصرفية لبنانية لـ «الميزان»، أنها تخشى أن يكون انزال الفئات الكبيرة الجديدة من العملة اللبنانية وصولاً إلى ورقة المائة ألف ليرة مقدمة لمواجهة تضخمية جديدة كالتي حدثت في الثمانينات، وليس كما يقول المسؤولون أنها

ما زال الدين الداخلي للحكومة اللبنانية يتزايد ولو بوتيرة أقل من السابق، لكن الزيادة ما زالت كبيرة مما يشكل ضغطاً من المستثمرين في سندات الخزينة مع الوقت على الوضع الاقتصادي العام، وبالتالي إلى ارتفاع وتيرة التماسلات حول السياسة المالية والتقنية للحكومة. والدليل على ذلك أن الحكومة وقّعت الفاتحة على الإصدارات الجديدة من السندات بعد اتجاه إلى خفضها في الأشهر السابقة، لكن

الدولار عملة أميركية لكنه مشكلة عربية

العرب يخسرون ٢٥٪ من قيمة مواردهم وموجوداتهم

ربما كان ذلك يفسر أرجاء الحكومة اللبنانية تسويق سندات بالدولار ليس فقط لهذا السبب، بل لأن السلعة الرئيسية التي تنتجها وتبيعها مسخرة بالدولار، فالمعاملات النفطية كلها دولار بالوكالة.

وتقدر مصادر علمية في واشنطن أن خسائر الدول العربية العامة والخاصة بالدولار في الولايات المتحدة تتراوح الآن بين ٨٠ و ١٠٠ مليار دولار في أربعة مجالات رئيسية هي:

١- سندات الخزينة الأميركية.

٢- المقارنات والمستلزمات المالية.

٣- الموجودات التقنية بشكل خاص في الأسواق المالية.

ولما كانت الدول العربية مصدرة لرواسي الأسفل، وخصوصاً إلى الولايات المتحدة، بين أولئك المستثمرين وأواسط الثمانينات، فإنها أصبحت في غليظة الآن مستوردة لرواسي الأسفل في سوق شديدة التنافسية وبالتالي كميات الرساميل المتاحة فيها متناقصة، وهذا يعني عملياً أن الدول العربية القادرة على الاستدانة من الخارج مضطرة إلى أن تدفع علاوة في الفائدة للحصول على الأموال اللازمة، يبلغ معدلها ٢٪.

■ تواجه دول عربية عديدة الآن مشكلة حادة تتمثل في هبوط سعر صرف الدولار لأسباب عضوية هذه اللة تشكل انحصاراً طويلاً الأجل. وترد الدول الأميركية في واشنطن أمام مراجعها حول أزمة الدولار، بأنه ليس لديها أي حل في الوقت الحاضر. ويقل عن هذه الدول قولها: «الدولار عملتنا لكنه مشكلتنا».

■ ولئن كان الارتفاع الطارئ في أسعار النفط لأسباب عديدة منها أسباب عارضة مثل الوضع في نيجيريا واليمن مثلاً، وأسباب موهمة إلى توقعات وكالة الطاقة الدولية في باريس بأن الطلب العالمي على النفط في عام ١٩٩٥ سوف يرتفع بما يشكل زيادة معدلها ١.٢ مليون برميل في اليوم، قد خفف بعض الشيء من حاجة الدول النفطية إلى السهولة التقنية في الأزمة الأخيرة، إلا أن ذلك ليس كافياً لحل المشكلة حتى ولو استمرت أسعار النفط على مستواها المرتفع نسبياً إلى أمد طويل.

■ وقوام المشكلة هو أن الدول المعنية تحتفظ باحتياطياتها بالدولار، وأي دولة لديها احتياطي بالدولار فقدت حتى الآن ما لا يقل عن ٢٥ في المائة من قيمة هذا الاحتياطي بين

وذلك أن تزايد الدين الداخلي للمملكة كان من شأنه أن يؤدي إلى خفض حتمي في قيمة الريال السعودي (انظر «الميزان» العدد السادس، آذار/مارس ١٩٩٤). أما الآن فقد وقع التضخم في الريال بصورة غير مباشرة من خلال هبوط سعر صرف الدولار.

وقد وفر ارتفاع أسعار النفط وتوقع ارتفاع الطلب النفطي العالمي، إمكانية وقوع المملكة السعودية في مازق مزعج من جراء شع الرساميل الخارجية وشع الرساميل الداخلية في وقت واحد. لكن مثل هذا الاحتمال ما زال وارداً في حال ثبت أن الهبوط في قيمة الدولار شيء مستمر واتجاه طويل الأمد، وأن الارتفاع في أسعار النفط بالدولار شيء عارض وقصير الأجل.

■ ذلك أن تزايد الدين الداخلي للمملكة كان من شأنه أن يؤدي إلى خفض حتمي في قيمة الريال السعودي (انظر «الميزان» العدد السادس، آذار/مارس ١٩٩٤). أما الآن فقد وقع التضخم في الريال بصورة غير مباشرة من خلال هبوط سعر صرف الدولار.

وقد وفر ارتفاع أسعار النفط وتوقع ارتفاع الطلب النفطي العالمي، إمكانية وقوع المملكة السعودية في مازق مزعج من جراء شع الرساميل الخارجية وشع الرساميل الداخلية في وقت واحد. لكن مثل هذا الاحتمال ما زال وارداً في حال ثبت أن الهبوط في قيمة الدولار شيء مستمر واتجاه طويل الأمد، وأن الارتفاع في أسعار النفط بالدولار شيء عارض وقصير الأجل.

■ بعد النجاح الذي حققته سياسة الانفتاح الاقتصادي في المملكة المغربية خلال السنوات القليلة الماضية، واستمرار عملية تحويل مؤسسات القطاع العام إلى القطاع الخاص عبر ترويجيات العامل المغربي للـ الحسن الثاني، أخذت الفرصة المغربية في الدار البيضاء دوراً متقدماً كان لا بد من تطويره لوكالة المسار الاقتصادي الجديد.

■ وسوف تصدر الحكومة المغربية قبل نهاية شهر أيلول/سبتمبر المقبل مرسومًا يحدد النظام الجديد لوكلاء البورصة، وسوف يفرض هذا النظام

تنظيم بورصة «الدار البيضاء»

■ بعد النجاح الذي حققته سياسة الانفتاح الاقتصادي في المملكة المغربية خلال السنوات القليلة الماضية، واستمرار عملية تحويل مؤسسات القطاع العام إلى القطاع الخاص عبر ترويجيات العامل المغربي للـ الحسن الثاني، أخذت الفرصة المغربية في الدار البيضاء دوراً متقدماً كان لا بد من تطويره لوكالة المسار الاقتصادي الجديد.

■ وسوف تصدر الحكومة المغربية قبل نهاية شهر أيلول/سبتمبر المقبل مرسومًا يحدد النظام الجديد لوكلاء البورصة، وسوف يفرض هذا النظام

■ بعد النجاح الذي حققته سياسة الانفتاح الاقتصادي في المملكة المغربية خلال السنوات القليلة الماضية، واستمرار عملية تحويل مؤسسات القطاع العام إلى القطاع الخاص عبر ترويجيات العامل المغربي للـ الحسن الثاني، أخذت الفرصة المغربية في الدار البيضاء دوراً متقدماً كان لا بد من تطويره لوكالة المسار الاقتصادي الجديد.

■ وسوف تصدر الحكومة المغربية قبل نهاية شهر أيلول/سبتمبر المقبل مرسومًا يحدد النظام الجديد لوكلاء البورصة، وسوف يفرض هذا النظام

أولها المدينة الرياضية وثانيها المطار

١٠ مليارات دولار لخطة النهوض

■ أعلن مجلس الاتحاد والأعمار أن الأرقام النهائية للخطة العشرية لسنة ٢٠٠٠ حول النهوض الاقتصادي بلغت ١٠.٧ مليون دولار وفق الأعمار السائدة حالياً، وإن هذه الخطة أضيفت إلى مجلس الوزراء ناقشتها وأقرها. ولغت المجلس إلى تزيين تلك الخطة بما قيمته ٢ مليارات دولار حيث تبلغ نسبة تمويلها الخارجي ٤٥ في المائة على شكل هبات وقروض. وقال المجلس إن الخطة تضمنت إلى جانب المشاريع تخطيطاً اقتصادياً شاملاً وبرامجه، وراعت في شكل أساسي إنشاء متوازناً بين المناطق والاختصاصات اللبنانية كافة، وبالتالي حددت نصيب الفرد المستفيد من هذه المشاريع. وبعد إنجازها، مشروع تطوير مرفأ بيروت.

■ أولاً: مشروع المدينة الرياضية وهو ممول من هبات ستقدمها الدول العربية بناء على اتفاق سابق. وتبلغ كلفة للمشروع نحو ١٢٠ مليون دولار، وما توأمر حتى الآن من هذه الهبات يصل إلى ٦٣ مليون دولار.

■ ثانياً: تزيين لشغال تطوير مطار بيروت الدولي وتوسيعه بكلفة ٤٩٠ مليون دولار.

■ ثالثاً: مشروع محطات توليد الطاقة الكهربائية في منطقتي الليدادي (الشمال) والهراني (الجنوب) بطاقة ٤٥٠ ميغاواط لكل واحدة.

■ رابعاً: البنية التحتية لوسط بيروت التجاري بكلفة إجمالية لهذه المشاريع تبلغ ٥٠٠ مليون دولار وسيتم حالياً بدء المرحلة الأولى بكلفة ١٢٠ مليون دولار وتشمل ترميم شبكات المياه والكهرباء والهاتف والصرف الصحي ومياه خامساً: مشروع تطوير مرفأ بيروت.

■ أولاً: مشروع المدينة الرياضية وهو ممول من هبات ستقدمها الدول العربية بناء على اتفاق سابق. وتبلغ كلفة للمشروع نحو ١٢٠ مليون دولار، وما توأمر حتى الآن من هذه الهبات يصل إلى ٦٣ مليون دولار.

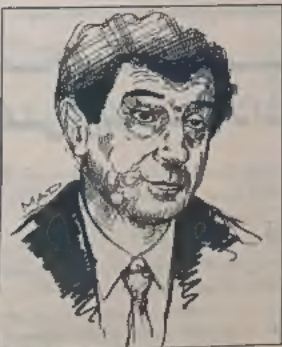
■ ثانياً: تزيين لشغال تطوير مطار بيروت الدولي وتوسيعه بكلفة ٤٩٠ مليون دولار.

■ ثالثاً: مشروع محطات توليد الطاقة الكهربائية في منطقتي الليدادي (الشمال) والهراني (الجنوب) بطاقة ٤٥٠ ميغاواط لكل واحدة.

■ رابعاً: البنية التحتية لوسط بيروت التجاري بكلفة إجمالية لهذه المشاريع تبلغ ٥٠٠ مليون دولار وسيتم حالياً بدء المرحلة الأولى بكلفة ١٢٠ مليون دولار وتشمل ترميم شبكات المياه والكهرباء والهاتف والصرف الصحي ومياه خامساً: مشروع تطوير مرفأ بيروت.

إيلي الفرزلي في الخارجية الاميركية

لا أعمار من دون دولة المؤسسات



■ قدم إيلي الفرزلي، نائب رئيس مجلس النواب اللبناني، أثناء زيارته الرسمية إلى واشنطن أخيراً، ورقة إلى وزارة الخارجية الأميركية حول مسائل متعلقة كان من بينها مسألة إعادة الأعمار في الدرجة الأولى. وقد ناقش الفرزلي أفكاره بحضور رئيس قسم الشرق الأدنى في الخارجية الأميركية، ورئيس دائرة لبنان وأعضاء من مجلس إدارة «وكالات التنمية» الدوائية. نص الورقة على الصفحة ٩.

نصف سكان العالم بلا كهرباء وخسهم بلا ماء
صفحة: ١٤

التقرير الثاني لمجلس الانماء والاعمار

١٦٣٣ مليون دولار تمويلات مشاريع قيد التنفيذ

■ اصدر مجلس الانماء والاعمار تقريره الثاني عن تقدم العمل في ايار/مايو ١٩٩٤، وذلك بعد التقرير الاول في كانون الثاني/يناير الماضي، وعرض تقدم العمل في «الطبعة ٢٠٠٠» والمشاريع المبرمة والتي هي قيد التنفيذ للترتيب، كما عرض التطور في تنفيذ امانة المجلس الذي تنظمه هذه الطبعة.

وهذه لائحة التقرير رئيس المجلس الفضل شلق عارضا مشاريع قيد التنفيذ وقال: لدى مجلس الانماء والاعمار الآن ٢٨٠٠ عقدا قاننا (استشارات وبناء) من ضمن برنامج العمل، تمثل مجملها اعمالا تفوق قيمتها ٢٢٥ مليون دولار اميركي.

وتحدث عن تطورات جديدة في «ادارة التنظيم» في المجلس، «لان برنامج (الطبعة ٢٠٠٠) بهذا المستوى من الاتساع والتشريب يتطلب من المجلس الاعتماد على أنظمة ادارية رفيعة المستوى، وهناك مجالان يتركز الاهتمام عليهما في شكل خاص هما تنظيم الادارة في المجلس وأنظمة الادارة وتوزيع للمهام والاختصاصات قائلا: «ان الحجم المرتفع لاعمال المجلس المتبقية املى ضرورة زيادة عدد العاملين فيه في شكل ملحوظ، فقد بوشرت حملة توظيف اساسية لتعيين عدد يصل الى ١٠٠٠ من العاملين الجدد الملتحقين، وسعى الى إيجاد أفضل للترشحين اللبنانيين واجتذاب بعض الذين تركوا البلاد ويرغبون في العودة اليها بعدما اكتسبوا خبرة دولية».

وعرض التقرير «العمل على تحديث التجهيزات والأنظمة الحاسوبية، وادارة البرنامج، وذكر انه منذ نشر تقريرنا الأخير في كانون الثاني/يناير الماضي، تم توقيع عدد من العقود الاستشارية وعقد الاجتماعات، ففي مجال القنابات الصلبة تم وضع ثلاثة عقود جديدة لتبلغ ١٦ مليون دولار اميركي، وفي الصلابة تم وضع عقد مدته ستة اشهر من شركة «سكيتوم» لتحديث تصميم سابق استغنى بيروت الجامعي الحكومي، في النظر، وفي ما يتعلق بمشاريع بيروت، نحن في مرحلة المفاوضات النهائية مع مجموعة المهندسين وشوشيف سي. سي. سي. وموضوع نهر الكلب، حيث عقد في شأنه الى تحسين حركة السير في النفق، ويتم الآن تحليل المروحيات وتكثيفات ما بعد التحليل والمباني الحكومية يجرى ابدأ تحليل المروحيات وتقديرات ما بعد التحليل لعملية اعادة تأهيل السطوح في العمومية، ويبدأ الفصل الثالث من التقرير وعنوانه نظرة عامة قطاعية، بالحدود من تطور العمل في مجال

الكهرباء، بعد عرض لأضرار هذا القطاع نتيجة الحرب والانخفاض الطاقية الأولية في حدود ٥٠٠.٠٠٠ في هذا القطاع من خلال قدرة انتاجية قدرها ٣٥٠٠ ميجاواط، وبالتالي تم تفتت التيار الكهربائي الى حدود ١٢ ساعة يوميا، وانخفاض الطاقة من نسبة ٢٥ في المئة، ويمكن البدء الاول في هذا القطاع في اكمال برنامج التشغيل البالغة قيمته ٣١٢ مليون دولار اميركي بحلول ايار/مايو ١٩٩٤، واورد التقرير التالي:

■ عقد قيد التنفيذ: اعادة انتاج الطاقة. التقدم ١٠ في المئة، وتبلغ الكلفة ٦٦ مليون دولار. بدأ التنفيذ في تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٣، ومدة ١٨ شهرا. والاستشاري الملتزم «ساندرو».

■ اعادة تأهيل شبكة التوزيع في بيروت الكبرى: التقدم في العمل ١٠ في المئة، والكلفة ١٢ مليون دولار. وبدأ العمل في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي، ومدة تنفيذ ١٨ شهرا.

■ اعادة تأهيل شبكات التوزيع خارج بيروت الكبرى: التقدم في ١٠ في المئة، والكلفة ٥٢ مليون دولار. بدأ العمل في تشرين الثاني/نوفمبر

١٩٩٣، ومدة التنفيذ ١٨ شهرا.

■ اعادة تأهيل خطي الجسور وبصاليق: التقدم ٨٠ في المئة، والكلفة ١٠٠ مليون دولار. سيمتد مشروع ملايين دولار. وبدأ العمل في نيسان/ابريل ١٩٩٣، ومدة التنفيذ ١٢ شهرا.

■ المعوق قيد التنفيذ: معمل البواوي والزهراني (انشاء معمل بوق ٤٥٠ ميجاواط) والكلفة التقديرية ٧٢ مليون دولار. وتاريخ نض العوض ٣١ ايار/مايو ١٩٩٣، ومدة التنفيذ ٢٠ شهرا.

■ البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية: يتكفل برنامج الحكومة من اعادة تأهيل الخطوط السلكية ومن توسيع مستطلي لشبكة حتى حدود مليون خط وستسترجع زيادة عدد الخطوط في زيادة عامل الاتساق الى حدود ٢٠ في المئة. ويومل القطاع الخاص اشاء شبكة الهاتف الخليوي بسعة ٢٥٠ ألف خط.

■ اعادة تأهيل المباني والتقدم في العمل ٩٠ في المئة، والكلفة ٧٥٠ ألف دولار. وتاريخ البدء تموز/يوليو ١٩٩٣، ومدة التنفيذ ستة اشهر. تاملت عمل القمار والتجهيزات للوزارة. التقدم ٨٠ في المئة، والكلفة ١.٨ مليون دولار. وتاريخ البدء ايلول/سبتمبر ١٩٩٣، ومدة التنفيذ ١٢ شهرا.

■ تاملت تجهيزات متفرقة: التقدم ٨٠ في المئة، الكلفة ٥٠٠ ألف دولار. وبدأ العمل في تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٣، ومدة التنفيذ ١٢ اشهر. عقدت المفاوضات النهائية مع «الكاتال» للتقدم ٢٠ في المئة، «اريكسون» ٢٠ في المئة، «سيمينز» ٢٠ في المئة. البدء بالعمل تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٣، مدة التنفيذ للشركتين الاولى والثانية ١٨ شهرا والثالثة ٢٤ شهرا.

■ عقود قيد التنفيذ: اعادة تأهيل الشبكة المحلية، تاملت ٢٠ في المئة، خط وتوسيع الشبكة، عقد «الكاتال» قيمته ١٢٣.٨ مليون دولار. فض العروض نيسان/ابريل-ايار/مايو ١٩٩٤، مدة التنفيذ بين ٢٤ شهرا، «اريكسون» قيمته ١٤٧ مليون دولار. فض العروض نيسان/ابريل-ايار/مايو ١٩٩٤، مدة التنفيذ بين ٢٤ شهرا، «سيمينز» ١٢٣ مليون دولار. فض العروض نيسان/ابريل-ايار/مايو ١٩٩٤.

■ توسيع الشبكة الدولية: للمحلة الارضية من تمويل الدولة اللبنانية، والكلفة التقديرية ٢.٨٧ مليون دولار، وتبلغ اعادة تأهيل المباني ٧٨٩ ألف دولار، ونض العمل في مجال

نيسان/ابريل ١٩٩٤. وعرض التقرير ايضا تقدم العمل في قطاعات مياه الشرب والصرف الصحي والنقل والتعليم والصحة العامة والشؤون الاجتماعية والزراعة والري.

■ وحسب الى الحديث عن النشاطات القائمة قائلا: «يتابع مجلس الانماء والاعمار مناقشة المزيد من تمويل الدولي، وذلك على جهات مختلفة.

■ الملكة العربية السعودية: تم عقد اتفاقية اساسية مع حكومة المملكة

العربية السعودية وذلك بتاريخ ٢٢ آذار/مارس ١٩٩٤، يجري بموجبها تقديم هبة بقيمة ١٠٠ مليون دولار اميركي عبر الصندوق السعودي للتنمية مخصصة لمشاريع مخصصة لقطاع التعليم والمباني الحكومية والنقل والصحة ومياه الشفة والمياه المبتذلة.

■ البنك الدولي: قرض جديد لمشاريع التي تبلغ قيمته ٤٦ مليون دولار اميركي. «البروتوكول الفرنسي» لقد بات تقليدا ان تعمد الحكومات اللبنانية والفرنسية الى التفاوض سنويا في شأن بروتوكولات ثنائية، تركز المفاوضات السلكية على امكن مساهمة الحكومة الفرنسية في تمويل اشاء معملين جديدين للطاقة الكهربائية (في الزهراني والبواوي) في اي حال، مستحقة للطاقة، مطروحتان الآن للتمويل الدولي، وسيكون التمويل الفرنسي قبالا للتقدم في حال حصول مقال فرنسي على العقد فقط، اما اذا لم يتحقق ذلك، فان مفاوضات جديدة ستجري مع الحكومة الفرنسية بهدف الاتفاق على الضمانات والمشاريع التي سيتم تنفيذها في البروتوكول الفرنسي.

■ الصندوق الكويتي: تتناول المفاوضات الحالية مع الصندوق الكويتي موضوع تاملت مبلغ خمسين مليون دولار اميركي لتمويل جزء من مشروع مطار بيروت الدولي. «الصندوق العربي» عقدت محادثات مع الصندوق العربي في شأن امكن مساهمة في قطاع مياه الشفة والمياه المبتذلة، واداءت في الاتفاق على ذلك، فان مبلغ مساهمة الصندوق قد يتجاوز ثلاثة ملايين دولار اميركي.

■ المجموعة الاستشارية: (سي) جيه) التي تمثل حكومات ومؤسسات دولية كانت تأسست تحت رعاية البنك الدولي بهدف التنسيق بين ضابطين التنمية، اننا اليوم بصدد اعداد الترتيبات اللازمة لاجتماع المجلد لهذه المجموعة التي يعقد في تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٤، وشمل عملا اعداد خطة استثمار لغرض سنوات.

■ لتحليل التمويل الاجنبي: ذكر التقرير ان التمويل الاجنبي لتتوفر حتى الآن لعملية اعادة الاعمار هو مبلغ ٩.٣٢٤ مليون دولار اميركي في شكل هبات والتزامات ٧.٣٨٨ مليون دولار اميركي في شكل قروض، وذلك يكون اجمالي المبالغ المتوفرة ١٦.٧١٢ مليون دولار اميركي، وتصل قيمة الاستثمار في برنامج النهوض الاقتصادي للسنوات الخمس المقبلة حسب «الطبعة ٢٠٠٠» الفقرة لجميع القطاعات الى مبلغ اجمالي قدره ٤.٤٢٤ مليون دولار اميركي، وتصل التوقعات حتى الآن الى مبلغ ٣٣.٢ في المئة من ذلك المبلغ، خصصت الحكومة اللبنانية موارد بالبلدية اللبنانية لدعم تنفيذ المشاريع، وتلقى مساهمات الحكومة اللبنانية اما استكمالاً للتمويل الاجنبي واما تقديراً لالتزامات اداء الجهات الممولة في تساهم هذه الأخيرة في تمويل المشروع (السنة تراوح بين ١٠ و ٢٠ في المئة)، وأما تمويل مشاريع لا يتوافر لها تمويل خارجي.

منافسة خماسية على اوتوستراد المصنع

■ ذكرت مصادر مطلعة انه تم قبول خمس مؤسعات او اشخاص شركات دولية لتقديم عطاءات لاقامة طريق سريع يتكلف ٥٠٠ مليون دولار في لبنان. وقال مجلس تنفيذ المشاريع الكبرى في بيروت، ان الشركات المرشحة هي شركة ميفيدراغ، والاتحاد من الشركات الانمانية «ماكسينو» بيرنارد مع مفايس اند فريتاغ، و«دوريني داسا اوتوستراد» مع شركة مالفتر باور، والاتحاد الاخوان ما شركتا «سكيتوم» مع «بوجيه» الفرنسية، و«جي تي. ام» الفرنسية مع «دوريني» وسوبروت الطريق السريع الذي يمتد ٦٠ كيلومترا بيروت مع بلدة المصنع الشوفية على الحدود مع سوريا.

قرضان من البنك الدولي للري وتعزيز جباية الضرائب

■ وافق البنك الدولي على تقديم قرضين الى لبنان تصل قيمتهما الى نحو ٧٧ مليون دولار لتمويل مشروع اعادة تأهيل نظام الري في ١٥ منطقة ريفية والمساهمة في تمويل مشروع تعزيز وتوعية نظام جباية الضرائب والرسوم ونظام تسجيل الأراضي والمقارنات، وسيكلف المشروع ١٦٠ مليون دولار.

■ ٧٠ مليون دولار بينما يكفل للمشروع الثاني نحو ٣٣ مليون دولار. وتم تعيين خمس مناطق من أصل المناطق الـ ١٥ التي يشملها المشروع بعد اجراء دراسات جدوى، وهذه المناطق هي: البقعة في شمال سهل البقاع والقاسية - رأس العين في جنوب لبنان وعكار - البارد في شمال لبنان وجنوب سهل البقاع ومنطقة الضنية بالقرب من مدينة طرابلس.

■ ويقول مدير العمليات جان - فرانسوا باره: «ان الاهداف الرئيسية للمشروع هي زيادة الانتاج الزراعي وزراعة الدخل الريعي وبعد العاملين في القطاع الزراعي في المناطق الريفية التي اصحابها الاهداف في الماضي». وأضاف: «ان المشروع يتناول تحقيق هذه الاهداف في الغام الاول عن طريق اعادة تأهيل بني نظام الري الاربعية وتوفير الخدمات العامة للدعم الاساسية». وسيمول القسم الخاص باعادة تأهيل بني نظام الري التحسين من المشروع وتحديث مصادر المياه والقنوات الرئيسية والثانوية كما سيمول تحسين المعدات والتسهيلات في المناطق الريفية التي تعمل مساحتها الى ٢٧ ألف هكتار تقريبا.

■ وسيتم اختيار المناطق التي يشملها المشروع بعد اتمام دراسات جدوى كما حصل بالنسبة الى المناطق الخمس المذكورة. ويتناول القسم الثاني من المشروع تعزيز خدمات الدعم العامة عن طريق تقوية المؤسسات المعنية بالري وادارة المياه. وتتألف هذا القسم من المشروع، في الغام الاول، من توفير الخدمات العامة لتأهيل وللمساعدات الفنية للمناطق المحلية المعنية بالري وللمجموعات مستخدمي الماء.

■ وسيفوز التمويل ايضا، بالإضافة الى المساعدات الفنية لوزارة الموارد المائية والكهربائية والبلدية نهر البعلبكية (السلطة المسددة) عن نهر البعلبكية، لكي توسع احوالها لا الهجئات المقدتها على رصد الجبنة ومراقبة احوالها لا سيما بخصوص نوعية المياه الجوفية في المناطق الساحلية، وسيقدم دعما مائلا لمؤسسة الاجرام الزراعية اللبنانية وبرنامج التشغيل المتخصصة بها. وسيتم بموجب المشروع كله تعزيز التكنولوجيا التي تمكن المزارعين من فحص البذار والمتقوات الزراعية وضبط نوعيتها وزيادة نوعها.

■ وسيغطي قرض البنك الدولي نحو ٨٠ في المئة من تكاليف المشروع، وسيكون هذا القرض لفترة ١٢ عاما بالفائدة التقديرية ١٠ في المائة تقاضاها عانة البنك الدولي على ان يبدأ التغطية بعد اربع سنوات من تقديم القرض. كذلك سيجري تعزيز وتوعية نظام جباية الضرائب والرسوم ونظام تسجيل الأراضي والمقارنات في لبنان، كما سيجري تعزيز مقدرة لبنان على ادارة نفقاته العامة بموجب مشروع يتناول توفير مساعدات فنية مكرسة لهذا النوع من التقوية وتعزيزها. علما ان نفقة لبنان الخاصة بجباية التسجيل والادارة المائية تنهقرت على نحو بالغ بسبب اعدام الحرب الطويلة. ويؤكد البنك الدولي على تقديم قرض بمبلغ ١٦٠ مليون دولار من أصل تكاليف المشروع الاجمالية التي يتتار ان تصل الى ٣٣٦ مليون دولار.

■ ويقول مدير المهام في البنك الدولي سريشار خان: «تشكل اعادة بناء مقدر لبنان على الادارة المالية جزءا من الجهود التي تتخذ لتأهيل اعمار لبنان عامة، وهذه الفترة حاسمة في تعزيز نظام توليد العائدات والاقتصاد الاستقرار الاقتصادي المطلوب لتعزيز الاستثمارات الخاصة وتنميتها».

■ وكانت وزارة المال اللبنانية عانت من النقص في المهارات البشرية والخبرة كما عانت من فقدان الموجودات المصنوعة الحرب. ويهدف المشروع من توفير المساعدات الفنية التي تنظمها تقوية وظائفها وتقويتها الى تقوية وظائف وزارة المال الخاصة بادارة الجمارك كترتيب نظام تسجيل او ادخال المعلومات الخاصة بالجمارك الى وتنشيطه وفرا طرحه كل من مؤتمر الامم المتحدة الخاص بالتجارة (اوتكتاد) وبرنامج التنمية التابع للأمم المتحدة.

■ ومن وظائف وزارة المال اللبنانية التي ستعطي بالدم بموجب المشروع نظام تسجيل الأراضي وحيدويها، وذلك عن طريق توفير الخدمات الفنية والتأهيلية في مجالات تتطلب مهارات خاصة مثل الطبوغرافيا واستخدام فن التصوير في عمليات المسح، وسيتم تحديث نظام تحديد حدود الأراضي ومكتبتها، خدمة نظام جباية الضرائب عن طريق توفير التكنولوجيا اللازمة لادارة رسم الضرائب التي تنصرت او فدت وتنسجها بواسطة الكمبيوتر، او لتمصيح الاخطاء في هذه الضرائب وازالة التناقضات الموجودة فيها، وليس الأراضي وتبينة خرائط جديدة.

■ وتلقى الجزء الثالث من المشروع ادارة الاتفاق التي وسيجري مشروع المساعدات الفنية هذا على تبسيط التدريبات الخاصة بتجديد الضرائب وجبايتها، وعلى انشاء وحدة متخصصة بادارة الضرائب الكبار، وسيجري المشروع ايضا على تعيين دافعي الضرائب وتحديد ماهيتها على أنظمة الكمبيوتر.

■ وستنفذ دائرة الوزارة وضبط الاتفاق في وزارة المال اللبنانية من المساعدات الفنية لتعويض عملية تبينة الموارنة الخاصة، والتعويض رسم الخطف الخاصة بالانفاق العام، وسيضمن المشروع للتدابير الزاوية لخاصة بادارة

الخرانة العامة ونظام الحاسبة في الوزارة ونظام ادارة السيرة فيها. وسيمول المشروع كل من برنامج التنمية التابع للأمم المتحدة (١.٠٢ مليون دولار) وصندوق النقد الدولي (٠.٦ مليون دولار)، والحكومة اللبنانية (١.٦ مليون دولار) وقرض البنك الدولي الذي سيقدم بالفائدة العادية

المطلقة التي يستوفونها ايها، على ان يتم التصديق بعد سبعة عشر عاما. وكان قد طلب الى البنك الدولي، في مناقشات جرت اخيرا في المجلس التنفيذي المصروف عن الاستراتيجية الخاصة بلبنان ان يتحرك على نحو اسرع من تحرك الراهن بنية دعم التنمية والاعمار في لبنان.

■ ودعا أعضاء المجلس التنفيذي ادارة المصرف الى النظر في الطرق والوسائل الآلية التي تسرع اجراءاته الوضع اللبناني وان عكس وجود «قدر كبير جدا» من لبنان نظرا الى وجود قطاع خاص قوي فيه حسب قول مصدر رسمي يقيم الى المجلس التنفيذي.

■ ودعا أعضاء المجلس التنفيذي للمصرف الى النظر في الطرق والوسائل الآلية التي تسرع اجراءاته الوضع اللبناني وان عكس وجود «قدر كبير جدا» من لبنان نظرا الى وجود قطاع خاص قوي فيه حسب قول مصدر رسمي يقيم الى المجلس التنفيذي.

نائب حاكم البنك المركزي يقول في ابوظبي:

أموال اللبنانيين في الخارج يصعب تقديرها واقتصادنا «مدولر» الى درجة معينة

تصحيحا اقتصاديا بالعمى التقليدي، بلدان أخرى عندما انطقت وأوضاع اقتصادية تتطلب إصلاحا من النوع الذي يؤثر على ميزان مدفوعاتها ويتطلب بالتالي تمويلا مؤقتا لعملية التصحيح.

في لبنان مشاكل اقتصادية كبيرة منها مشاكل البناء، ومشاكل عملية تمويل استثمارية كبيرة في الهيكلية، والبنية التحتية، كما يوجد وضع مالي صعب من دون شك عائد الى طرف السنوات الماضية وإعادة بناء النظام المالي والقرضات، والامر يتطلب ان يكون الوضع المالي في لبنان مستقرا في وقت يتطلب حاجات مالية كبيرة.

من هنا المشكلة واضحة، وهي ليست مشكلة تصحيح، ولكنها مشكلة تنفيذ لشرع واضح سواء بالنسبة الى الوضع المالي او بالنسبة الى عملية إعادة الاعمار.

بالنسبة الى عملية الاعمار، العملية في تمويل البناء، بما فيه نوعية التمويل، وهذا يعني ليس كمية الاصول التي يمكن ان تولد، ولكن نوعيتها وبأي طريقة.

من ناحية الوضع المالي: اكد انه يوجد عدم توازن بين حاجات الاتفاق وبين مجالات توليد النقد، وبالتالي لا بد من ترشيد الاتفاق وحصره بالاولويات ومن ناحية ثانية زيادة الدخل في بعض المجالات من دون ان يشكل عبئا غير عادي على فئة محددة من اللبنانيين.

سيفكره بدء التعامل في سوق الأوراق الثانوية في بيروت على السوق المالية في لبنان بشكل عام.

- التعامل في سوق الأوراق الثانوية بدأ منذ مدة وجيزة، وبالتالي نحن نتحدث عن شيء حديث جدا، ولا يتداول في السوق حتى الآن سوى أسهم شركة «سوليدير» - طبعها «سوليدير» بعد ذاتها شيء مهم كثيرا لأن حجمها بالنسبة لحجم الاقتصاد كبير جدا والمنطقة التي تشملها «سوليدير» مطلقة مهمة جدا في بيروت، ومع الوقت نأمل بأن يتوسع التداول في السوق الثانوية ليشمل شركات واسهمها وأدوات أخرى ووسائل استثمار وتمويل متنوعة وتكون أداة توفير للمخاطر للقطاعات القادرة على استقطاب هذه الاموال.

انا متفائل من ناحية نمو السوق لأنه ستكون هناك شروط على أي شركة تريد تمويل نفسها والتوسع مما يجبرها بالضرورة على الدخول الى السوق، ومجرد دخولها الى السوق يتطلب ان تكون أوضاعها المالية والقانونية واضحة، وهذا بعد ذلك جانب مهم من آلية السوق وهذا يتطلب ايضا على القطاع العام ملقا ينطبق على القطاع الخاص.

هل تعتبر ذلك دعوة الى الخصخصة او المشاركة في شركات القطاع العام؟

- اعتقد ان ذلك مفيدا جدا، فانا استلذت بعض المؤسسات ترتيب أوضاعها الداخلية وشارك المواطنين بجزء من أسهمها فيسكن ذلك مفيدا للمواطنين كاستثمارين كما سيكون مفيدا لهم ايضا من حيث جذب دفع ضرائب أو ظهور عبء على الخزينة في شكل تخفيض، وبالنهاية سيصبح المواطن عن عدم كفاية أي مؤسسة وأي عبء على الدولة سيكون عبئا على المواطن إما عن طريق فرض ضرائب حالية أو مستقبلية أو عن طريق التصخم.

إذا عملية المشاركة من قبل المواطنين في الاستثمار عن طريق الأسهم ليست مريحة للمواطن المستثمر ويحده فحسب، ولكنها مفيدة لكل المواطنين من حيث تخفيف العبء عن الدولة وعن المواطن.

هل يستطيع لبنان قروضاً من صندوق النقد العربي؟

- ملقا تعرف، قروض صندوق النقد العربي تتعلق بميزان المدفوعات أكثر منها قروض ميزان الاعمار أو تمويل مشاريع الاعمار، ومن هذا النطلق ليس بالضرورة ان يقدم قروضا مباشرة للبنان، ولبنان هو الذي له ان يكون في وضع يحتاج فيه الى نوع من هذه القروض.

ولكن صندوق النقد العربي عنده أدوار عدة يمكن ان تساهم في إعادة اعمار لبنان عن طريق التمويل أو من خلال المهام التي يقوم بها صندوق النقد العربي عن طريق التجارة أو إعادة تمويل أسواق المال العربية، لأن لبنان النهائي يستعتمد في إعادة اعماره على افتتاح الأسواق والتجارة مع البلدان الأخرى وفي مقدمتها البلدان العربية. وثانيا بقدرة أسواقه المالية على النشاط والتمويل واستقطاب استثمارات خارجية، وفي هذه المجالات يقدم صندوق النقد العربي بدوره، وسوف تتعاون مع لوزانة هذا الدور لا فيه فائدة للبنان في مرحلة إعادة الاعمار.

يقوم صندوق النقد العربي بمساعدة الدول العربية في عمليات التصحيح الاقتصادي، فهل سيتم نوع من التعاون بين لبنان والصندوق في هذا المجال؟

- في الواقع المهمة الاقتصادية في لبنان حاليا يجب ان لا تسعى الى الحد من استيعابها

لا اعتقد ذلك، لأن للبحر عند المواطن هو الدولار بالنسبة لليرة - وتغير الدولار بالنسبة للعملة ماخري لا يعني كثيرا، وليس له تأثير مباشر.

وبالفعل اذا نظرنا الى الماضي، نجد ان الدولار وصل الآن الى اثنى عشر ليرة، وهذا هو الحال الثاني بالنسبة لبعض العملات مما ترك تأثيرا قويا نفسانيا على الأسواق المالية، ولكن الدولار صعد وهبط بمرجات كبيرة بين 1980 و 1991 ونسب أعلى مما شهدناه أخيرا، ولا اعتقد انه كان كذلك انعكاسا بالنسبة للدول أو العودة الى اليرة اللبنانية.

طبع هناك أوضاع مالية خارجية تتعدى موضوع الدولار، ومؤثر على الاقتصاد العالمي ونحن نتكلم هنا عن السندات وأسواق الأسهم التي تشهد تقلبات حادة.

ما هو التأثير الذي

في ما يأتي نحن الحديث

في ظل ظاهرة انقراض «الدولرة» في لبنان، كيف تنظر الى الانخفاض الحاد في أسعار صرف الدولار مقابل العملات الرئيسية، وهل سيكون لذلك تأثير على سعر صرف اليرة مقابل الدولار، أو العكس من ظاهرة «الدولرة» مستقبلا؟

- لا اعتقد ذلك، طبعنا الاقتصاد اللبناني «دولرة» لدرجة معينة وتغير سعر الدولار بالنسبة للعملات الأخرى يترك تأثيرا جانبيا على أسعار السلع والخدمات التي يستوردها لبنان من دول أخرى، ولكن أعيد القول ان هذا تأثير جزئي، وليس هناك سبب بل يكون لانخفاض سعر الدولار انعكاس مهم على السوق المالية في لبنان.

من ناحية أخرى وبالذات من الناحية النفسية، هل سيؤدي انخفاض سعر الدولار الى الهروب من منطقة الدولار الى الليرة اللبنانية مرة أخرى؟

للمواطنين اللبنانيين معتبرا ان في ذلك فائدة كبيرة للمواطن اللبناني اكان مستثمرا أو مواطنا عاديا، إضافة الى تخفيف العبء عن الدولة.

وأضاف ان مصرف لبنان يشجع المصارف اللبنانية على الدخول في مجالات جديدة لم تشغلها في السابق لتوسيع دائرة الاقتراض وتوزيع القطاعات التي تستفيد من القروض، إضافة الى تشجيع الأسواق المالية.

وأشار الى ان الحكومة وضعت مشروع قانون خاص بالمعقود الاستثمارية بهدف اجتذاب المصارف لأموال خارج موارزاتها واستثمارها في قطاعات منتجة، واكد ان الاموال بدأت تعود الى لبنان وإن ما وصل منها حتى الآن يناهز ثلاثة مليارات دولار في شكل مباشر الى مصرف لبنان او المصارف التجارية أو عن طريق «سوليدير» - ودعا الى وضع سياسات ووسائل استثمارية كافية لاجتذاب أموال اللبنانيين في الخارج التي يصعب تقديرها بدقة، لكنها كبيرة جدا.

كذلك أشاد شطح بدور «صندوق النقد العربي» في مساعدة لبنان في فترة غيرة مباشرة على إعادة الاعمار، وقال: «ستستمر مع الصندوق لزيادة هذا الدور لما فيه فائدة لبنان في مرحلة إعادة الاعمار».

أكد الدكتور محمد بهاء شطح نائب حاكم مصرف لبنان، ان الانخفاض الحاد في سعر صرف الدولار مقابل العملات الرئيسية العالمية الأخرى ليس له تأثير مباشر في سعر صرف اليرة اللبنانية تجاه الدولار.

وقال في حديث أجرته معه «الزبية» المالية في ابوظبي: ان الاقتصاد في لبنان «دولرة» الى درجة معينة، وأن تغير سعر صرف الدولار بالنسبة الى العملات الأخرى له تأثير جانبي في أسعار السلع والخدمات التي يستوردها لبنان من دول أخرى لا تتعامل بالدولار.

وأشار الى ان هذا التأثير سيكون جزئيا وأنه لا مبرر لأن يكون لانخفاض سعر الدولار انعكاس مهم على السوق المالية في لبنان.

وأشاد شطح بخطة مباشرة العمل في السوق الثانوية للأوراق المالية في بيروت التي بدأت بالتعامل بشهر سوليدير، التي تغطي بأهمية كبيرة. ودعا الى توسيع العمل بالسوق الثانوية ليشمل شركات واسهمها وأدوات استثمارية أخرى من أجل جعل السوق أداة لتوفير الخدمات للقطاعات القادمة على استقطاب هذه الاموال.

أكد ضرورة تخصيص جزء من أسهم شركات القطاع العام في لبنان

عبد الله صالح كامل:

سنمول وندير مشروع المشرف العقاري

قال عبدالله صالح كامل رئيس مجلس إدارة «شركة دلة للتنمية العقارية»: ان مجموعة «دلة البركة» ستقوم بتحويل وإدارة مشروع المشرف العقاري في لبنان، وأوضح ان مساحة المشروع تبلغ ٢٠٣ مليون متر مربع تشكل قضية وحدارا من الشرق الى الغرب وإطالة نحو بيروت والبحر الأبيض المتوسط وجبل لبنان، مشيراً الى ان كلفة المشروع ستصل الى نحو ٨٠ مليون دولار، ويقع المشروع على طريق بيروت صيدا على مسافة ١٨ كيلومتراً من وسط بيروت قرب منطقة الدامور والمشرف للعقارية.

وتذكر كامل ان نتائج الدراسات الأولية للمشروع أوضحت أهمية للمنطقة ومشاريع التنمية الجيدة، وقال ان «الشركة اللبنانية للتطوير والاستثمار العقاري» إحدى شركات مجموعة «دلة البركة» وشركة المشرف قامت بوضع الدراسات والمخططات التفصيلية للمشروع بالتعاون مع أفضل المكاتب الهندسية والاستشارية المتخصصة في هذا المجال، وأشار الى ان الهدف من المشروع ايجاد قرية نموذجية في ضواحي مدينة بيروت تؤمن للمساكن وسائل الراحة والخدمات والترفيه والعيش الهادي، ثم تعد توفّر الأمن الكروي.

وتوقع كامل ان يتم بدء تنفيذ المشروع منتصف السنة المقبلة، علماً بأن الفترة الكلية للمشروع تستمر ٧ سنوات يتم خلالها اعداد التصاميم وتشديد البنية التحتية وفرض الأراضي السكنية وبناء عدد من الوحدات السكنية النموذجية وتوفير الخدمات الترفيهية والاجتماعية والتجارية. من جهته، قال المهندس زهير حمزة المدير العام لـ «الشركة اللبنانية للتطوير والاستثمار العقاري»: ان الانطلاقة بالمشروع تنقسم الى مرحلتين أساسيتين: الأولى، وهي المرحلة التمهيدية، التي بدأت فعلاً، إذ اتم اعداد الدراسات الهندسية للمشروع والاتفاقات اللازمة بين جميع الأطراف ذوي العلاقة من الملاك والشركاء والجهات الادارية والتنموية للمشروع وإبرامه النوايا القانونية

جمعية المصارف عارضت والبنك المركزي وافق

فرع لواء واحد من أكبر المصارف الأوروبية في بيروت

بيروت على الرغم من معارضة جمعية مصارف لبنان التي ترفض دخول مصارف اجنبية جديدة خصوصاً ان المصارف المحلية تحاول تجاوز آثار الحرب الأهلية التي استمرت بين عامي ١٩٧٥ و ١٩٩٠، وكان مكرم حيدر الأمين العام لجمعية مصارف لبنان قال لوكالة «رويترز» في ابوظبي: «الناضي» «أشربنا الى مصرف لبنان بعدم السماح لأي مصرف اجنبية بفتح فروع لدة فيضاح بين عامين وثلاثة أعوام لتتاح لنا فرصة تجاوز آثار الحرب ويوجد في السوق هنا عدد كاف من المصارف الأجنبية».

ويوجد لعديد كبير من المصارف الأجنبية فروع في لبنان من بينها «أميركان اكسبريس» و«بنك ديو» و«واي بي» - ان أمرو - بنك و«بنك ناسيونال دى بارى» وقال مكرم حيدر

لبنان المركزي: ان لبنان سمح في تحول رئيسي في السياسة المصرفية لواء واحد من أكبر المصارف الأوروبية بفتح فرع في بيروت. وأضاف ان مصرف «ناتاشيونال نثرلاند بنك» هو أول مصرف اجنبى يفتح فرعاً في لبنان منذ ٢٥ عاماً.

وتذكر رياض سلامة لوكالة «رويترز» هذا تقييد كبير في سياساتنا. وأضاف ان البنك المركزي سمح للاتحاد المصرفي العربي - الفرنسي (يوبايف) الذي يقع مقره في لندن وتملكه مجموعة مصارف فرنسية وعربية ان يفتح مكتب تمثيل في بيروت، ويتخصص «يوبايف» في القروض الكبيرة التي تشارك فيها مؤسسات عدة. وتم اتخاذ قرار السماح للمصرف الهولندي بفتح فرع في

قاعدة لها. وفاد: «كانوا يريدون ذلك دائماً لكنه كان امراً بالغ الصعوبة بالنسبة لهم لانهم كانوا يضطرون الى شراء حصة في مصرف محلي».

وأشار رياض سلامة الى ان الانظمة الجديدة في شأن المصارف الأجنبية تقيد بفتح فرع واحد، وشروط رأس المال هو توفر خمسة ملايين دولار ويجب إعادة استثمار ٢٠ في المائة من الأرباح التي يتم جمعها محلياً في الاقتصاد اللبناني. والهدف من هذه الانظمة حماية المصارف المحلية بينما تسمح لمؤسسات اجنبية بدخول السوق. وأكد: «انا نريد ان تتسارع المصارف المحلية فرصة جديدة حتى تصبح افضل اذا قدمت المصارف المحلية فروعاً بدلاً من شراء المصارف المحلية لها ٢٠ فرعاً، ولذلك فإن سياستنا تتناسب الهدفين».

ان نصيب هذه المصارف في السوق يبلغ ٤٠ في المائة من حيث الودائع ونحو ٢٢ في المائة من حيث الائتمانات.

وأضاف: «يمكنني ان اتهم الامر اذا كان هناك مصرف ياباني يريد ان يأتي، ربما نستجيب الى مصرف ياباني، لكن لماذا يأتي مصرف فرنسي أو مصرف بريطاني آخر».

وامضرت المصارف الأجنبية الجديدة التي تريد فتح فروع لها في بيروت الى شراء مصارف محلية. وقال رياض سلامة، ان التغيير في السياسة جزء من استراتيجية تطوير بيروت كمركز مالي.

وأضاف: «من المهم ان يستعيد لبنان دوره كمركز اقليمي من خلال كونه موقعا لمؤسسات دولية كبيرة بحيث يمكنها العودة واتخاذ بروتوكول

هل لديك رقم مسد حول حجم الاموال التي دخلت الى لبنان، وما رايت في الرقم الذي ذكر وهو ثلاثة مليارات دولار، وما هو حجم الاموال التي يتم قوقع عودتها الى لبنان خلال الفترة المقبلة؟

- اولاً، الاموال من ناحية ميزان المدفوعات والاحتياطيات في مصرف لبنان والمصارف يمكن حسابها، وطبعاً دخلت اموال كبيرة مباشرة ومن خلال المصارف ومن خلال «سوليدير».

وبالفعل رقم ثلاثة مليارات دولار موجود وحقيقي، وطبعاً بالنهاية اين تستعب هذه الاموال - والذي يمكن قوله ان لدى اللبنانيين اموالاً كبيرة لا احد يستطيع تقديرها

سوق لتداول الأسهم وشركات استثمارية

الغنية لاجلاد من يرغب ببيع او شراء
اسهمه في عملية قد تعرضه الى نوع
من الخسران، اما في ظل النظام
الاسهم، وفي إطار مؤسسة قانونية
عامة، فان مثل هذه التبادلات تم عبر
سوق نظامية صغيرة تساعد على
التعريف بالشركات الساعمة وتوفر
بيانات عالية دقتها، وفيما يساعد
ويشكل افضل وفي إطار قانوني على
توزيع الاسهم لصالح حملة الاسهم
والاقتصاد الوطني وفي ظل رقابة
تحافظ على مصلحة المجتمع.

وكان الدكتور ابراهيم سنقر، عضو
مجلس الشعب (البرلمان) السوري واحد
كبار رجال الأعمال السوريين، قد طالب
خبرياً بإنشاء السوق المالية لحداد
الأسهم، مشيراً الى ان لتوفير بيانات
على السوق يضعفن سلبيات كبيرة،
ودعا الى تعديل بعض القوانين.

وقال، ان قانون الاستثمار رقم ١٠
لعام ١٩٩١ يعتبر قديماً من نظر لحداد
السوق السهمية. وقال ان الاقتصاد
السوري يشهد حالياً نوعاً من تدهور
الاتسقة الصناعية والسياحية والعقارية
والتجارية، يمكن ترميزها من خلال
انشاء السوق.

واضاف، ان هناك فئة من المخبرين
الذين لا يصدقون استثمار اسهمهم
كودائع مصرفية نظراً لثبات المائد
عليها، في حين ان التعامل بالاسهم
يعطي امامهم مجالاً واسعاً للاستثمار،
خاصة وان المؤسسات الانكفارية في
سورية عديم فاعلية، وقد تمسحه

الانجازات في مجالات الاستثمار
المتقدمة وقال الدكتور سفر: ان
اهداف السوق المالية بدعامة
اساسية للتنمية باعتبارها القناة التي
تتم من خلالها تعبئة وتمويل الموارد
المالية من جميع فئات الشعب
وتخصيصها للاستثمار
وشار الى ايجاد السوق
اصبح ضرورة ملحة ولكن لا بد من
الاذخ بحسب الاعياري رغبة فاعلة
على عمليات التداول ودعم الهياكل
التحتية للسوق خلق الثقة من خلال
التمسيبة لحقوق المساهمين ونشر
المعلومات بشكل علني يتيح للمستثمرين
اتخاذ اذخ سليمة. وطلب ايضا
اعتبار عمليات التاجرة الانهماء على
على معلومات من الدافل (ال)
المعلومات في التاحة لعامام جريمة
يحابس عليها القانون وتعرض
للتزوير منها
مطالب تحقيق المساواة في
التعامل بين التاجر والاستثمار وذلك
باعاء السندات والانهماء من الضمان
على اعتبار ان الهدف منها يتمل في
تشجيع الاستثمار والاكثر. ودعا الى
فتح حوافز تشجيعية في حالات معينة
كبكاء الساكن الشيعية والصناعات
الحيوية التي تساهم بادر فارد عمل
والسماح باحداث ضائقة الاستثمار،
واصاء الشركات ذرايا وحوافز
تشجيعها على ادراج اسمها وتشجيع
اصحاب الشركات في السمسالة في
الاسهماء الاكثر في السوق

الامر الذي الذي يساهم في تنشيط عمليات تأسيس الشركات.

وقال الدكتور سطر: ان هناك حاجة لاصدار تشريع يضمن للشعافية والفصالية والرقابة لحلق الاعمار التنظيمي الذي يساهم على بناء النظام المالي الذي يفتح خدمة الادخار الاقتصادية الاسمية.

من جهة ثانية طالب الدكتور على كنعان، وهو خبير اقتصادي واستاذ في كلية الاقتصاد في جامعة دمشق، بتطوير العمل في القطاع المصرفي الحكومي واسماح لشركات مساهمة محلية وعربية واجنبية بالانخراط الى القطاع لكي تعمل الى جانب المصارف الحكومية، لكي توفر اسعار الفائدة بحيث يكون معدل الفائدة على من معدل الخصم، ثم العمل على توحيد سعر صرف الفولار لان الاسعار للتعقيد تزداد، في استنزاف العلاقات الحكومية وتوجيهها الى المستوردين.

وقال الدكتور كنعان: ان سوريا يجب ان تختلف عن المغربيات الاقتصادية التي تشهده في العالم. ويجب ان تتفاعل معها بملفية ديناميكية تعزز عملية التنمية في البلاد.

هذا وقد اذعن المجلس الاعلى للاستثمار في سوريا لاسماء شركات استثمارية تساهم فيها الحكومة وتطرح اسمها على الجمهور بهدف استثمار المسؤولة الموجهة لحد الاموال والتعديس لانشطة توظيف الاموال بطة عن قائمة.

وقال مصدر اقتصادي إن الفرار
اتخذ بعد صدور قانون منع هجرة
الأفراد من جميع الأنواع يقصد
الاجتناب بها واستثمارها ووضع القواعد
الأساس التي يمكن بموجبها استثمار
الأموال بطريقة تكفل حق جميع
الأطراف المشاركة في عملية الاستثمار.
وقال المصدر إن للجلسة الأعلى
للاستثمار التي يرأسها رئيس الوزراء
مقصوداً تزجيها ويؤمن للمفيد من
أوزاءه طلب خلال جلسة عقدتها أخيراً
من الأوزار المعنية لجلاء الدراسات
للأزمة المالية الشايع للماضي التي تحسقت
عادتنا مناسية حتى يتم طرحها على
الجمهور كشركات مساهمة.

وتقول مصادر اقتصادية إن
الشركات التي أفرغت استثماراتها تهدف إلى
اقتصاص السهولة الموجودة في مصادر
الاستثمار، والتي تقدر بمشغرات
التيارات من اليراء السورية، والتي
عاني أصحابها الكثير من المشاكل
خلال الفترة الماضية إلى إبعاد أموالهم
لدى بعض الشركات سورية غير قانونية.

وقال مصدر إسرائيلي اقتصادي، إن
القانونين الأقوى للبرلمان السوري، جاء
ليصلح ظاهرة جميع الأموال من الغير
لنوطيقها والتي لحقت بأضراراً لا
يتعاملون فيها فقط بل بقية التعامل
والإتجار التجاري والاقتصاد الوطني.

وقال إن الإتجاه لإنشاء شركات
استثمارية مشتركة بين الحكومة
والجمهور هي استملاكاً لصور
التي لا، من دون إفالة التي.

من خلالها إيجاد العرض الاستثمارية المضمونة لكافة المستثمرين

وكان بعض الأشخاص قد برحوا خلال السنوات الماضية على التوفير والموتيرين من أصحاب النحل الحنون والفخزين الميسمات لأجذاب أموالهم وبمستخرن بصورة قاتونية قد طريق الوعد بمصنعهم أرباحا سنويا محزنة تصل أرباحها إلى ٦٦ في المئة ما أدى إلى حصول هزلة الأشخاص على مليارات الليرات الموزعة

لكن هؤلاء الأشخاص كانوا يتفوقون على دفع الأرباح للمخترين بعد فترة قصيرة بصحح مختلفة منها الأرباح، بينما يقومون بتحويل هذه الأموال التي جمعوها إلى الخارج أو يتصرفون بها في غير صالح موعدها وتعرض القانون الجديد على أنزال عقوبات واسعة ضد للتلاعب، وإشراك بصورة قاطعة إلى أن إيداع الأموال الموصول على فائده محددة أو مر محصور بالمصارف المتخصصة والتي تمتلك الحكومة الكامل.

وقول مصادر استقصائية أن خطط الحكومة لإنشاء أول بورصة للأسمه في سوريا، والتي شارفت الدراسات اللازمة لها على الانتهاء، ستتمتع بصورة كبيرة في تمهيد عمل الشركات المزمع إنشاؤها بالإضافة للشركات التي تم تأسيسها خلال الفترة الماضية حسب القانون والتي زاد حجم رؤوس الأموال المستثمرة

فيما لا يزال

العودة الى وضع ما قبل الحربين يحتاج الى ٧٠٠ مليار دولار
وتحذير امركى من انهيار اقتصادى شامل

■ ما لا شك فيه أن للحرب العراقية - الإيرانية قد أثرت بفسامة على الاقتصاد العراقي.

فقد بددت معظم موارده ، التي كان لها أن تنقل البلاد إلى مستويات متعاظمة ، كما تقدر خسائر العراق السنوية ١١٢٠ مليار دينار عراقي ، إضافة إلى ما عانى العراق الحرب الاقتصادية بحدود ٧٠٠ مليار دينار عراقي ، وهو حجم الديار للبلاد للشخص بنحو ٥٤٢ مليار دولار ، وهو مبلغ يصادل أربعة مليارات عائدات العراق من النفط الخام خلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٩ .

وانخفض الاحتياطي النقدي من ٣٥ مليار دولار عام ١٩٩٢ إلى ما يتراوح بين صفر وملياري دولار عام ١٩٩٨ .

كما انخفضت مدافيل الدولة من مبيعات النفط إلى ما يتراوح بين ٠,٦ مليار دولار ، وهو جزء من الحرب ، وإليها أسباب مشكلات التصدير ، فقد تقلصت صادرات النفط إلى ٧٧٪ من طاقاتها في سنوات الحرب الأولى .

وأزاء استمرار الحرب بدت طويلة وإرهاقاً لأعداد الجنين ، من المفتين في الريف والبيئة ، اضطرت الحكومة إلى استيراد الأدوية للأطباء في الخارج حيث تراجع عيها خلال سنوات الحرب بين ٢,٣ ملايين عامل .

وارتفعت تكلفتها إلى ٤ مليارات دولار عام ١٩٨٣ ، وسبب ذلك شحت الاموال اللازمة لاستمرار الحرب وارتفعت الدين الخارجية إلى ١٠٠,١ مليار دينار عراقي ، تزعزعت في نهاية الحرب إلى نحو التتالي : ٤٠ مليار دينار للحكومات والبنوك والأجنبية و ١٠ مليار دينار للاقتصاد السوفييتي السابق ونحو أوروبا الشرقية .

٤٠ مليار دولار إلى الدول العربية ، يضاف إليها ١٥,١ مليار دولار كقوائد على هذه الدين .

ولمحت بعد عوامل وانخفاضات في تصحيح الأزمة الاقتصادية للعراق .

فيالدرجة الأولى فطفت الدولة في ثوب الزيادة الضوئية والضاربة في السكان .

فقد ارتفع سكان البلاد من ١٢ مليوناً عام ١٩٧٧ إلى ١٨ مليوناً عام ١٩٨٨ ، إلى جانب وجود العدد الهائل من العمالة المستوردة ، الأمر الذي عرق الاختلالات الاقتصادية والقطاعاتية القائمة .

فقد خلفت نسبة الزيادة السكانية ٣٨٪ في حين لم يتجاوز الانتاج الزراعي في بنسبة شائعة جداً ، كما فطحت الدولة في ظهور البنية بما يتناسب مع حاجات احتتم .

ويعود ذلك إلى حملة التجميد القسري في صفوف الفلاحين وإلى التدابير الاستثنائية التي اتخذتها السلطة في كريستان بسبب الحرب الأهلية. الأمر الذي الحق أضرارا كبيرة بالإنتاج الزراعي.

ونكفي الإشارة في هذا الصدد إلى التدمير الذي لحقه القطاع بسبب موجة الآف قرية وما رافق ذلك من ترحيل لسكان القرية إلى مجتمعات سكنية قرب المدن الرئيسية.

كانت مصادمات الهجرة من الريف إلى المدينة من مشكلة الاختلال السكاني ومن عجز قطاع الزراعة عن تلبية الحاجات الغذائية. وقد استمرت هذه المصادمات بمستويات عالية جدا قامت إلى قلب التوزيع السكاني لصالح المدن، حيث وصل عام ١٩٤٠ نسبة سكان المدن إلى إجمالي السكان إلى ٦١٪ بعد ١٩٣٠ كانت لا تتجاوز عام ١٩٤٥ نسبة ٤٩٪.

وطبيعة الصال أدنى هذا الوضع هي مبررة في إنتاج الحبوب بقيمة ٧٧٪ وإلى اضطراب العراق إلى استيراد ٨٠٪ حاجته من المواد الغذائية.

وأمام هذا الوضع الاقتصادي المزدهي وأجهت سياسة الخصخصة في الزراعة وتحرير التجارة الخارجية ، التي انتهجتها الحكومة العراقية ، نشأت زعزعة لسبوع وبلدات العراق إلى غياب الأطر القانونية والاقتصادية لصالح القطاع الخاص ، وإلى إلغاء الدعم للمؤسسات المحلية للسلع الاستهلاكية وعدم قدرة الحكومة على عدم من الآثار السلبية المترتبة على عمليات الخصخصة.

وما رافق الاقتصاد العراقي بشكل أكبر هو استمرار انقفاط العربية وبداة مشاريع عسكرية واسعة النطاقية ذلك بالإضافة من انتهاء دعم من إيران ، ففي عام ١٩٨٩ حصدت بلدات كركوك وأربد والصلاح ٢٠ مليار دينار - والعراق من العراق استورد ما قيمته ١٠٨ مليار دينار خلال الفترة ١٩٨٢ - ١٩٨٩ ، وإن احتفظ بجيش يصل عدد أفرادها إلى ٩٩٥ ألف جندي وميليشيا تتعداه ٦٥ ألف مسلح ، إلى ٦٠ ألف القوى العاملة في العمل.

حيال كل توقع المراقبين أن يسارع العراق إلى التوقيع حربه إلى إيران إلى تضميد جراحه إلى جرح أنفاسه بعد الفزاع الطويل التي استغفر طاقات البلد الاقتصادية والمشرية وتعامل الناس إلى تتخذ السلطة مبررة من دواعي ثنائي سنوات من البمار المهلك.

وإذلاً فسنعمنا بدأت الأزمة بين العراق والكويت لم يتوقع احد ان يقدم النظام على غزو العراق فبعد اجابة جديده، حيث اعتبرت الكويت مجرد ابتزاز لا اكثر. غير ان التقدم اختار غزو الكويت لسيوط البلاد من جديد في سائر اقتصاديها سفلت اثاره باقية على مدى سنوات ممتدة.

اذ ينظر مجموع قوات العراق من جراء الغزو والصرب في الكويت عليه ٢٢٢ مليارا. وتقدر بعض المصادر ثمة الاضرار المالية للمفارقة التي لحقت بالعراق جراء ضعف دول التحالف بنحو يتراوح بين ٠-٢٠ مليار دولار. كما ضعف العراق ٨٩٪ من صادرات النفط وتوقف بسبب المصادر وثمة الاضرار المالية عن استيراد ٦٠٪ من مستلزمات الانتاج الصناعي، واصبحت المصانع تعمل بل اذ يزيد على ٢٢٪ من طاقتها. وتضعف الناتج القومي الاجمالي الى ٥٠٪ خلال العام الاول من غزو الكويت.

واستمر هذا الاستمرار بعددلا خطيرة لاجل عام ١٩٩٢ الماضي الى ٢٥٪ من مستواه احوال العام الذي سبق الغزو. ويبلغ إجمالي الخسائر المالية فقط عن توقف تصدير النفط نحو ٤٠٠ مليار دولار بعد غزو أزمة احتلال الكويت وحتى نهاية عام ١٩٩٢. اذ لم يزد انتاج العراق عن نصف النطاق في الملاحة الاخير على ١٧٥ ألف برميل يوميا، وبأقل من ١.٤ مليون برميل يوميا خلال عام ١٩٩٢.

وحسب تقديرات الحكومة العراقية فإن خسائر البلاد اعتبارا من غزو الكويت وحتى عام ١٩٩١ قدرت عن ٥٠,٢ مليار دولار. وتذكر ارقام الحكومة ان الناتج المحلي الاجمالي هبط من ٦٦ مليار دولار عام ١٩٨٩ الى ٣٥ مليار دولار عام ١٩٩٠. وانكسر كل بطيعة الحال بفرار خطير لعنل الفئحل الفردية، ليصل الى ٢٠ دولارا متدنية جدا، بعد بلع ١٢٠ دولارا فقط عام ١٩٩٢ للمفارقة ٤,٨٠ دولارا عام ١٩٨٠. مقابل ذلك تفاقمت مشكلة التضخم الشديد وتساقت وتوسكت متسارع. فبعد ان لم معدل التضخم في سنة ١٩٨٠ الى ١٢٪، اذ معدل ١٢٠٪ في سنة ١٩٩٢. وبعد ان ارتفع الى ١٢٠٪ في سنة ١٩٩٢ الى ١٩٨٨ بسبب آثار الصرب مع ايران، اصبح العراق مهدد بأزمة غزو الكويت بعاني الشك والتهم التفتت الذي وصل الى أربعة ارقام مباشرة بعد غزو الكويت

واستمر في صعوده حتى وصل
ذروة العام الحالي إلى
٥٠٠٠


وأمام تلك تنوعت
قيمة العملة العراقية
بشكل سريع، فأذا كان
سعر صرف الدينار
العراقي يزيد قليلا على
ثلاثة دولارات فإنه شهد
صعودا خفيفا، ثم
بدأة عرق الكويون
حتى انخفض من ٢٢
دينارا للدولار الواحد
في بداية عام ١٩٩٢
الماضي ليصل إلى
٢٠٠ دينار
للدولار في
بداية هذا
العام
والى

الرئيس العراقي صدام حسين، ١٥ يناير خلال لقاء صحافيي المصفيين من هنا فقد أصبح العراق ثاني أغنى اقتصادياً ثقلياً في الشرق الأوسط، بل إنه يتمتع به من امكانيات مثالية للاستثمار الاقتصادي السريع بما لا يشك في الحسبان الباهرة الشكوية يفوق العراق ان يدفع تعويضات الى الدول التي تسببت من نهج في العدوانية عليه ان يبعد والزاماته وخمساته وان يبعد الى الانكسار للسيرة وتقليص تلك من تأمين استيراد ما يسد حاجات النفط التنمية. ويبدو ان ما يحتاجه العراقي في هذه الحالة اني كان عليها قول بده ١٥ مليار دولار - ١٥ مليار دولار - يعني ان العراق يحتاج الى خمس اعطاف اقتصادية في ظل امكانية دفع كامل ملطقة على صعيد آخر، قالت من دول الكويت وجزيرة الفتح في العرض الاقتصادي العراقي مع الرئيس العراقي صدام حسين

عن «المغاربيان» البريطانية،
 رئيسا للوزراء في ايار/مايو الماضي،
 بالاضافة الى رئاسة الجمهورية فرض
 على شعبه تدابير اقتصادية صارمة
 جدا في محاولة باتت من السهولة
 على معدلات التضخم المتقلبة من
 الضوابط.

ومضى التحقيق يقول ان بما ان
 حظر اموال المتحدة ساري المفعول حتى
 نهاية السنة الجارية على اقل تقدير ،
 يهاجم صدام حسين سياسة تحقيق
 لاستقرار امدادات المواد الغذائية
 الاساسية ، فبما تجلب الانهيار
 الاقتصادي الكلي ، حسب ما يقول
 عراقيين ، لكن يبدو انه لا يسهل اي
 نجاح في هذا المجال .

واضافت الصحيفة : « انه على
 الرغم من ان نظاما من التفتيش يشمل
 العراقي كله لم يعد شيع الجماعة عن
 العراقيين ، الا ان اسعار السلع
 تزداد صعودا على اسبوع او ثلاثة
 اسابيع ، مما يقضي على القوة
 الشرائية الخاصة بالجميع باستثناء
 القوة الخاصة بالطبقات العليا من



المجتمع العراقي، لكن حتى
الخبة تشع بالقلق.
وفي بغداد نفسها
قالت الصحيفة ان صدام
حسين وضع نفسه
الشخصي وراء سلسلة من
الوقائع الجديدة الصارمة
القاسية، ويبدو انه قلق
من ان الاقتصاد
العراقي قد ينهار قريباً
اذا لم تدفع محرمات
الأمم المتحدة وبمها
تأسي وناسية
الحكومة، وعقد
باصدار ١٢ تنبيهاً
بمقدار وقف تهديد
الجدار العراقي
وعادة الأمن والنظام
الى العراق.

وتضمن التقارير
التي تم نشرها حتى
الآن معاصلة الصرافين
والصيرافة والذين يسجلون
أرباحاً غير مشروعة يقطع أيدهم،
فضلاً عن فرض رسوم أكبر من
الرسوم الحالية على شراء السيارات
وعلى تشييرة خروج العراقي من بلده
وتجميد كل الاوتام الاثنائية الجديدة
ومنع الاستهلاك للكشوف الشريريات
ومنع بيع ٩٠ صفها غير اساسي
وعلى الرغم من ان النظام في بغداد
ابدى ترحيباً حاراً جداً بشركات
الاجنبية الساعية الى الاستفادة من
النشاط في العراق بعد رفع العقوبات
الدوائية عنه، الا انه يبدو انه حتى كبر
الشخصيات التي اصبحت تميزت بمناخ
التشديدات التي جعلت في العراق قلبي
تنفذه بغداد. في نقد «فلسف» الذي
تسرح فيه المراسلون وكان حتى عهد
قريب فنقد «سوريديان» الاثني الخضم
طلب عامل تلكس اخيراً من زويل من
زولا، الفقدان ان يدفع ١٠٠٠ دولاراً بعد
تلكس استفسر كرسماً الى لندن
فدقتين. وعندما ابداء للامال ان ٢٨
المبلغ غير معقول ابداء، خضف الى ٢٨
دولاراً، واخيراً قبل بحساب الفندق ٥٠
دولاراً و٥٠٠ دينار عراقي مقابل ارسال
التلكس. وفتقد «لوي سترين جورنال»
من رجل اعمال عراقي بان ثقله ان ما
يقتلها ليس ما يهدت المليون، بل ما
سيحدث عندما ترفع العقوبات فهل
ستبقى عقوبة السرقة وسوء الائتمان
سالمة في العراق؟



غزة - اريحا

برنامج دولي للتنمية الزراعية



عن ميران تريبيون

يسر عرفات في مكتبه من ميونخية التحرير الى ميونخية التحرير

الاستثمار فان هناك ضرورة لتطوير التنسيق معها ومع الشركات الارمنية. هذا وكان فريق قد استطاع الشهر الماضي الحصول على موافقة الحكومة البرتغالية بتوأمة عاصمتها مع مدينة بيت لحم. وقال في هذا السياق ان التوقيع على التوأمة سيتم في نهاية العام الحالي.

الاستثمار فان هناك ضرورة لتطوير التنسيق معها ومع الشركات الارمنية. هذا وكان فريق قد استطاع الشهر الماضي الحصول على موافقة الحكومة البرتغالية بتوأمة عاصمتها مع مدينة بيت لحم. وقال في هذا السياق ان التوقيع على التوأمة سيتم في نهاية العام الحالي.

اقتصاد منظمة الحكم الذاتي
ويصاحب القطاع الزراعي الآن نحو ٢٠ في المائة من إجمالي الإنتاج المحلي للقطاع للقطاع مقابل ثمانية في المائة للقطاع الصناعي. وعلى الرغم من ان هذه النسبة تشكل زيادة في الإنتاج الزراعي بالمقارنة مع عام ١٩٩٧، عندما بلغت النسبة ٢٥ في المائة، الا ان القطاع الزراعي يعاني خلال الاعوام الـ ٢٥ الماضية من نقص المياه الجوفية بالإضافة الى نقص الموارد المياه والاراضي الصالحة للزراعة ومصاعب وصول الحاصل الى الأسواق.

وتنصحت منظمة التنمية الزراعية توجها حتى أصبحت ١٩٩٤ ألف هكتار عام ١٩٨٥. بعدما كانت تزيد على ٢٢٠ ألف هكتار عام ١٩٩٧. ويصل في القطاع الزراعي حاليا نحو ٢٠ في المائة من الأيدي العاملة الفلسطينية. في حين كانت هذه النسبة عام ١٩٧٠ تبلغ ٢٥ في المائة وعام ١٩٩٧ كانت النسبة ٤٢ في المائة. كما شكل القطاع الزراعي أيضا أهم مصدر للدخل بالعملية الأجنبية. اذ جاء في المرتبة الثانية بعد تحويلات العمال الفلسطينيين في الخارج.

وعلى صعيد آخر، توقع مسؤول

أعلن في روما عن توقيع اتفاق لبرنامج للتنمية الزراعية وتطوير القطاع الزراعي وصيد السمك في مناطق الحكم الذاتي الفلسطيني في غزة وأريحا. يديره الصندوق العالمي للتنمية الزراعية (إيفاد) التابع للأمم المتحدة اثر توقيع اتفاق إعلان المبادئ بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل في ١٢ ايلول/سبتمبر الماضي.

وتبلغ القيمة الإجمالية للبرنامج ١٢ مليون دولار، قدم إيفاد، من أصله ستة فوهما ثلاثة ملايين دولار. وتجري مشاورات واتصالات مع جهات دولية لتحصيل مبلغ ٩.٥ مليون دولار أخرى للبرنامج.

وقع اتفاق المشروع رئيس إيفاد، فوزي حمد السلطان وممثل المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية واقتصاد الاعمار هائل القاهوم ورئيس المنظمة الأميركية غير الحكومية المتخصصة بأغلة اللاجئين في الشرق الأدنى بيتر غويسير.

ويزيد عدد المواطنين الفلسطينيين المستفيدين من برنامج إيفاد، عن ١٤ ألف شخص من مواطني غزة وأريحا يعملون في القطاع الزراعي الذي يتوقع ان يلعب في المستقبل القريب دورا مهما في تطوير

اسرائيل

تحركات على كل صعيد لكسب أسواق المنطقة

تتخذ رجال الأعمال والمستثمرون في الخليج موقفا متحفيا لا يخلو من الحيرة من تسارع عمليات التقطيع الاقتصادي بين الدول العربية واسرائيل، ومحاولات الشركات الاسرائيلية اقامة علاقات أعمال معهم وصلت الى درجة طلب تسيير افواج سياحية الى دبي في الإمارات.

وفي الوقت الذي يتابعون فيه كل اعلان عن علاقات أعمال أو اتفاقات أو تعاون تجاري بين رجال أعمال فلسطينيين أو اردنيين ورجال أعمال اسرائيليين بما قد يفرضه عليهم ذلك من علاقات غير مباشرة، فإنهم يراقبون على سياسات حكوماتهم في عدم التوقيع والتعاون التجاري الا بعد ان تنتهي كافة العوائق التي تقف امام هذا النوع من العلاقات ذات العلاقة... دولي، وإسرائيل، وإسرائيل.

ويقول أحد المستثمرين الخليجيين، ان مجموعته التجارية لن تضع يدها في يد رجل أعمال اسرائيلي الا بعد اتساح حسن النيات من الطرف الآخر والذي لا بد وان يكون على مستوى رسمي في بلاده.

في الجانب الآخر يطالب بعض رجال الأعمال زملاهم من دول المواجهة بعدم التسرع في عقد اتصالات تجارية لأن ذلك يمثل خطفا سلبيا على الموقف والتفاوضي لحكوماتهم.

ويبدأ تحاول السلطات التجارية الاسرائيلية حث رجال الأعمال العرب على التباحث معها وتصور لهم سيناريو سياسيا للسلام يمكن عبره فتح الأسواق العربية أمام المنتجات الاسرائيلية. خاصة ان هذه السلطات تدعم مجلة خاصة صدرت بعد مؤتمر مدريد تنشر اعلانات بالعربية عن الاستثمار في اسرائيل وعن المنتجات الاسرائيلية.

ويهتم المستثمرون المخصصون في تجارة الفواكه والخضار في دول الخليج بالخطط التي تداع عن تنسيق بين السلطات الاسرائيلية والحكم الذاتي الفلسطيني في تجارة هذا النوع المزدهر في الخليج. اذ يجتاز بعضهم في كيفية التعامل مع شركات ذات وجه فلسطيني، وكثير اسرائيليين وحول مدى اقبال المستهلكين الفلسطينيين على مثل هذه المنتجات.

كما يراغب الصرغيين الخليجيين انشاء بنوك في الضفة الغربية تحت اتفاق اردني - اسرائيلي ومستقبل التحويلات لها وهل سيستمر التحويل عبر بنوك اردنية في ظل التناقص بين البنوك الاردنية وبعض المستثمرين الفلسطينيين الذين يرغبون في انشاء بنوك فلسطينية خاصة. وفي جانب النقل البري يبدى شركات النقل البري اهتمامها بما أعلن عن انشاء طريق دولي يربط المنطقة بشمال أفريقيا مريزا بالنفق التي يمر خارج أطراف الضفة الغربية وغزة وبالتالي تسيطر عليها اسرائيل، وهذا الطريق يحمل نشاطا جذابا لشركات النقل البري.

ورغم ان اسرائيل تعرض خطة لانشاء نفق بين من رأس الذهب الى الحدود المصرية بحيث لا تتوقف الناقلات العربية أمام حواجز اسرائيلية، الا ان الخط الملاحى بين توبيخ المصرية والعقبة الاردنية والذي يحمل ما يقارب أربعة آلاف مسافر يوميا ما يزال يشكل بديلا جذابا للعرب للرافقين في

مؤتمر اقتصادي لتمويل مشاريع السلام

الاطمأن في مرحلة ما بعد السلام بما فيها مشاريع المياه والمشاريع الصناعية والزراعية والنقل والطرق والسماحة وخاصة في منطقة البحر الأحمر حيث يتوقع قيام مشاريع سياحية ضخمة مشتركة بين كل من الأردن واسرائيل ومصر وإقامة الفنادق واستقبال افواج سياحية من مختلف دول العالم لزيارة خليج العقبة والمناطق السياحية في جنوب الأردن وخاصة البترا، وقضاء الاجازات في مناطق الامم والولايات وطابا وخاصة خلال فصل الشتاء حيث تمتاز شواطئ المنطقة بالهدوء وفي الشتاء كما تتوفر فيها الامكانيات التي تتيح للسائح ممارسة كافة أنواع الرياضات المائية في خليج العقبة الذي لا يزيد عرضه في الشمال على ستة كيلومترات.

ومن بين المشاريع التي سيجري بحث تمويلها التمويل الآتية لها مشروع قناة البحرين الواسل بين البحر الأحمر والبحر للبحر للبحر الى منسوب مياه البحر الميت من جهة وتوفر الطاقة اللازمة لتنفيذ المشاريع الصناعية الكبرى وخاصة مشروع مجمع البتروكيماويات على البحر الميت واستغلال زوائه المعينة وإقامة مجمع سياحي شاليه كبير في منطقة البحر الميت بالتعاون بين الاسرقي والسلطة الوطنية الفلسطينية واسرائيل واستثمار وادي الأردن واعتباره محمية طبيعية على جانبيه والشرق والغربي أيضا بمشاركة الأردن واسرائيل والسلطة الفلسطينية وإقامة منطقة حرة في وادي الأردن.

وقالت المصادر ان المؤتمر يكتسب

يعقد في الأردن في مطلع العام المقبل مؤتمر اقتصادي دولي بمشاركة ٤٠ دولة صناعية ليبحث اقتصاديات السلام في المنطقة والمشاريع الصناعية والسياحية والزراعية المشتركة التي ستقام في دول الشرق الأوسط بعد لصلال السلام بين الدول العربية واسرائيل وأيام معاهدات سلام بين اسرائيل والاطراف العربية المشاركة في مفاوضات السلام. وقالت مصادر اردنية مطلعة ان الأردن رفض مرارا عقد هذا المؤتمر على اراضيها باعتباره يشكل تطويقا للعلاقات مع اسرائيل، الأمر الذي لم يقبل به في السابق قبل التوصل الى اتفاق مع اسرائيل حول اراضيها المحتلة في الاغوار الجنوبية والشمالية والبحر الميت والتي تزيد مساحتها على مساحة قطاع غزة وكذلك حصوله على حقوقه المائية في نهري الأردن واليرموك وترسيم الحدود.

وأوضحت ان قبول الأردن بعقد المؤتمر في عمان جاء اثر التعمد الذي احرزته المفاوضات الثنائية الأردنية - الاسرائيلية التي عقدت في واشنطن الشهر الماضي وموافقة اسرائيل على تسيير الحدود وحقوق الأردن المائية واراضيها التي تحتلها منذ عام ١٩٦٧، وأشارت المصادر الى ان المؤتمر الذي سيمسك في اسرائيل، وبعثات التمويل العالمية كاليك الدولي والوكالة الأميركية والوكالة الألمانية للصناعة، سيكون على توفير التمويل اللازم للمشاركة الاقتصادية المشتركة المزمع تنفيذها في منطقة الشرق

الأردن

بورصة ثانية

بين القدس وحيفا

أعلنت وزارة المال الاسرائيلية، انها تلقت خمسة عروض لانشاء بورصة ثانية لتداول الاسهم في اسرائيل، لكنها امتنعت عن ذكر اسماء الشركات التي تقدمت بهذه العروض الخمسة.

وقد توافق مع هذا الاعلان مصدر بيان افادت فيه وزارة المال عن تشكيل لجنة خاصة ستناقش بها مهام اللجنة لهذا الغرض ستقوم بتدقيق واف بالعرض الموضوع امامها.

ولم يتحدد بعد ما اذا كانت البورصة الثانية التي سيرخص لانشائها، ستقام في القدس ام في حيفا، والمعروف ان البورصة الاولى في تل ابيب.

ويأتي هذا التطور في إطار الخطة الاقتصادية الجديدة التي يحكي المراقبون عنها والتي تتدرج في خاتمة محاولات الحكومة الاسرائيلية الانفتاح على اسواق العالم العربي في حال الوصول الى السلام الشامل، والحكومة الاسرائيلية تعمل الآن على أساس ان السلام الشامل بات دائني الشفاف.

تخفيض الضغط على العملات الأجنبية

قرر البنك المركزي الأردني خلال مكررة وجهها الى البنوك التجارية إلغاء التسهيلات المصرفية الممنوحة لتمويل الاستثمار للمناطق الحرة وطالب البنوك التجارية بضرورة الإسراع بتصنيف التسهيلات الممنوحة للمستثمرين خلال شهر من تاريخ المذكرة التي أصدرها.

وعملت مصادر مالية على قرار البنك المركزي بأنه يأتي في أعقاب ظهور أرقام المستوردات السلعية خلال النصف الأول من العام والتي أظهرت ان حجم المستوردات قد بلغ بنهاية الثالث الأول من العام حوالي ٦٤٤ مليون دينار (٩٣٣ مليون دولار) انعكست على العجز في ميزان التجاري الذي بلغ بدوره حوالي ٢٥١ مليون دينار. لذلك التفترة من صاعد من أزمة العملات الأجنبية، وأثر سلبي على الرصيد البنك المركزي بالمعاملات الأجنبية. بدوره فإن الكميات المعاد تصديرها، والتي عادة ما يتم أخراجها من المناطق الحرة، قد أظهرت انخفاضا موقعا مائة حوالي ٨٠ مليون دينار. ولتفادي ذلك في النصف الأول من العام وهو ما يشير الى عدم الاستفادة من التسهيلات التي تحول بالائتمان من قبل البنوك التجارية وتحتل للمناطق الحرة باسم البنوك.

ويتم تسديد تسهيلاتاتها ولها لتكميات التصنيع التي يجرها، النجار من المناطق الحرة للأسواق المجاورة. وهذا ولد بدوره ضغطا اضافيا على العملات الأجنبية حيث ان التسديد لا يتم وفقا لاصول على الرغم من ان التسهيلات تنص على قيام المستورد بنوفاي افعال سليمة، وأكد بعض النجار ان تسديد التسهيلات لا يظهر وتغلق القطاع الخاص بنوفاي افعال سليمة، وأكد بعض النجار ان تسديد التسهيلات لا يمكن ان يتم الا بالعملات الأجنبية حال أخراج البضاعة لتسويق المحلي أو سوق التصدير.

الكويت

لجان برلمانية لمناقشة مشروع المدن الأربع

عجز الميزانية يأكل من «احتياطي الأجيال»

٢٠٠٠ بينما افترض ثبات مبالغ الاحتياطي العام من عام ١٩٩٣ إلى عام ٢٠٠٠. وبين أن الاعتماد على السحب من الاحتياطي بالإضافة إلى تسديد أصل الدين الخارجي سيؤدي إلى نقص هذه الاحتياطات إلى نحو ١٦.٣ مليار دينار منها سبعة مليارات للاحتياطي العام، و٢.١٥ مليار صافي احتياطي الأجيال المقبلة. وبذلك تكون جملة الاحتياطات قد انخفضت من ١٧.٨ مليار دينار إلى ٩.٦٥ مليار دينار، أي بنسبة نقص قدرها ٤٧.٤٪.

وطالب التقرير بوجوب إجراء تغيير جوهري في السياسات المالية والاقتصادية للمعول بها حالياً في الكويت.

وتبني لمة تشوي يقوم على الارتقاء بكفاءة استخدام مواء المجتمع واكتنااته المالية والبشرية.

حضر تقرير الإصلاح المالي وتوجيهات التنمية في الاقتصاد الكويتي الذي أنجزه المجلس الأعلى للتخطيط أخيراً من أن خطية العجز المستمر في الموازنة العامة للدولة من أرصدة احتياطات الأجيال المقبلة والاحتياطي العام على مدى السنوات من ١٩٩٣ إلى ٢٠٠٠ سيتسبب في تدهور هذه الاحتياطات.

ونظر التقرير : أن مجموعة أرصدة الاحتياطي العام والأجيال المقبلة معاً في العام المالي ١٩٩٣-١٩٩٤ تقدر بنحو ١٨.٥ مليار دينار (حوالي ٦١.٣ مليار دولار)، منها ١١.٥ مليار دينار احتياطي الأجيال المقبلة، وبسبعة آلاف مليون دينار رصيد الاحتياطي العام.

ولاحظ التقرير أنه عند تقدير الاحتياطي خلال الفترة المقبلة حتى عام ٢٠٠٠، وبافتراض استمرار التنازل في احتياطي الأجيال المقبلة سيصل العجز إلى ٢.٦٨ مليار دينار في عام

دون مقابل وهي ٨ مستوفيات صعبة ومستشفان ٤٠ مدرسة وعشرات من المرافق الأخرى مثل المخازن ومحطات الوقود وغيرها ونحو مليون متر مكعب من الجدران.

وذكر البيان أن الاتفاق الموقع مع شركة «الكي» الكويتية في تشرين الأول/أكتوبر الماضي يعتبر وعداً بالبيع وأليس بيعاً نهائياً وإن بنود الاتفاق تضمن الزام الشركة بتدقيق المخططات كافة مع جداول زمنية بواقعية التنفيذ وإنها ستقدم رسماً للحكومة بواقع ٣ في المائة من كل قسيمة سكنية يتم بيعها مستقبلاً.

كما تضمن الاتفاق شروطاً جزائية للتخلف عن انجاز المشروع وذلك بعودة الأراضي إلى ملكية الدولة في حال عدم بدء العمل فيها مع اعطاء فرصة خمس سنوات إضافية في حال انقضاء ٥٠ في المائة من العمل، وتتضمن المدن البحرية طبقاً للاتفاق محميات بحرية وروية وخليجان مائية تحيط بالمنازل والمرافق وعداً من الجزر الصناعية.

ولم يتضمن بيان الحكومة تفاصيل مالية لكن المصادر البرلمانية قائلان أن المشروع الأول من المدن الأربع وهو مشروع طوقاة الخبران، سيكلف ٢٠٠ مليون دينار (٦٦٧ مليون دولار)، وأن تكاليف المشروع بكامله ستصل إلى مليار دينار كويتي (٣٢٤ مليار دولار)، وتتعهد الشركة استيراد هذه التكاليف وتحقق الأرباح عن طريق بيع ١١٥٤ نسجة سكنية للجمهور.

وتتراجع مصاحبات هذه القوائم السكنية ما بين ٧٢٠ متراً مربعاً

سيتقدم مرافق عامة متعددة للدولة من نون الزام المال العام بأي أعباء كما سيغطي الدولة من جزء من التزامها بتقديم خدمات اسكانية للمواطنين.

وأكدت أن موافقتها على الوعد بالشركة جاء من باب تشجيع ودعم دور القطاع الخاص وأن فرصة مماثلة متاحة لأي مستثمر آخر يرغب في الحصول على فرصة مماثلة.

كما أن المشروع المذكور يمثل خطوة واعدة في استخدام رؤوس الأموال الكويتية واستثمارها في الداخل، كما سيساعد على تشجيع الحياة الاقتصادية محلياً ويخلق فرص عمل إضافية للشباب الكويتي.

وجاء في بيان الحكومة أن مشروع «الكي» الكويتية سيخلق أماكن ترفيهية جديدة وسيكون تطويراً أمثل لأسلوب استخدام الأراضي.

وقدمت الحكومة بيانات فنية عن المشروع الذي سيتم انشاء أربع مدن في الخبران (٨٥ كيلومتراً جنوب مدينة الكويت) والوحدة (٢٠ كيلومتراً شرقاً) والشويخ (١٠ كيلومتراً شرقاً) والصبية (٢٠ كيلومتراً شمالاً عبر خليج الكويت).

وتتزم الشركة المنفذة بإنشاء ٨٥ كيلومتراً من الطرق الرئيسية و ٢٢٥ كيلومتراً من الطرق الثانوية وخطوط كهرباء بطول ٦٠٠ كيلومتر وشبكة مجار بطول ٢٠٠ كيلومتر وشبكة هاتف بطول ٦٠٠ كيلومتر تتضمن ٢٠٠ ألف خط هاتف، ونحو ألف كيلومتر من أنابيب المياه للشرب والري، وتتضمن تفاصيل المشروع من مرفق حكومي تقدمها الشركة من

تقيد مجلس الأمة (البرلمان) في الكويت أصالة النقاش الدائر على مشروع «الكي» الكويتية، المقاري الضخم إلى لجنة مشتركة من أعضاء لجان برلمانية في اللجنة التشريعية واللجنة المالية ولجنة شؤون البيئة. وشهدت المناقشات انتقادات للمشروع من النواحي القانونية والبيئية.

وكانت الحكومة تقدمت ببيان إلى المجلس تفيد بموافقتها المبدئية لشركة «الكي» الكويتية، في تشرين الأول/نوفمبر الماضي على المضي قدماً في انجاز هذا المشروع الطموح الذي تضمن إنشاء ٤ مدن بحرية على سواحل الكويت وتتضمن عشرات الآلاف من الوحدات السكنية بالإضافة إلى مرافق خدمية متعددة.

وجاء في البيان أن موضوع انشاء المدن البحرية يعود إلى ما قبل خمسة أعوام عندما طرحت الحكومة على القطاع الخاص فكرة انشاء مدن جديدة يتم من خلالها الاستغلال الأمثل للسواحل والجزر الكويتية، وتقدمت شركة «الكي» الكويتية بمبادرة للقيام بمشروع لاستصلاح أراضٍ واقعة على البحر وبعد أن من المشروع عبر جهات فنية متخصصة.

قبر مجلس الوزراء الكويتي بعضاً الموافقة على قيام الشركة بتنفيذ المشروع وتم التوقيع على اتفاق بين وزارة المال والشركة في هذا الصدد بتاريخ ١٩٩٣/١١/٢٣.

وقالت الحكومة أن المشروع المذكور سيساهم في حل مشكلة الإسكان في الكويت وسيحد من ارتفاع أسعار الأراضي السكنية وأنه

قطر

واقع اقتصادي جديد يأخذ الظروف الصعبة في الاعتبار

تعد ١٤ ألف دولار وفق ارقام الأمم المتحدة.

ولكن يتعين عليهم أن يتنادوا على دفع أسعار أعلى للخدمات الأساسية، وأضاف، أن القطريين الذين اعتادوا على سبيل المثال أن يطلبوا خصمة لشراء لمصر لتتضمن احتياطات الغاز التي يمكن أن تعيد إليها الشراء في القرن الواحد والعشرين.

وقال مسؤول كبير لـ «رويترز» في الدوحة : أن الوقت صعب حالياً كما أنه يتعين على مواطني قطر أن يعتادوا على حقيقة أن الأموال شحيحة، وقال رجل أعمال قطري عن المناخ الاقتصادي الصعب الذي نجم عن خفض الإنفاق الحكومي أن البعض يربط أن هذا اقتراف لا يمكن أن يستمر إلى الأبد.

وكل الأمور نسبية، وما زال مواطنو قطر، الذين يبلغ عددهم ١٥٠ ألف نسمة أو نحو ذلك، يتمتعون بواحد من أعلى مستويات المعيشة في العالم حيث يبلغ دخل الفرد السنوي

اسم القطريين أو لأن دخلهم تضاعف خلال الأشهر القليلة الماضية.

ولكن المسؤولين قالوا أن من المرجح أن تحتفظ قطر بالأول من العمل الاجتماعي الخيري، استؤنات كثيرة، وقالوا أن الظروف الصعبة تعني أن لا يوجد أمامها خيار سوى التعجيل بتدبير القطريين لتزوي أكبر عدد ممكن من الوظائف.

ويجري أرساء مبادئ من القطريين إلى الخارج سنوياً من بينهم كثيرين إلى الولايات المتحدة والأمال المعقودة عليهم كبيرة.

وحقيقة الأمر هي أن احتياطات قطر المتزايدة من النفط بدأت تقل وهبطت عائدات قطر من واحد معظم ٢.٩ مليار دولار في العام الماضي بالمقارنة مع ٢.٢ مليار دولار في عام ١٩٩٢، ومن المرجح أن تصل إلى مستوى أقل في عام ١٩٩٤.

وأمرت الحكومة بإجراءات تقشف صارمة ويخفض بنسبة ١٠٪ في النفقات هذا العام، ولكن على الرغم من ذلك فمن المتوقع أن يزيد العجز أكثر من ٢٠٠ مليون دولار خلال السنة المالية التي بدأت في أول نيسان/أبريل إلى ٩٥٠ مليون دولار، وتعاني الميزانية عجزاً منذ خمس سنوات إلى الآن.

وتأتي هذا علاوة على اضطراب الحكومة التي لا تزال جزئياً مشروعة غاز ربما لا تبدأ في جني أرباح حقيقية قبل عام ٢٠٠١. ويقتصر اقتصاديون نصيب الدولة من تمويل مشروع من الاتفاق على بالفعل نحو ٧ مليارات دولار سيستغرق استردادها عشر سنوات.

وقال مسؤولون أن الزيادات التي شاعتها أسعار النفط في الآونة الأخيرة قد تطفئ من حدة الموقف ولكنهم قالوا أن هذه السياسة ستقلل من دين تمويل، وقال مسؤول أن هذه التغيرات الدائمة وهي مهمة القوة الاقتصادية المجتمع.

سلطنة عُمان

تشجيع القطاع الخاص على تبني مشروعات التصنيع الزراعي والمنتجات الحيوانية

تتقدم الصناعات الزراعية ومشروعات الإنتاج الحيواني في سلطنة عمان بنظم ثابتة نحو تحقيق الاكتفاء الذاتي وتلبية احتياجات الأسواق العالمية والخليجية من المواد الغذائية والحدوم بأنواعها. وتقوم «وزارة الزراعة والثروة السمكية» بدراسات فنية واقتصادية لاستكمال البنية الأساسية لهذه المشروعات، بوضع برنامجها لتنفيذها خلال السنوات القليلة المقبلة.

الحكومة العمانية تعرف ملياً أن تنفيذ هذه المشاريع يحتاج إلى تضاهي الجهود بين الجهات الحكومية المختصة ذات العلاقة فيما بينها من جهة، وبينها وبين القطاع الخاص العماني من جهة أخرى... فهذه المشاريع ستحقق نمواً عالياً من الاكتفاء الذاتي خصوصاً في مجال المنتجات الحيوانية، إذ سترفع نسبة الاكتفاء إلى ١٠٠٪ من لحوم الدواجن و ١٠٪ من البيض و ٢٧٪ من لحوم الأبقار و ٩١٪ من الألبان اللائجة.

وقد أخذت دراسات وزارة الزراعة والثروة السمكية في الاعتبار معدلات النمو الاقتصادية السنوية، وهي تشمل في مجال التصنيع الزراعي عدة مشروعات منها:

- معالجة «التعدي» وكبسها وتعبئتها وتغليفها حسب مواصفات السوق العالمي وإدخال التمر منخفضة الجودة في الصناعات التحويلية لإنتاج الدبس والسكر السائل والخل الطبيعي.
- تصنيع القاش من الليمون والبنورة للقضاء على ظاهرة فائذ الإنتاج سواء لدى المزارع أو في الأسواق.
- تصنيع الأعلاف من النواتج العرضية للتصوير والتخزين المبرد للرباط وتصنيع مخلفات التخليل كمشتوجات تحويلية مثل الورق والمعبوات التقليدية والخشب المضغوط والعلف الحيواني.
- تغليل الفطر والفاكهة لاستيعاب الفائض منها وتقليل الفاقد وتصنيع الجاليجل - جوز الهند - في «صلاة» حيث يستخرج منه «اليس كريم» والفحم النباتي والألياف.
- تطوير صناعات تعليب وحفظ الخضار واستخلاص الزيوت النباتية والفاكهة وغيرها من الصناعات التي تعتمد على التجميد التجميد.
- أما في مجال مشروعات الإنتاج الحيواني فتعتمد الدراسات للفصل إقامة مشاريع الدواجن، وهي على مستوى صغار المزارعين، حيث تتحمل وزارة الزراعة والثروة السمكية قيمة انشاء المحلات، وبعض تكاليف

للرامل الأولى للتشغيل. ومن هذه المشاريع :

- إنتاج البيض ويبلغ عددها ١٦٤٠ وحدة يتراوح إنتاج الوحدة منها ما بين ٤٥ إلى ٧٥ ألف بيضة سنوياً.
- إنتاج لحوم الدواجن ويبلغ عددها ٢٢٤ وحدة يبلغ إنتاج الوحدة منها ما بين ١٨ ألف إلى ٢٦ ألف دجاجة سنوياً.
- وقد تم انجاز أكثر من ٧٠٪ من هذه المشروعات. أما مشروعات الدواجن التي المستوى التجاري الكبير فهي تشمل مشاريع إنتاج البيض ويبلغ عددها ٤ مشروعات يتراوح إنتاج كل مشروع ما بين ١١ مليون إلى ٤٤ مليون بيضة سنوياً.
- أما مشاريع إنتاج لحوم الدواجن الكبرى فيبلغ عددها ١٠ مشروعات يتراوح إنتاج الوحدة منها ما بين مليون و٥ ملايين سنوياً. ومشروعات «أسماك الدواجن» فيبلغ عددها ٦ مشروعات يتراوح إنتاج الوحدة منها ما بين ١٠ ملايين و ١ ملايين من صغار الدواجن سنوياً.
- ومشروعات إنتاج اللحوم والألبان على المستوى التجاري وتتصل في مشروع تسخين البقر، وهي عبارة عن ٤ وحدات تبلغ طاقة كل وحدة منها ١١٢٥٠ رأساً سنوياً وتعتمد أساساً على تسخين البقر العماني من محافظة «عقار». ومشروعات إنتاج الحليب وعندها ٩ مشروعات تتراوح طاقة كل مشروع بين ٢٠٠ إلى ٥٠٠ رأس من الأبقار ويتراوح إنتاج المشروع الواحد ما بين ألف إلى ٢٥٠٠ طن.
- أما مشاريع تربية وتسليم الماعز والضأن، فقد تم تقسيمها إلى قسمين:
- أولهما مشاريع مرتبطة بالبحوث التطبيقية وتحسين السلالات وتقوم بها الحكومة وبدأ تنفيذها بالفعل. أما القسم الثاني فهو المشاريع المرتبطة بالتسليم وتهدف إلى توفير اللحوم في السوق ويقوم بها القطاع الخاص.
- وهناك مشروعات جميع وتصنيع الألبان في محافظة «عقار» وتهدف إلى الاستفادة من كمية الألبان الفائضة في المحافظة وإيجاد مصادر دخل إضافية للمربين من خلال بيع الألبان، ورفع مستواهم الاقتصادي والاجتماعي. كما تهدف المشروعات إلى تقليل الوارد من الألبان ومتنوجاتها. ويتكون المشروع من ٧ مراكز لتجميع الألبان، ومصنع للبسترة تصل طاقته في اليوم إلى ١٠ آلاف لتر.
- وتدرس «وزارة الزراعة والثروة السمكية» على ما ذكر أحد المسؤولين البارزين فيها، أعداد مشروع لتوفير قروض من نون فوائد لتشجيع القطاع الخاص على تبني مشروعات التصنيع الزراعي والمنتجات الحيوانية.

طائرات وخطوط جديدة

قال مسؤول في «الخطوط الجوية القطرية» التي أنشئت حديثاً، أن الشركة تخطط لشراء أو استئجار طائرات جديدة قصيرة المدى لتعزيز أسطولها.

وأوضح بقوله : «يمكن أن تحصل على أكثر من ثلاث طائرات... ويمكن أن تشتريها». مشيراً إلى أن دراسة للحصول على طائرات جديدة من «إيرباص» أو «بوينغ» وصلت إلى مراحلها النهائية حيث تحضر الشركة لأضافة خطوط جديدة على رحلاتها.

ولدى الخطوط القطرية التي أنشئت في نهاية العام الماضي طائرتا «إيرباص» ٣١٠، مستأجرتان، وقال المسؤول : أن الشركة يمكن أن تحصل على طائرات إيرباص من نوع «٣٢٠-١» أو «بوينغ» ٧٣٧.

وتتقدم الشركة تسخير رحلات القاهرة ومشق وبيروت والكويت في المرحلة اللاحقة.

دي

غرفة التجارة تحذر رجال الأعمال من «الملايين الوهمية»

عانت رسائل «الملايين الوهمية» للتجارة مجدداً على المؤسسات التجارية الخليجية ورجال الأعمال الخليجيين بعد توقف دام أكثر من عام، إذ بدأت عصابات النصب النيجيرية مجدداً إرسال الخطابات التي عسرت التجار في المنطقة للاحتيال عليهم وسلبهم أموالهم عبر إيهامهم بأنهم سيوفزون بمشتريات ملايين من الدولارات.

وحددت غرفة دبي رجال الأعمال من الورع في العمليات الاحتياطية التي تقوم بها بعض المؤسسات النيجيرية الخاصة والمنظمة في إرسال كتب إلى رجال الأعمال

والمعروف الكامل، وذلك في مقابل أن يحصل الشخص المتعاون على نسبة مئوية من مجموع المبلغ المعول. وأصاب الطوبخني أن العملية منذ بدايتها تطوّر على أعمال مشبوهة احتيالية بصفة جاد رجال الأعمال في المنطقة، إذ تهدد هذه العصابات إلى القيام بعمليات احتياطية أخرى ضد الآخرين بعد حصولها على تلك الفواتير، وهذا هو الصدور رجال الأعمال إلى أخذ الصيغة والمصدر وعدم الرد على تلك الرسائل. وتختلف رسائل النصب النيجيرية في القصص التي ترويها للتجار وفي المبالغ التي تحددها

والتي تتراوح في العادة بين ٢٠ مليون دولار و١٠٠ مليون دولار. كما تختلف في الأسماء المستخدمة فيها، فهي تتنوع بين موظفين صفار في الدوائر الاقتصادية والحكومية النيجيرية وبين مسؤولين حكوميين كبار يزعمون أنهم في مناصب قيادية.

جميع قضايا الاحتيال لمعرفة الجناة وتحديد الخصمات في كل قضية وتحصيل ما أمكن منها، وإحالة القضايا التي انتهى فريق العمل منها إلى القضاء وتقديم توصيات إلى الحكومة في شأنها.

أوراق الشركة التي تحصل توقيع صاحبها، وإنما طلب تأكيداً مسبقاً بالتعاون عبر إرسال خطاب بهذا المعنى عن طريق الفاكس وجاء في الرسالة أن مرسلها يعمل حالياً كمحضر في لجنة في الشركة المذكورة ويراجع العقود السابقة والمالية التي تمنحها للوزارات الخلفة في نيجيريا. وقد جاء تعيينه من مكتب الرئيس، وذلك إلى جانب ستة موظفين، وقامت اللجنة باكتشاف بعض التجاوزات التي أدت إلى استعادة ٧٠٠ مليون دولار أميركي.

كما جاء في الرسالة أن اللجنة ستقوم بتقديم تقريرها النهائي في الوقت الذي يعتبر فيه أعضاء اللجنة مجرد موظفين اثنين يكسبون القليل، وأضاف مرسل الرسالة: «تردد بالقول هذا بلاننا لسنا ملائكة أيضاً، وبمصرحة فقد قمنا بالإعلان عن ٦٠ مليون دولار أميركي فقط للحكومة، بينما سيحصل الباقي لكم عن طريق التفصيل ويمكن أن يتصل المبلغ المكسور على أربع مراحل... أننا مختارون في الشخص الذي يمكن التحدث إليه بسبب انعدام الثقة ووجدنا أنك مروع ثقة في بلدك، واختارنا التعامل معك».

السعودية

١٤ مليار دولار في مدينة الجبيل

بلغ إجمالي رؤوس الأموال المستثمرة في المصانع الأساسية الـ ١٦ القائمة في مدينة الجبيل الصناعية نحو ١٤ مليار ريال (١٤ مليار دولار) في نهاية العام الماضي، صرح بذلك مسؤول في الهيئة الملكية لمدينة الجبيل وينبع الصناعية في السعودية. وقال: إن مجموعة مصانع الأرازيق القابلة للإيجار في منطقة المصانع الأساسية يبلغ ٣٧٠ هكتاراً بينها ١٩٤٥ هكتاراً تم تجهيزها حتى الآن للمصانع الأساسية، وأوضح أن المصانع السعودية البتروكيماوية تنبسط على نسبة خمسة في المائة من الإنتاج العالمي إضافة إلى ما حققته مدينة الجبيل خلال الأعوام لـ ١٥ الماضية، إذ بلغ إنتاج المصانع القائمة في المدينة حتى الآن أكثر من ٢٠ مليون طن متري سنوياً.

وتوقع زيادة نسبة الإنتاج وحجم الصادرات السعودية عند اكتمال مشاريع التوسيع الجديدة التي تنفذها المصانع الأساسية حالياً.

من جهة أخرى، أعلنت الشركة الوطنية للغازات الصناعية (غاز) الانتهاء من أعمال انشاءات المرحلة الثانية من برنامج توسيع مجمعها الصناعي في الجبيل الذي صمم لمضاعفة طاقة المصنع الانتاجية من مادة الأوكسين من ٤٢٨ ألف طن إلى ٩٠٠ ألف طن سنوياً ومن مادة

النيتروجين من ٢٢ ألف طن إلى ٤٦ ألف طن سنوياً بالإضافة إلى إمكان انتاج غاز الأرجون لتلبية حاجات المصانع في المستقبل.

ويذكر مسؤول في الهيئة الملكية لمدينة الجبيل وينبع ٣٨٠ مليون ريال (٦٠٠ مليون دولار) عام ١٩٩١ وفق تقبئة عالية رخصتها بها شركة بديلة، الألمانية وتمثلت التقنية استخدام الهواء الجوي كمادة أولية للمصنع الأوكسين والنيتروجين للحد من تأثيرهما على البيئة.

صدر الآن...

الجزء الأول من «الرجع» في الاقتصاد



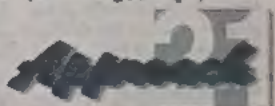
للطالبي في كليته ولرجال الأعمال في مكتبه

«الرجع» في الاقتصاد هو الأول من نوعه من حيث جمعه بين القاموس ودائرة المعارف، ويحتوي «الرجع» في تربيته النهائية على أكثر من عشرة آلاف مدخل مع مضامينها بالعربية وشروحات مفصلة عن استعمالاتها الحديثة في التداول التجاري والمصرفي والمالي والاقتصادي وفي مجالات الإدارة والتمويل والمحاسبة.

للحصول على اشتراف في «الرجع»، الاتصال بالهاتف: (071) 837 0154 او بالفاكس: (071) 837 0165

لننسخة ٥ جنيهات استرلينية في بريطانيا وفي الخارج ١٢ دولاراً أميركياً. الإشراف في بريطانيا ٧٥ جنيهات استرلينية وفي الخارج ١٣٠ دولاراً أميركياً.

لأعلانكم في «الرجع» الاتصال بـ



Approach 21

Victoria House, Vernon Place, Suites 51-55

London WC1B 4DP

TEL: (071) 430 2072/92, FAX: (071) 430 2084

ابو ظبي

الفائض التجاري لصالح المانيا

ارتفعت قيمة التجارة الخارجية لدولة الامارات مع المانيا، باستثناء النفط، إلى ٥.٥٦٢ مليار درهم (نحو ١.٥ مليار دولار)، وكانت في معظمها من جانب واحد، إذ بلغت قيمة واردات الامارات من المانيا ١.٦٦ مليار درهم (نحو ١.٤ مليار دولار).

وقد حافظت المانيا على مركزها التجاري مع الامارات، واحتلت المرتبة الرابعة في علاقاتها التجارية بين البلدين، وبلغت قيمتها عام ١٩٩٢ نحو ٥.٥٥٠ مليار درهم كانت قيمة الواردات الاسرائيلية منها ١.١٠ مليار درهم.

وشارت احصائية اعدها غرفة تجارة وصناعة ابو ظبي، إلى أن الفائض الميزان التجاري كان في مصلحة المانيا وأنه تراجع بنسبة بسيطة عام ١٩٩٣ ليصل إلى ٦٥٨ ٤ مليار درهم مقابل ٧٨٢ ٤ مليار درهم عام ١٩٩٢.

والفائض من الاتفاقيات التجارية الذي بدأ في عام ١٩٩٣، فيما كانت الصادرات المانيية مستمرة في ازدياد إلى المانيا، باستثناء النفط، متواضعة جداً ولم تتجاوز ٢٨ مليون درهم. وكان رصيد الميزان التجاري بين ابو ظبي و المانيا في مصلحة الأخيرة بمبلغ ١.٦٦٧ مليار درهم.

وتركزت واردات ابو ظبي من المانيا على الآلات ومعدات النقل، وبلغت ٧٢٢ مليون درهم تشكل نسبة ٥٠ في المائة تقريباً من قيمة الواردات من المانيا.

كما تركزت واردات ابو ظبي من المانيا على الآلات ومعدات النقل، وبلغت ٧٢٢ مليون درهم تشكل نسبة ٥٠ في المائة تقريباً من قيمة الواردات من المانيا.

صنعت البحرين إلى دول مجلس التعاون الخمس ١٦٦ مليون دينار، بينما بلغت قيمة الترتجات الوطنية المستوردة من هذه الدول المجتمعة ٦.١٢٧ مليون دينار. من جهة أخرى أكد المسؤولين البحرينيين اهتمامهم بزيادة مجالات التصدير امامهم، وقالوا ان البحرين ستشارك في اول معرض دول مجلس التعاون بام في بريطانيا تمت شعور اصنع في الخليج، خلال ايلول/سبتمبر المقبل.

وتبلغ مساحة جناح البحرين في هذا المعرض ٥٠٠ متر مربع وتضم منتجات لبحر ٤٠ شركة بحرينية. وشهد يوم ١٤ ايلول/سبتمبر إقامة محاضرات وشوات للتعريف والترويج لمنتجات الفرس والمكانات المتاحة للمستثمرين في دولة البحرين.

تشديد على الاستثمارات الأجنبية وتخطيط لجذبها

قال مراد شريف وزير التجارة الخارجية والاستثمارات الأجنبية المغربية: إن بلاده تخطط لجذب مليار دولار سنويا من الاستثمارات الأجنبية في المستقبل القريب مشيرا إلى ارتفاع ملحوظ شهدهت هذه الاستثمارات في العام الماضي حيث وصلت إلى حدود ٥٥٠ مليون دولار. وكانت السبب الرئيسي في تغطية عجز ميزان المفعولات الذي تراجع من ١٢٪ إلى ٢٪ من الناتج المحلي في العام الماضي.

جاء ذلك في كلمة له في مؤتمر مائدة مستديرة حول فرص تمويل العمال في المغرب نظمت مؤسسة «مورغان غرانفيل» البريطانية في لندن وحضره وفد أعمال مغربي يضم حوالي ٤٠ شخص من القطاعين العام والخاص وممثلين عن مصارف بريطانية وأجنبية تعمل في لندن.

كما تحدث في المؤتمر المستر غودولاد وزير الدولة في وزارة الخارجية البريطانية الذي أشار إلى اهتمام المغرب البريطاني بتعزيز التعاون مع المغرب وتشجيع الشركات البريطانية على التصدير إليه مشيرا إلى ارتفاع الصادرات إلى نحو ٦٦٠ مليون جنيه استرليني في العام الماضي. وقال: إن لندن باعتبارها أكبر مركز تمويل مصرفي في العالم وواحدة من أهم ثلاث مراكز مالية دولية تمثل سوقا جيدة مع المغرب في مجال التمويل.

وقدّم الوزير المغربي صورة عامة عن نتائج التحرير الاقتصادي في المغرب والمطلة منذ ١٠ سنوات وقال: إن بلاده أصبحت سوقا ناشئة تلقى اهتماما متزايدا من قبل المستثمرين الذين يهدون بعد أن جرى تحرير التجارة الخارجية للمغرب وإزالة كل القيود على الاستثمار الأجنبي. وتم تحديث النظام المالي والمصرفي بما يتفق مع المستويات والمعايير الدولية. وزادت

حصته في التجارة الدولية. وأشار إلى أن برنامج الخصخصة الذي تطبقه الحكومة المغربية حاليا، وقال أن الحكومة المغربية مستعدة للمضي قدما في برنامج الخصخصة ليشمل قطاعات الطاقة والاتصالات والماء والأشغال العامة.

وقال: إن عجز الميزانية انخفض إلى حدود ٢.٢ من الناتج المحلي في حين أن احتياطي العملات الأجنبية للبلاد ارتفع إلى ما يقابل ٦ أشهر من الواردات، والتخصم في حدود ٥٪ سنويا، ومن المتوقع أن يصل معدل النمو الاقتصادي إلى حدود ١٠٪ في العام الحالي وما يتجاوز هذا المعدل

في السنوات المقبلة. وأشار إلى دخول المغرب سوق التمويل الدولية وارتفاع الثقة الائتمانية فيه، وأعطى مثلا على ذلك بالقرض المصرفي الدولي البالغ قيمته ٢٠ مليون دولار والذي منح لشركة مغربية العام الماضي من قبل الصابغة إلى أي ضمان حكومي.

وتحدث كذلك في المؤتمر ديفيد سورتان نائب رئيس مجلس إدارة «مورغان غرانفيل» الذي أشار إلى الفرص التي تقدمها السوق المغربية مع برنامج الخصخصة والتحرير الاقتصادي، وكذلك تحدث جيمس نيل المدير في «مورغان غرانفيل» الذي أشار إلى أن حصة بريطانيا في

مشروع انمؤذجي للسكن الاجتماعي وإصلاح الاختلالات

تسرع الحكومة المغربية في التخطيط لإصلاح الاختلالات الاجتماعية المترتبة عن برنامج إصلاح الاختلالات المالية وإعادة هيكلة القطاع المالي، وهو البرنامج الذي استغرق تنفيذه عشر سنوات وأنهى في العام الماضي.

ومنذ أن تولى عبداللطيف الفيلالي رئاسة الحكومة قبل أسابيع أكد في عدة مناسبات أن القضايا الاجتماعية ستحتل بالاولوية وأجرى إصلاحات مكثفة مع قادة الأحزاب السياسية لدراسة قضايا التعليم التي تضمنتها رسالة التحالف المغربي تلك الحسنة التي أقرها المجلس النيابي واعتبرت في حينها بمثابة تدشين برنامج إصلاح الاختلالات الاجتماعية. وتركز الحكومة على تخطيط استراتيجية للتنمية الاجتماعية لغايات الحفاظ على هذا النجاح، وتعتمد هذه الاستراتيجية على ثلاثة محاور هي:

- 1- توسيع الاستفادة من الخدمات الاجتماعية للأشخاص من مختلف الخدمات الأساسية عن طريق رفع نسبة المدارس وحضانات الأمهات وتنمية برامج السكن الاجتماعي وزيادة عدد السكان المشمولين بالخدمات الصحية والماء والصرف الصحي.
- 2- ويرتكز المحور الثاني على زيادة دخل المواطن من خلال توسيع مكتسباته من خلال هيكلة الاقتصاد المالي وتشجيع التوظيف والتقليص البطالة.
- 3- ويرتكز المحور الثالث على دعم برامج الوقاية الاجتماعية على أساس مجموعة من الإجراءات التي تشمل باختصار المفضل برامج المساعدة الموجهة لتفانج الاجتماعية المعينة.

وفي هذا الإطار علم أن وزارة الإسكان تدرس إمكانية إنجاز مشروع

تمولحي للسكن الاجتماعي يهدف إلى بناء مساكن لك وحدة سكنية اقتصادية وضخ الخبراء قواعد الاستفادة منها بطرق ميسرة خاصة في مجال الفرض. وأعلنت وزارة الصحة دورها في مشروع بناء حوالي ١٦٠ مركزا صحيا في البداية المغربية قبل نهاية العام الحالي، على أن يستمر إنجاز هذا المشروع في العام المقبل بينما ١٦٦ مركزا آخر بمشاركة تمويلية من طرف البنك الإفريقي للتنمية.

وكان الوزير الأول رئيس الحكومة قد شرع في بحث وسائل تسهيل عمليات الاستثمار الوطني والدولي بناء على نتائج بحث وطني أجرته لجنة تشجيع الاستثمار التي أنشأتها الحكومة المغربية في بداية السنة الحالية برئاسة محمد السباغ والي بنك المغرب. وقد تضمنت البحث تحديد سبع عشرة عرقلة تواجه المستثمرين.

وأكد الوزير الأول في أول اجتماع علني مع هيئة رجال الأعمال في الدار البيضاء عن عزم الحكومة على إنهاء جميع مشاكل المستثمرين ومن جانبها صادق مجلس النواب قبل نهاية دورته التشريعية على مشروع تمويل مشاريع الشباب العاطل، من طرف صندوق خاص يقدم قرضا ميسرا مشتركة بين الدولة والبنوك التجارية للشباب الراغب في إنجاز مشاريع انتاجية.

وتتبنى مختلف القطاعات الحكومية التي أن برنامج إصلاح التوظيفات الاجتماعية ستدور عناية أساسية لإطلاق اقتصادية واسعة ومتوازنة لا أن هذا البرنامج يشكل نواة وطنية سيخلق بفتح جميع الأطراف السياسية والاقتصادية، وهو الأمر المتوخى لأن مختلف القطاعات التي شرع الوزير الأول ورئيس الحكومة في إجرائها مع النقابات والأحزاب السياسية ورجال الأعمال.

في السنوات المقبلة. وأشار إلى دخول المغرب سوق التمويل الدولية وارتفاع الثقة الائتمانية فيه، وأعطى مثلا على ذلك بالقرض المصرفي الدولي البالغ قيمته ٢٠ مليون دولار والذي منح لشركة مغربية العام الماضي من قبل الصابغة إلى أي ضمان حكومي.

وتحدث كذلك في المؤتمر ديفيد سورتان نائب رئيس مجلس إدارة «مورغان غرانفيل» الذي أشار إلى الفرص التي تقدمها السوق المغربية مع برنامج الخصخصة والتحرير الاقتصادي، وكذلك تحدث جيمس نيل المدير في «مورغان غرانفيل» الذي أشار إلى أن حصة بريطانيا في

تونس تطوير الشراكة مع سويسرا وإيطاليا وإسبانيا واستفادة عملية من الاتحاد الأوروبي

حققت تونس خطوات جديدة في تطوير الشراكة الصناعية مع كل من سويسرا وإيطاليا وإسبانيا وسجلت أخيرا تقدما مهما على صعيد الترويج على اتفاقيات تمويل جديدة وإنشاء مؤسسات صناعية واستثمارية مشتركة.

وقعت حكومة الرئيس زين العابدين بن علي اتفاق شراكة مع الحكومة السويسرية تمنح بموجبها سويسرا اعتمادا قيمته ١٢ مليون فرنك سويسري (أكثر من ٩ ملايين دولار) لتمويل مشاريع شراكة بين البلدين.

وقال وزير الاقتصاد الاتحادي جان باسكال دي لاموراز في حفلة التوقيع على الاتفاق أن الاعتمادات ستخصص لتمويل حاجات تونس من التجهيزات والخدمات السويسرية لحساب مؤسسات الاستثمار المشترك في تونس وكذلك لتغطية نفقات التدريب المهني والصيانة. وسيستخدم قسم من الاعتمادات لتمويل رأس مال مؤسسات تنشأ في إطار الشراكة بين تونس وسويسرا ويوضع في تصرف مصارف ومؤسسات لتمويل في إنشاء تلك المؤسسات.

وسجل التعاون بين تونس وسويسرا في مجال الاستثمار تطورا مهما خلال السنوات الماضية إذ أنشأ وتمويل سويسريون ٢٧ مؤسسة تعمل في تونس حاليا.

ويذكر أن تونس سجلت زيادة في قيمة الاستثمارات قدرتها ١٠٠ في المائة بين سنتي ١٩٨٩ و ١٩٩٣، إذ زادت القيمة من ٢.١ مليار دينار (٢.١ مليار دولار) إلى ٤.١ مليار دينار (٤.١ مليار دولار)، فيما زادت نسبة الاستثمار من الناتج المحلي خلال الفترة نفسها من ٢٢ في المائة إلى ٢٥ في المائة.

ولوحظ أن حصة القطاع الخاص من إجمالي الاستثمارات زادت إلى ٥٠ في المائة خلال السنوات الأخيرة. من جهة أخرى زادت للمشاريع الصناعية التونسية - الإيطالية المشتركة من ٢٠ إلى ١٢٠ مشاة في السنوات الأربع الأخيرة فيما زاد عدد العاملين فيها إلى ٧٠٠ عامل.

وقدّرت لصناعات نشرت في تونس قيمة الاستثمارات الإيطالية في ٨٥ مليون دولار، فيما تقدر إيطاليا إلى ١٧ مئة الف الثانية بين ريان تونس الخارجية وصارت تستثمر بـ ١٧ في المائة من مبادلات تونس التجارية مع الخارج.

وأشارت الأصحابات إلى أن السلطات الإيطالية خصصت ٦٥ مليون دولار في السنوات الست الأخيرة لتمويل إنشاء مشاريع شراكة مع رجال أعمال تونسيين.

وأشار رئيس مؤسسة التجارة الخارجية في إيطاليا جانكارلو فيرو خلال ندوة الشراكة التونسية - الإيطالية التي أقيمت في العاصمة التونسية أن ٥٠ في المائة من الاعتمادات التي خصصتها الحكومة الإيطالية لمشاريع الشراكة تم استثمارها في السنوات الماضية ويجري حاليا استخدام ٢٥ في المائة من الاعتمادات فيما يتوقع استخدام ال ٢٥ في المائة الباقية في نهاية السنة الحالية وبدء السنة المقبلة.

وعكست أهمية ندوة الشراكة التونسية - الإيطالية بمشاركة وزير الدولة للاستثمار الخارجي والتعاون الدولي محمد الحفافي اهتمام التراب للمسلمين والصناعيين الإيطاليين بالاستثمار في تونس وهن الحفافي رجال الأعمال الإيطاليين والتونسيين على إنشاء مشاريع مشتركة موجهة إلى أسواق الشرق الأوسط وعلى تطوير مشاريع تجميع السيارات لجانبية المنافسة اليابانية والكورية في هذا القطاع.

وأعلن أن نظاما مبدئيا لمشاريع الشراكة سيصدر في تونس خلال شهر أيلول/سبتمبر لفعل لتسهيل إنشاء المؤسسات التي تقام في إطار هذه المشاريع وحفز للتعاون الأجنبي على الاستثمار فيها.

وأكد جانكارلو فيرو أن الإصلاحات التي أسندتها تونس على الاقتصاد في السنوات الأخيرة والخطوات التي تحققت في مجال تحرير التجارة الخارجية شجعت المسؤولين الإيطاليين على زيادة الاستثمارات الصناعية في تونس، بالإضافة للقرب الجغرافي الذي يجعل النقل غير مكلف ولا يفرض اللجوء إلى استخدام مخازن كبيرة.

وشارك في ندوة الشراكة التونسية - الإيطالية صناعيون إيطاليون يعملون في قطاع المستحضرات الصيدلانية والكهربائية والبلاستيك والصناعات الغذائية وتصدير الأسماك.

على صعيد ثالث أنهى وفد من رجال الأعمال التونسيين زيارة إلى إسبانيا استمرت ثلاثة أيام اجتمع خلالها مع مستثمرين وصناعيين إسباني.

وعرض الوفد الذي قاده رئيس اتحاد الصناعيين والتجار هادي الجيلاني على الجانب الإسباني الحوافز والسهول التي تضمنها قانون الاستثمارات الجديد الذي صدر أخيرا في تونس.

هذا وأظهرت دراسة أعدتها لجهة الاقتصاد الإسباني أن تونس استخدمت حتى الآن ٧٠ في المائة من

مصادر التمويل التي وضعها الاتحاد في إطار بروتوكول التعاون المالي الذي وقع عليه الجانبان في سنة ١٩٩٢ والذي يتبني مقره في سنة ١٩٩٦.

وقال سلفو الأسد الأوروبي في تونس روبرت فان ديرموون أن خمسة النتائج تؤكد قدرة الاقتصاد التونسي على استيعاب الفروض والمساعدات التي توضع في تصرفه وأوضح في تعليقه على الدراسة أن تونس حازت على اعلى نسبة من التمولات من الاتحاد بين الدول المتوسطية التي لا تقتضي في الاتحاد، مما يسهل على تحقيق تقدم في المفاوضات التي بدأتها تونس مع الاتحاد الأوروبي في آذار/مارس الماضي.

وحصلت تونس لائحة للمساعدة على ١٨ مليون وحدة حسابية أوروبية (نحو ٢٨ مليون دولار) في إطار مشاريع استثمارية خارج بروتوكول التعاون بينها مشاريع للتعاون الأوروبي في الفعاليات ومساعدات دراسية.

وتعهد الاتحاد الأوروبي بموجب

بروتوكول سنة ١٩٩٢ بتقديم تمويلات لتونس بقيمة ٢٨٤ مليون وحدة حسابية أوروبية (٤٨٠ مليون دولار) موزعة على ثلاثة قطاعات هي: الهياكل التحتية وقطعها وحماية البيئة (١٠ في المائة)، وحماية البيئة (١٠ في المائة)، والصناعة (٨٠ في المائة).

وكان الاتحاد الأوروبي قد منح تونس ٣٠٠ مليون وحدة حسابية أوروبية (٥٠٠ مليون دولار) زيادة على المساعدات المقررة في بروتوكول التعاون الذي يتبني في سنة ١٩٩٦ على أن تخصص لمساعدة على تنفيذ خطط الإصلاح الهيكلي للاقتصاد ببرنامج شامل لبلدان الضفة الجنوبية للمتوسط.

وكانت تونس أول بلد استمدت من البرنامج إذ حصلت على ٤٠ مليون وحدة حسابية لأغراض مشاريع تخصيص في ظروف جيدة ومنح البنك الأوروبي للاستثمار قرضا اضافيا لتونس بلغت ١.٨ مليار وحدة حسابية بينها ٥٠٠ مليون يجري استخدامها في مشاريع المحافظة على البيئة و ١.٢ مليار وحدة مخصصة لمشاريع النقل والاتصالات والمياه والبيئة الأساسية (مواقيط ومطارات).

ويمل الاتحاد الأوروبي مشروعا بينها وحيدا تمثل بأربعة قنوات للتطوير في ١٧ مدينة ساحلية وقدرت الكلفة بـ ١٧ مليون وحدة حسابية. وحقق التعاون التونسي - الإسباني في الميدان الصناعي تطورا مهما في السنوات الأخيرة وشمل القطاعين العام والخاص. ويعتبر تعزيز صيغة الشراكة الهدف الأول لهذا التعاون إذ تسعى التوسيع إلى الاستفادة من الشراكة مع المؤسسات الأوروبية لتحسين التسعير الصناعي المحلي وتعزيز التعاون العلمي والفني وتحديث شبكات الاتصالات وتنمية مصادر الطاقة.



الرئيس زين العابدين بن علي

المصرف الأوروبي للتنمية فاستخدمت لتفكيك مشاريع في القطاع الزراعي (٤٥ في المائة) والصناعة (١٥ في المائة) وحماية البيئة (١٥ في المائة).

وكان الاتحاد الأوروبي قد منح تونس ٣٠٠ مليون وحدة حسابية أوروبية (٥٠٠ مليون دولار) زيادة على المساعدات المقررة في بروتوكول التعاون الذي يتبني في سنة ١٩٩٦ على أن تخصص لمساعدة على تنفيذ خطط الإصلاح الهيكلي للاقتصاد ببرنامج شامل لبلدان الضفة الجنوبية للمتوسط.

وكانت تونس أول بلد استمدت من البرنامج إذ حصلت على ٤٠ مليون وحدة حسابية لأغراض مشاريع تخصيص في ظروف جيدة ومنح البنك الأوروبي للاستثمار قرضا اضافيا لتونس بلغت ١.٨ مليار وحدة حسابية بينها ٥٠٠ مليون يجري استخدامها في مشاريع المحافظة على البيئة و ١.٢ مليار وحدة مخصصة لمشاريع النقل والاتصالات والمياه والبيئة الأساسية (مواقيط ومطارات).

ويمل الاتحاد الأوروبي مشروعا بينها وحيدا تمثل بأربعة قنوات للتطوير في ١٧ مدينة ساحلية وقدرت الكلفة بـ ١٧ مليون وحدة حسابية. وحقق التعاون التونسي - الإسباني في الميدان الصناعي تطورا مهما في السنوات الأخيرة وشمل القطاعين العام والخاص. ويعتبر تعزيز صيغة الشراكة الهدف الأول لهذا التعاون إذ تسعى التوسيع إلى الاستفادة من الشراكة مع المؤسسات الأوروبية لتحسين التسعير الصناعي المحلي وتعزيز التعاون العلمي والفني وتحديث شبكات الاتصالات وتنمية مصادر الطاقة.

بروتوكول سنة ١٩٩٢ بتقديم تمويلات لتونس بقيمة ٢٨٤ مليون وحدة حسابية أوروبية (٤٨٠ مليون دولار) موزعة على ثلاثة قطاعات هي: الهياكل التحتية وقطعها وحماية البيئة (١٠ في المائة)، وحماية البيئة (١٠ في المائة)، والصناعة (٨٠ في المائة).

وكان الاتحاد الأوروبي قد منح تونس ٣٠٠ مليون وحدة حسابية أوروبية (٥٠٠ مليون دولار) زيادة على المساعدات المقررة في بروتوكول التعاون الذي يتبني في سنة ١٩٩٦ على أن تخصص لمساعدة على تنفيذ خطط الإصلاح الهيكلي للاقتصاد ببرنامج شامل لبلدان الضفة الجنوبية للمتوسط.

وكانت تونس أول بلد استمدت من البرنامج إذ حصلت على ٤٠ مليون وحدة حسابية لأغراض مشاريع تخصيص في ظروف جيدة ومنح البنك الأوروبي للاستثمار قرضا اضافيا لتونس بلغت ١.٨ مليار وحدة حسابية بينها ٥٠٠ مليون يجري استخدامها في مشاريع المحافظة على البيئة و ١.٢ مليار وحدة مخصصة لمشاريع النقل والاتصالات والمياه والبيئة الأساسية (مواقيط ومطارات).

ويمل الاتحاد الأوروبي مشروعا بينها وحيدا تمثل بأربعة قنوات للتطوير في ١٧ مدينة ساحلية وقدرت الكلفة بـ ١٧ مليون وحدة حسابية. وحقق التعاون التونسي - الإسباني في الميدان الصناعي تطورا مهما في السنوات الأخيرة وشمل القطاعين العام والخاص. ويعتبر تعزيز صيغة الشراكة الهدف الأول لهذا التعاون إذ تسعى التوسيع إلى الاستفادة من الشراكة مع المؤسسات الأوروبية لتحسين التسعير الصناعي المحلي وتعزيز التعاون العلمي والفني وتحديث شبكات الاتصالات وتنمية مصادر الطاقة.

بروتوكول سنة ١٩٩٢ بتقديم تمويلات لتونس بقيمة ٢٨٤ مليون وحدة حسابية أوروبية (٤٨٠ مليون دولار) موزعة على ثلاثة قطاعات هي: الهياكل التحتية وقطعها وحماية البيئة (١٠ في المائة)، وحماية البيئة (١٠ في المائة)، والصناعة (٨٠ في المائة).

وكان الاتحاد الأوروبي قد منح تونس ٣٠٠ مليون وحدة حسابية أوروبية (٥٠٠ مليون دولار) زيادة على المساعدات المقررة في بروتوكول التعاون الذي يتبني في سنة ١٩٩٦ على أن تخصص لمساعدة على تنفيذ خطط الإصلاح الهيكلي للاقتصاد ببرنامج شامل لبلدان الضفة الجنوبية للمتوسط.

وكانت تونس أول بلد استمدت من البرنامج إذ حصلت على ٤٠ مليون وحدة حسابية لأغراض مشاريع تخصيص في ظروف جيدة ومنح البنك الأوروبي للاستثمار قرضا اضافيا لتونس بلغت ١.٨ مليار وحدة حسابية بينها ٥٠٠ مليون يجري استخدامها في مشاريع المحافظة على البيئة و ١.٢ مليار وحدة مخصصة لمشاريع النقل والاتصالات والمياه والبيئة الأساسية (مواقيط ومطارات).

ويمل الاتحاد الأوروبي مشروعا بينها وحيدا تمثل بأربعة قنوات للتطوير في ١٧ مدينة ساحلية وقدرت الكلفة بـ ١٧ مليون وحدة حسابية. وحقق التعاون التونسي - الإسباني في الميدان الصناعي تطورا مهما في السنوات الأخيرة وشمل القطاعين العام والخاص. ويعتبر تعزيز صيغة الشراكة الهدف الأول لهذا التعاون إذ تسعى التوسيع إلى الاستفادة من الشراكة مع المؤسسات الأوروبية لتحسين التسعير الصناعي المحلي وتعزيز التعاون العلمي والفني وتحديث شبكات الاتصالات وتنمية مصادر الطاقة.

بروتوكول سنة ١٩٩٢ بتقديم تمويلات لتونس بقيمة ٢٨٤ مليون وحدة حسابية أوروبية (٤٨٠ مليون دولار) موزعة على ثلاثة قطاعات هي: الهياكل التحتية وقطعها وحماية البيئة (١٠ في المائة)، وحماية البيئة (١٠ في المائة)، والصناعة (٨٠ في المائة).

وكان الاتحاد الأوروبي قد منح تونس ٣٠٠ مليون وحدة حسابية أوروبية (٥٠٠ مليون دولار) زيادة على المساعدات المقررة في بروتوكول التعاون الذي يتبني في سنة ١٩٩٦ على أن تخصص لمساعدة على تنفيذ خطط الإصلاح الهيكلي للاقتصاد ببرنامج شامل لبلدان الضفة الجنوبية للمتوسط.

وكانت تونس أول بلد استمدت من البرنامج إذ حصلت على ٤٠ مليون وحدة حسابية لأغراض مشاريع تخصيص في ظروف جيدة ومنح البنك الأوروبي للاستثمار قرضا اضافيا لتونس بلغت ١.٨ مليار وحدة حسابية بينها ٥٠٠ مليون يجري استخدامها في مشاريع المحافظة على البيئة و ١.٢ مليار وحدة مخصصة لمشاريع النقل والاتصالات والمياه والبيئة الأساسية (مواقيط ومطارات).

ويمل الاتحاد الأوروبي مشروعا بينها وحيدا تمثل بأربعة قنوات للتطوير في ١٧ مدينة ساحلية وقدرت الكلفة بـ ١٧ مليون وحدة حسابية. وحقق التعاون التونسي - الإسباني في الميدان الصناعي تطورا مهما في السنوات الأخيرة وشمل القطاعين العام والخاص. ويعتبر تعزيز صيغة الشراكة الهدف الأول لهذا التعاون إذ تسعى التوسيع إلى الاستفادة من الشراكة مع المؤسسات الأوروبية لتحسين التسعير الصناعي المحلي وتعزيز التعاون العلمي والفني وتحديث شبكات الاتصالات وتنمية مصادر الطاقة.

بروتوكول سنة ١٩٩٢ بتقديم تمويلات لتونس بقيمة ٢٨٤ مليون وحدة حسابية أوروبية (٤٨٠ مليون دولار) موزعة على ثلاثة قطاعات هي: الهياكل التحتية وقطعها وحماية البيئة (١٠ في المائة)، وحماية البيئة (١٠ في المائة)، والصناعة (٨٠ في المائة).

وكان الاتحاد الأوروبي قد منح تونس ٣٠٠ مليون وحدة حسابية أوروبية (٥٠٠ مليون دولار) زيادة على المساعدات المقررة في بروتوكول التعاون الذي يتبني في سنة ١٩٩٦ على أن تخصص لمساعدة على تنفيذ خطط الإصلاح الهيكلي للاقتصاد ببرنامج شامل لبلدان الضفة الجنوبية للمتوسط.

وكانت تونس أول بلد استمدت من البرنامج إذ حصلت على ٤٠ مليون وحدة حسابية لأغراض مشاريع تخصيص في ظروف جيدة ومنح البنك الأوروبي للاستثمار قرضا اضافيا لتونس بلغت ١.٨ مليار وحدة حسابية بينها ٥٠٠ مليون يجري استخدامها في مشاريع المحافظة على البيئة و ١.٢ مليار وحدة مخصصة لمشاريع النقل والاتصالات والمياه والبيئة الأساسية (مواقيط ومطارات).

ويمل الاتحاد الأوروبي مشروعا بينها وحيدا تمثل بأربعة قنوات للتطوير في ١٧ مدينة ساحلية وقدرت الكلفة بـ ١٧ مليون وحدة حسابية. وحقق التعاون التونسي - الإسباني في الميدان الصناعي تطورا مهما في السنوات الأخيرة وشمل القطاعين العام والخاص. ويعتبر تعزيز صيغة الشراكة الهدف الأول لهذا التعاون إذ تسعى التوسيع إلى الاستفادة من الشراكة مع المؤسسات الأوروبية لتحسين التسعير الصناعي المحلي وتعزيز التعاون العلمي والفني وتحديث شبكات الاتصالات وتنمية مصادر الطاقة.

بروتوكول سنة ١٩٩٢ بتقديم تمويلات لتونس بقيمة ٢٨٤ مليون وحدة حسابية أوروبية (٤٨٠ مليون دولار) موزعة على ثلاثة قطاعات هي: الهياكل التحتية وقطعها وحماية البيئة (١٠ في المائة)، وحماية البيئة (١٠ في المائة)، والصناعة (٨٠ في المائة).

وكان الاتحاد الأوروبي قد منح تونس ٣٠٠ مليون وحدة حسابية أوروبية (٥٠٠ مليون دولار) زيادة على المساعدات المقررة في بروتوكول التعاون الذي يتبني في سنة ١٩٩٦ على أن تخصص لمساعدة على تنفيذ خطط الإصلاح الهيكلي للاقتصاد ببرنامج شامل لبلدان الضفة الجنوبية للمتوسط.

وكانت تونس أول بلد استمدت من البرنامج إذ حصلت على ٤٠ مليون وحدة حسابية لأغراض مشاريع تخصيص في ظروف جيدة ومنح البنك الأوروبي للاستثمار قرضا اضافيا لتونس بلغت ١.٨ مليار وحدة حسابية بينها ٥٠٠ مليون يجري استخدامها في مشاريع المحافظة على البيئة و ١.٢ مليار وحدة مخصصة لمشاريع النقل والاتصالات والمياه والبيئة الأساسية (مواقيط ومطارات).

ويمل الاتحاد الأوروبي مشروعا بينها وحيدا تمثل بأربعة قنوات للتطوير في ١٧ مدينة ساحلية وقدرت الكلفة بـ ١٧ مليون وحدة حسابية. وحقق التعاون التونسي - الإسباني في الميدان الصناعي تطورا مهما في السنوات الأخيرة وشمل القطاعين العام والخاص. ويعتبر تعزيز صيغة الشراكة الهدف الأول لهذا التعاون إذ تسعى التوسيع إلى الاستفادة من الشراكة مع المؤسسات الأوروبية لتحسين التسعير الصناعي المحلي وتعزيز التعاون العلمي والفني وتحديث شبكات الاتصالات وتنمية مصادر الطاقة.

بروتوكول سنة ١٩٩٢ بتقديم تمويلات لتونس بقيمة ٢٨٤ مليون وحدة حسابية أوروبية (٤٨٠ مليون دولار) موزعة على ثلاثة قطاعات هي: الهياكل التحتية وقطعها وحماية البيئة (١٠ في المائة)، وحماية البيئة (١٠ في المائة)، والصناعة (٨٠ في المائة).

وكان الاتحاد الأوروبي قد منح تونس ٣٠٠ مليون وحدة حسابية أوروبية (٥٠٠ مليون دولار) زيادة على المساعدات المقررة في بروتوكول التعاون الذي يتبني في سنة ١٩٩٦ على أن تخصص لمساعدة على تنفيذ خطط الإصلاح الهيكلي للاقتصاد ببرنامج شامل لبلدان الضفة الجنوبية للمتوسط.

وكانت تونس أول بلد استمدت من البرنامج إذ حصلت على ٤٠ مليون وحدة حسابية لأغراض مشاريع تخصيص في ظروف جيدة ومنح البنك الأوروبي للاستثمار قرضا اضافيا لتونس بلغت ١.٨ مليار وحدة حسابية بينها ٥٠٠ مليون يجري استخدامها في مشاريع المحافظة على البيئة و ١.٢ مليار وحدة مخصصة لمشاريع النقل والاتصالات والمياه والبيئة الأساسية (مواقيط ومطارات).

ويمل الاتحاد الأوروبي مشروعا بينها وحيدا تمثل بأربعة قنوات للتطوير في ١٧ مدينة ساحلية وقدرت الكلفة بـ ١٧ مليون وحدة حسابية. وحقق التعاون التونسي - الإسباني في الميدان الصناعي تطورا مهما في السنوات الأخيرة وشمل القطاعين العام والخاص. ويعتبر تعزيز صيغة الشراكة الهدف الأول لهذا التعاون إذ تسعى التوسيع إلى الاستفادة من الشراكة مع المؤسسات الأوروبية لتحسين التسعير الصناعي المحلي وتعزيز التعاون العلمي والفني وتحديث شبكات الاتصالات وتنمية مصادر الطاقة.

بروتوكول سنة ١٩٩٢ بتقديم تمويلات لتونس بقيمة ٢٨٤ مليون وحدة حسابية أوروبية (٤٨٠ مليون دولار) موزعة على ثلاثة قطاعات هي: الهياكل التحتية وقطعها وحماية البيئة (١٠ في المائة)، وحماية البيئة (١٠ في المائة)، والصناعة (٨٠ في المائة).

وكان الاتحاد الأوروبي قد منح تونس ٣٠٠ مليون وحدة حسابية أوروبية (٥٠٠ مليون دولار) زيادة على المساعدات المقررة في بروتوكول التعاون الذي يتبني في سنة ١٩٩٦ على أن تخصص لمساعدة على تنفيذ خطط الإصلاح الهيكلي للاقتصاد ببرنامج شامل لبلدان الضفة الجنوبية للمتوسط.

وكانت تونس أول بلد استمدت من البرنامج إذ حصلت على ٤٠ مليون وحدة حسابية لأغراض مشاريع تخصيص في ظروف جيدة ومنح البنك الأوروبي للاستثمار قرضا اضافيا لتونس بلغت ١.٨ مليار وحدة حسابية بينها ٥٠٠ مليون يجري استخدامها في مشاريع المحافظة على البيئة و ١.٢ مليار وحدة مخصصة لمشاريع النقل والاتصالات والمياه والبيئة الأساسية (مواقيط ومطارات).

ويمل الاتحاد الأوروبي مشروعا بينها وحيدا تمثل بأربعة قنوات للتطوير في ١٧ مدينة ساحلية وقدرت الكلفة بـ ١٧ مليون وحدة حسابية. وحقق التعاون التونسي - الإسباني في الميدان الصناعي تطورا مهما في السنوات الأخيرة وشمل القطاعين العام والخاص. ويعتبر تعزيز صيغة الشراكة الهدف الأول لهذا التعاون إذ تسعى التوسيع إلى الاستفادة من الشراكة مع المؤسسات الأوروبية لتحسين التسعير الصناعي المحلي وتعزيز التعاون العلمي والفني وتحديث شبكات الاتصالات وتنمية مصادر الطاقة.

لا اعمار من دون دولة المؤسسات

بقلم: ايلى الغزالي
نائب رئيس مجلس النواب اللبناني

بعد حضوره المؤتمر الوطني للمشرعين الأميركيين، في مدينة «نيو أورلينز» بولاية «لويزيانا»، التقى ايلى الغزالي، نائب رئيس المجلس النيابي اللبناني، المسؤولين عن شؤون الشرق الأوسط في وزارة الخارجية الأميركية في واشنطن، حيث ألقى كلمة فنشتر نصها هنا، والتي على أساسها جرى نقاش بين نائب رئيس المجلس النيابي اللبناني، والمسؤولين الأميركيين حول مختلف القضايا التي تهم البلدين. وأثناء وجود الغزالي والوفد النيابي اللبناني المرافق في واشنطن دعي إلى حضور جلسة لجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب الأميركي برئاسة لي هامنتون للاستماع إلى افادة وزير الخارجية وارن كريستوفر حول جولته الأخيرة في الشرق الأوسط وعملية السلام وشؤون عالمية مختلفة.

يقوم على قاعدة سياسية سليمة نسبياً تتفاعل فيها معالم ثلاثة:

● أولاً: الأدراك الميكرو لبنانيين أن الأفكار لا تعفاند هي القوة الدافعة للتنم.

● ثانياً: الحيوية القائمة منذ زمن طويل وقوامها الاقتصاد الحر والمبادرة الفردية بدل الجمود البيروقراطي والتمناج السانكة.

● ثالثاً: ادراك اللبنانيين وريما لأسباب تاريخية أن التقدم المجتمعي ليس وأقل كلفة من لاداسة رعاية اجتماعية من التعتد تحملها نظراً لأنهم تؤدي إلى الاتكال بدل التعتد.

ولا نقتض هذه العوامل بعين الاعتبار، فشكل الآن على الجانب الذي من اعادة الاعمار في إطار هذه العملية السياسية المشار إليها. ولست أدري إذا كنت تعرفون أن البرلمان اللبناني قيل قديمي إلى الولايات المتحدة، قدم دعماً رائداً لحرية وسائل الاعلام في مواجهة القيد.

والمنظور والسلك بأن يجوز لنا أن نمط اية مصادق لأي اجسام بأن حرية وسائل الاعلام كانت من الأسباب التي أدت إلى الحرب الأهلية في لبنان.

على أن برنامج اعادة الاعمار الذي وضعته الحكومة الحالية بموجب خطة أطلقت عليها اسم «أفاق ٢٠٠٠» أتاح فرصة لتوسيع وتحديث البنية التحتية لثبته احتياجات لبنان المقبلة في مرحلة السلام والتكامل الاقتصادي في المشرق أن لم يكن في الشرق الأوسط كله.

أن الحكومة اللبنانية، ما زالت حتى الآن، تمول عملياتها بالعجز في الميزانية، مما خلق موجة تضخمية عارمة، ظن في وقت من الأوقات أنه من التعتد إيقافها. وما رثا غير متكتين ما إذا كان بمقدور الحكومة أن تحقق فائض الميزانية الذي تمول عليه في خطتها.

لكن يمكنها بواسطة الإصلاح الضريبي وإقامة جهاز فعال للجبائية وربما بانقشال ضريبة على اليبيمات سهلة جبايتها أن ترمم هوة واسعة ولو أن تلك ستكون له انعكاسات اجتماعية موهقة في المدى القصير وربما في المدى المتوسط.

وفي اعتقادي أن هذا الأمر في غاية الأهمية ليس فقط لأوضاع ميزانية أفضل، بصيرة مؤقنة، بل من أجل خلق انضباط ضريبي دائم لم تعرف من قبل حيث لم يكن أحد يدفع الضرائب الترتبة على بصورة منتظمة. ولم تكن الحكومة تجني للجيادات بل بصورة فعالة.

أن السياسة الهائلة إلى تقليص التمويل بالعجز هي أمر مهم لا

كيفية لأحداث ميزانية متوازنة إذا أمكن أو خلق وسيلة لتمويل اعادة الاعمار. بل هي متوجبة لاعطاء القطاع الخاص فرصة المشاركة الفعلية في اعادة الاعمار لأن هذا القطاع ويضمها في لبنان بإمكانه أن يقدم بالهمة عينه على أت وجه. كذلك فإن إزالة التمويل بالميزان من شأنها أن تيسر المزيد من الأموال لدى الجهاز المصرفي لآثاره للقطاع الخاص، التي أرى هذه المسألة في غاية الأهمية، بل قد تكون حاسمة.

وفي غضون ذلك، هناك مصادر عديدة للمساعدة يجري طرق أبوابها بشيء من النجاح وإن كان هذا لنجاح أقل مما هو متوقع لأسباب متعددة. ومن هذه المصادر:

● أولاً: الاقتراض من أسواق المال العالمية بسندات حكومية.

● ثانياً: المزاولة.

● ثالثاً: المساعدات العربية.

تتضمن هذه المساعدات أيضاً هيئات حكومية وقروضاً مؤسسية. فالقروض التي تقدمها مؤسسات مثل صناديق التنمية العربية في قروض ميسرة، لكنني اعتقد أنها موجهة باتجاه مشاريع منفردة لكن المساعدات العربية كانت أقل بكثير مما توقع اللبنانيون، وخاصة من الدول النفطية لأسباب عديدة منها حوب الخليج وهبوط أسعار النفط.

هذه الموارد كذلك يمكن تصنيفها في فئتين: الأولى تشمل الأموال التي يجتنبها اللبنانيون المماثلين في الخارج ويحولونها إلى دورهم، والثانية الأموال المودعة في الخارج من قبل مواطنين وسجاريين ومؤسسات لبنانية.

خافقة الأولى، باتت أقل أهمية لأن فرص العمل خارج لبنان وخصوصاً في منطقة الخليج قد أخذت تنقب، لكن الفئة الثانية يمكن أن تكون حاسمة وبالأه الأهمية إذا توفر المناخ المسمح والسياسات الملائمة لجذب تلك الرساميل الهائلة. وقد شاعنا كيف أن اللبنانيين المقيمين في الخارج أقدموا على الاكتساب في أسهم شركة أعمار وسط بيروت التجارية «سوليدير» عندما تم طرح تلك الأسهم في السوق، فكان الأقبال على الاكتساب يهيئاً إلى درجة أنه تجاوز الطلب فبلغ قرابة مليار من الدولارات.

وهذا المال اللبناني الخارجي يكتسب أهمية إضافية نظراً لأن مصادر الأموال الشبيهة الأتية من تهريب المخدرات قد انقطعت بسبب التشدد في ملاحقة المهربين بمساعدة السلطات السورية.

ومن هذه الناحية، فإنا نؤمن كل ما يساعد على بناء الثقة المحفزة لجذب الرساميل والموارد اللبنانية البشرية والمالية.

ولذا يرى أن الحكومة الأميركية لا تجني نقماً من إبقاء الحظر على قدم الأميركيين إلى لبنان. وكما أنها، كسما ورد في تعاقب لضرورة الد «واشنطن بوست»، تقلل من شأن النهوض اللبناني، أن رفع الحظر الأميركي بالشبهة أنها أمر حيوي لا من حيث مشاركة الأميركيين والشركات الأميركية الأخرى في برنامج اعادة الاعمار بل من حيث تعزيز الثقة والخسائات الشبعية لأولئك اللبنانيين الذين ما زالوا متشددين في العزلة لعدم بلانهم واقتصادها وخاصة الذين يمكن الطاقات والخبرات المتكيفة لوضع اعمار لبنان في إطاره المسمي.

بإدري يد، لا بد من كلمة حول مفهوم «إعادة الاعمار». لأن معظم الناس تقريبا يتصورون إلى مصالة الاعمار على أنها مصالة مادية ليس إلا. أن قليلين في لبنان يتصورون إلى مصالة الاعمار على أنها في الواقع عملية سياسية، حيث أدراك الأهداف يعطي معنى للآثار المادية ويهيكلها. على أن العملية السياسية لا تتم في الفراغ. وقد ظن هذا سبباً من الأسباب الرئيسية لأخفاق محاولات عديدة في التنمية الاقتصادية في العالم الثالث عموماً لأن الناس لم يدركوا أن التنمية السياسية هي شرط مسبق للتنمية الاقتصادية. ومن هذا المنطلق نقدر تقريباً عالياً المشروع الذي تروعه في بلادنا وكالة للتنمية الدولية لأنها في رأينا تسير في الاتجاه الصحيح.

ولا بد من القول أيضاً أن في لبنان على الرغم من الحرب الأهلية، عملية سياسية مرموقة. وهذه العملية هي التي صانت البلاد من الانحلال كمثل تلك التي صانت الولايات المتحدة إبان الحرب الأهلية الأميركية في القرن الماضي. إذ أنها قدمت إمكانية حل قابل للحياة من خلال استمرارية المؤسسات الديمقراطية. ففي لبنان أدت العملية السياسية الديمقراطية على النحو أو آخر إلى إبقاء البلاد متماسكة لقد نجحنا في هذا الامتحان الصعب بإختيار حسب قناعتنا الشخصية على الرغم من بعض الشوائب.

هناك عاملان جعلاهم الاستمرارية ممكنة، أولهما البرلمان حيث أمكن تحقيق نوع من الإجماع. وثانيهما التراث الدستوري العميق الجذور لأسباب عديدة منها مستوى التعليم وجودة الصحافة والوجود اللبناني الراسخ في أنحاء العالم كافة.

وأنا شخصياً نشأت في محيط سياسي متفرب بهذا التراث الدستوري حيث أن جدي الدكتور ملحم الغزالي الذي تخرج في كلية الطب في شيكاغو في أوائل القرن وعاد إلى لبنان ليمارس الطب عام ١٩٠٣ حمل معه إعجاباً بالحكم الدستوري. فقد استمر هذا التراث بل القول أنه انتعش في مناخ صحي.

فالحرب الأهلية عطلت كل شيء في لبنان ما عدا العملية السياسية المتمثلة في مجلس النواب وفي التقاليد البرلمانية والتراث الدستوري العميق الجذور في الشعب اللبناني. حيث التوتر والتعتد هما من سمات الحياة اللبنانية.

وهكذا فإن اعادة الاعمار في لبنان لم تبدأ من الصفر، بل من الانصاف القول أنها بدأت قبل انتهاء الحرب. ذلك أن البيان الاقتصادي في لبنان بالمقارنة مع بلدان عديدة في الشرق الأوسط

ليس لبناء ما هدمت الحرب فحسب بل للتعويض عما فات. ولذا فإن رفع الحظر الأميركي، في هذا الوقت بالذات، يعطي لبنان دعماً كبيراً ويرزبل من الأذهان أن الأميركيين غير مؤتمين بقيادة لبنان

ومن ألقالات التي يمكن من خلالها تأمين بعض الموارد لتقليص الهدر، وإن كانت للهمة صعبة لا من حيث تقليص الاتفاق من غير طائل بقدر ما هو في تصعيد محالاته. فعندما زينا لجنة المال والموازنة في مجلس نواب ولاية نيويورك سلكناهم عن كيفية تصعيد الهدر فكان الجواب: «كأنك مصالة سياسية والسياسيون كما تعلمون لا يتفكرون إلى أي اتفاق مهما كان على أنه موهور لكن علينا أن نكون حذرين وواعين في تخفيض اتفاق الأموال بحيث يستخدم المال على أعلى درجة ممكنة من الانتاجية.

ومن نشقد أن مساعدة وكالة للتنمية الدولية (AID) لنا على تحديث أعمالنا التشريعية تقدم خدمة جلي من حيث قياس انتاجيتها، على أنه يجب الاعتراض أن انتاجية مجلس النواب الحالي هي الأعلى في تاريخه.

● سابعاً - عائد السلام:

أنا نرى أن عملية السلام في الشرق الأوسط التي تروعاها الولايات المتحدة لا رجوع عنها، والجميع في منطقنا يوافقون أنفسهم لهذه الحقيقة. ولبنان مصلحة أساسية في السلام الحالي والشامل لأن الشعب اللبناني عانى الكثير وما زال من حالة الحرب وبالتالي تستحق عوائد السلام. ولا بد في هذا السياق من ذكر للوضع مع الأسرانيين والسوريين وهو ما نأمل أن يأخذ صناع القرار في اميركا بعين الاعتبار. إن السلام، كما تعلمون، ليس مجرد وثيقة، فمواثيق لا تصنع السلام. ما يصنع السلام هو فهم نتائج بنية حسنة، ولبنان في رأيي دور حيوي ليس في عملية السلام الجاري على كل حال، بل في فهم نتائجه وأهدافه النهائية.

ومن هذه الناحية نرى أن الأميركيين، بالاستمرار في اعتدائهم وأحتلالهم لأراضي، لا

ان قلنا من الناس خارج لبنان يفهمون ويعيدون الأثر الإيجابي الذي أحدثته التقاضي السوري في لبنان على تحسين الوضع في سوريا ذاتها، من خلال التفاعل بين السياسيين والقادة في البلدين. وأنه لضخ جسمين أن يقلل أحد من شأن هذا الأثر الإيجابي اللبنانيين في سوريا بل على العكس من ذلك يجب أن يتخذ مرتكزا قريداً من التفاعل بدل التفاعل بين السوريين والسياسيين، وبالتالي فإن التفكير لفصل المسارين اللبناني والسوري وأسباب تكتيكية أو لادافع لنية من شأنه أن يبعث الشكوك وعدم الاستقرار. لأن التفاعل السوري اللبناني هو من الضمانات الأساسية لهذا الاستقرار وبالتالي لعملية السلام. أنا نعتد من أي محاولة للعزلة بالوضع إلى سياسة الفعل وردة الفعل في مناخ من الشك والتأخر لأن ذلك سوف يرد أضراراً على الجسم بما في ذلك التضمن للتحدة الأميركية. أن هذا التضمن بسبب التفاعل السوري اللبناني من شأنه أن يجعل التزام سوريا ولبنان بعملية السلام الأولية لكل منهما بحيث تصبح علاقات البلدين مع الولايات المتحدة ضرورة أساسية. ذلك أن هذا التتابع بين الأولوية والضرورة يسير معاً ولأفضل كما خبرنا في السنوات القليلة الماضية. أنني أخت هذه الكلمة أملاً، أن تتكرر التفاعلات والدولوات، بين مؤسستنا البرلمانية وبين التشريعي الأميركيين، كما نأمل أن يقوم هؤلاء المشرعون بزيارة بيروت لكي يفهموا بالقصص على أعمالنا التشريعية. وأخيراً يجب أن أوجه بالغائمين على وكالة التنمية الدولية والمتعاونين معها خاصة المركز التشريعي لجامعة الباني برئاسة الدكتور عبده مقليني لتفهمهم أوضاعنا واحتياجاتنا للمساعدة الخلاصة التي يقدمونها لنا.



يسهلون الأمر حتى على أنفسهم. بينما لم يجر السوريين أي جهد في دفع مسيرة السلام الأهلي في البلاد والمساعدة على إعادة بناء المؤسسات اللبنانية. وقد أضاف السوريون من ذلك على نحو مختلف عن التفسير السليبي للفرض لبعض الجماعات والمصالح أو حتى لدى سياسيين مرموقين في الولايات المتحدة. مثل جورج ميتشل زعيم الأغلبية الديمقراطية في مجلس الشيوخ.

● خامساً - تقليص الهدر:

ومن ألقالات التي يمكن من خلالها تأمين بعض الموارد لتقليص الهدر، وإن كانت للهمة صعبة لا من حيث تقليص الاتفاق من غير طائل بقدر ما هو في تصعيد محالاته. فعندما زينا لجنة المال والموازنة في مجلس نواب ولاية نيويورك سلكناهم عن كيفية تصعيد الهدر فكان الجواب: «كأنك مصالة سياسية والسياسيون كما تعلمون لا يتفكرون إلى أي اتفاق مهما كان على أنه موهور لكن علينا أن نكون حذرين وواعين في تخفيض اتفاق الأموال بحيث يستخدم المال على أعلى درجة ممكنة من الانتاجية.

ومن نشقد أن مساعدة وكالة للتنمية الدولية (AID) لنا على تحديث أعمالنا التشريعية تقدم خدمة جلي من حيث قياس انتاجيتها، على أنه يجب الاعتراض أن انتاجية مجلس النواب الحالي هي الأعلى في تاريخه.

● سابعاً - عائد السلام:

أنا نرى أن عملية السلام في الشرق الأوسط التي تروعاها الولايات المتحدة لا رجوع عنها، والجميع في منطقنا يوافقون أنفسهم لهذه الحقيقة. ولبنان مصلحة أساسية في السلام الحالي والشامل لأن الشعب اللبناني عانى الكثير وما زال من حالة الحرب وبالتالي تستحق عوائد السلام. ولا بد في هذا السياق من ذكر للوضع مع الأسرانيين والسوريين وهو ما نأمل أن يأخذ صناع القرار في اميركا بعين الاعتبار. إن السلام، كما تعلمون، ليس مجرد وثيقة، فمواثيق لا تصنع السلام. ما يصنع السلام هو فهم نتائج بنية حسنة، ولبنان في رأيي دور حيوي ليس في عملية السلام الجاري على كل حال، بل في فهم نتائجه وأهدافه النهائية.

ومن هذه الناحية نرى أن الأميركيين، بالاستمرار في اعتدائهم وأحتلالهم لأراضي، لا

ان قلنا من الناس خارج لبنان يفهمون ويعيدون الأثر الإيجابي الذي أحدثته التقاضي السوري في لبنان على تحسين الوضع في سوريا ذاتها، من خلال التفاعل بين السياسيين والقادة في البلدين. وأنه لضخ جسمين أن يقلل أحد من شأن هذا الأثر الإيجابي اللبنانيين في سوريا بل على العكس من ذلك يجب أن يتخذ مرتكزا قريداً من التفاعل بدل التفاعل بين السوريين والسياسيين، وبالتالي فإن التفكير لفصل المسارين اللبناني والسوري وأسباب تكتيكية أو لادافع لنية من شأنه أن يبعث الشكوك وعدم الاستقرار. لأن التفاعل السوري اللبناني هو من الضمانات الأساسية لهذا الاستقرار وبالتالي لعملية السلام. أنا نعتد من أي محاولة للعزلة بالوضع إلى سياسة الفعل وردة الفعل في مناخ من الشك والتأخر لأن ذلك سوف يرد أضراراً على الجسم بما في ذلك التضمن للتحدة الأميركية. أن هذا التضمن بسبب التفاعل السوري اللبناني من شأنه أن يجعل التزام سوريا ولبنان بعملية السلام الأولية لكل منهما بحيث تصبح علاقات البلدين مع الولايات المتحدة ضرورة أساسية. ذلك أن هذا التتابع بين الأولوية والضرورة يسير معاً ولأفضل كما خبرنا في السنوات القليلة الماضية. أنني أخت هذه الكلمة أملاً، أن تتكرر التفاعلات والدولوات، بين مؤسستنا البرلمانية وبين التشريعي الأميركيين، كما نأمل أن يقوم هؤلاء المشرعون بزيارة بيروت لكي يفهموا بالقصص على أعمالنا التشريعية. وأخيراً يجب أن أوجه بالغائمين على وكالة التنمية الدولية والمتعاونين معها خاصة المركز التشريعي لجامعة الباني برئاسة الدكتور عبده مقليني لتفهمهم أوضاعنا واحتياجاتنا للمساعدة الخلاصة التي يقدمونها لنا.

بريطانيا

انتعاش سوق العقارات وتحريك قطاع الانشاءات

سجلت سوق العقارات التجارية البريطانية انتعاشاً ملحوظاً بعدما مرت بأسوأ فترة ركود منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية، لعند الصيف الماضي، ارتفعت أسعار العقارات بنسبة الـ ١٠ في المئة تقريباً. ومع ذلك لا يشمل هذا الانتعاش السوق كلاً، والفاخرة في الأمان ارتفاع أسعار العقارات حصل على رغم استمرار تراجع الإيجارات، والشخص الذي يزور أي مدينة بريطانية لا يزال يرى «مخاضات» من الإعلانات عن العقارات المطروحة في السوق برسم التأجير ما يدل على زيادة قياسية في العرض على الطلب وعلى ضعف لا مثيل في الطلب.

ومع هذا يبدى المستثمرون اهتماماً بالسوق العقارية البريطانية، وهاكما اقتنت المؤسسات المستثمرة بلن أسعار العقارات وصلت إلى أدنى ما يمكن أن تصل إليه، انفتحت ما زاد على ملايين جنيه استرليني في الأشهر الثلاثة الأخيرة من عام ١٩٩٣. ويبدو أن هذه الشهية لشراء العقارات لم تشبع بعد، وعلى سبيل المثال تستعد مجموعة «برودشال» التي تعتبر أكبر مؤسسة ناشئة في مجال التامين في بريطانيا، لاتفاق مليار جنيه استرليني على شراء العقارات إذا وجدت صفقات مغرية بما فيه الكفاية.

وشهدت المنافسة من مؤسسات مماثلة في رفع الأسعار، وسبقت شركة «موتشيسون إيميكال» الناشطة في مجال التامين على الصيانة مجموعة «برودشال» في شراء مركز التوزيع في ضاحية كمبرلي اللندنية في مقاطعة ساري، وانفتحت في هذا السبيل ٩٠ مليون جنيه استرليني، أي أكثر بكثير من سعر الطلب الذي كان ٥٠ مليون جنيه استرليني. وانشأت شركة «أكويثايل لايف انشورنس» مبنى تجارياً في مدينة ريندينغ القريبة من لندن لقاء ٦٠ مليون جنيه استرليني من شركة تابعة لمصرف «هابيويو الألماني» علماً أنه كان بإمكان الشركات التي بلغت ٨٠ مليون جنيه استرليني قبل عام واحد فقط، واشتقت الشركات العقارية أيضاً أموالاً طائلة بعدما جمعت

١.٥ مليار جنيه استرليني من الراسمات الجديدة العام الماضي. وانفتحت بعض الشركات مئات الملايين من الجنيهات الاسترلينية أخيراً على محافظ استثمارية عقارية من بينها شركات مثل «إيميري هولدينجز» و«هامرسون» و«إم. إي. بي. سي».

وكان أكبر لاعب منفرد حتى الآن في السوق العقارية البريطانية، صندوق الاستثمار «بريتش لاند كوانتوم» الذي نشئ في الصيف الماضي بفضل تعاون بين جورج سوروس، الممول الأميركي الدولي، ورئيس مجلس إدارة «بريتش لاند» للمغامر جون ريتلاند، وكانت أحدث صفقة شارك فيها هذا الصندوق لتعاوني شراء مبنى تجاري ضخم في شارع لوتهول في لندن مقابل ٧٠.٥ مليون جنيه استرليني، ما وصل ما أنفقته هذا الصندوق في شراء العقارات إلى ٥٠٠ مليون جنيه استرليني.

وفيما ترتفع أسعار العقارات، تشهد الرواتب، والتوصيات في القطاع العقاري ارتفاعاً حاداً، وقد تسلم مايكل سيلد (٤٧ عاماً) الذي يراس شركة «ميليكاك بارو» الناشطة في مجال الاستثمار والتأمين ١٠ مليون جنيه استرليني العام الماضي في شكل علاوات بعدما زادت شركته موجوداتها الصافية بالسهم الواحد بنسبة ٧٧ في المئة.

وبالإضافة إلى عودة بعض «المحركين» الكبار، من ليدوا بلا، حست في الدورة العقارية الماضية، إلى السوق، بعيد هذا الاتجاه العام إلى الانعكاس الإيجابي العقاري الكبير الذي شهدته بريطانيا في نهاية التسعينات، لكن توجد مع ذلك فروقات مهمة واضحة.

أولاً: حسنة تلك الفترة عندما كان بإمكان أي شخص أن يضارب في القطاع العقاري بعض النظر عن موارده المالية، فالمصارف، التي تكثرت خسائرها وصلت إلى المليارات في أبحر ركود سجلته سوق العقارات، لتبدى الآن حذراً، أزاء منح قروض جديدة.

ثانياً: لم يكن سبب ارتفاع الحاد الذي سجلته أسعار العقارات على مدى العام الماضي، في المقام

الأساس، بل ارتفاع أسعار السندات، لكن سوق السندات لم تدفع سوق العقارات وأسعارها خلال الفترة المنخفضة من السنة الجارية، وسجلت أسعار السندات تراجُعاً حاداً مما أضعف الطلب لا سيما القاص بالمباني التجارية غير المجمعة التي لا يعمل كثيراً أن تزداد إيجاراتها.

ولهذا كله تراجعتم قيم مباني الكاتب في هيسان/أبريل الماضي، حسب ما يقول ريتشارد اليس المساح القانوني، يضاف إلى هذا أن التهور النفسي المبني في غموض المستقبل أضر بأسعار أسهم الشركات العقارية التي تراجعت في المتوسط بأكثر من ١٢ في المئة خلال السنة الجارية.

ويقول «نيك أولزو» الناشط في شركة «بيروفر» العقارية النرويجية في البورصة: «لقد استندت السوق

الهجرة الاقتصادية تطلق من ٤ مسارات وتجرف ١٠٠ مليون

أكدت دراسة نشرها معهد السكان الأميركي «بيوبوليشن إكشن إنترناشيونال»، أن حوالي مائة مليون شخص ساجروا في العالم، وأن الجانب الأعظم من هذه الهجرات العالية كان له دوافع اقتصادية، وأوضحت أن الدوافع الأخرى هي الاضطهاد أو الحروب، وأن عدد اللاجئين في العالم ارتفع بمعدل الضعفين في الثمانينات.

وأكد المعهد الأميركي أن الهجرات العالية ترجع إلى حد كبير إلى الفروق الاقتصادية للثلاثة دول النامية من الدول الفقيرة والدول الغنية، ذلك أن مستوى معيشة الدول النامية لم يتوافق طوعاً أو كرهاً مع النمو الاقتصادي في الدول الصناعية حيث زاد دخل الفرد عموماً ثلاثة أضعاف منذ الستينيات.

وقد زاد تدفق المهاجرين إلى الدول الغنية أربعة أضعاف فارتفع من ٢٣ ألف فرد في المتوسط في الستينات إلى ٩٦ ألف في الثمانينات.

وبين ١٩٨٠ و ١٩٩٠ استقبلت أميركا الشمالية سنوياً في المتوسط ٨٧٢ ألف شخص من أكثر من ١٩ ألفاً من أفريقيا جنوب الصحراء وأكثر من ٢٩ ألفاً من دول المغرب العربي وغرب آسيا و٦٤ ألفاً من جنوب آسيا، و ٢٤٦٠٠ من شرق آسيا وجنوب شرقها وأكثر من ٢٨٨ ألفاً من أميركا اللاتينية و ١٢٩٤٠٠ فرد من الدول الصناعية.

وفي الفترة نفسها استقبلت أوروبا ٢٨٦٠٠ فرد سنوياً من ضمنهم ١٢ ألفاً من أفريقيا جنوب الصحراء وحوالي ٤٠ ألفاً من دول المغرب العربي وغرب آسيا، و ٢٧٠٠ فرد من جنوب آسيا وأكثر من ٢٧ ألفاً من شرق آسيا وجنوب شرقها و عشرة آلاف من أميركا اللاتينية.

ويؤمل موالطو الدول الصناعية تصف عدد المهاجرين إلى أوروبا (١٦٥٧٠٠ فرد).

واعترفت الدراسة بأربعة مسارات للهجرة، وأضخم مسارين هما الهجرة من الشمال إلى الجنوب (الهجرة الخارجية من أوروبا إلى الأرجنتين وجنوب أفريقيا وإسرائيل، الخ) ثم هجرة ثانية أضخم في الوقت الحالي من الجنوب إلى الشمال من الدول الفقيرة إلى الدول الصناعية (أوروبا والولايات المتحدة واليابان وأستراليا الخ).

وأشارت الدراسة إلى تيارات أخرى للهجرة وهي الهجرة بين الشمال والشمال أي الهجرة الخارجية من أوروبا إلى كندا والولايات المتحدة التي انخفضت منذ سنة ١٩٨٠ وأيضاً موجات الهجرة الجديدة من أوروبا الشرقية إلى أوروبا الغربية والهجرات بين الجنوب والجنوب مثل هجرة العمال الاسيويين إلى منطقة الخليج أو اللاجئين في قارة أفريقيا، والواقع أن الدول الغنية ليست الوحيدة التي شهدت تدفق المهاجرين، فالهجرات بين الدول النامية أصبحت اليوم أكثر، بما أن هذه الدول تزخر نصف مهاجري العالم (البالغ عددهم مائة مليون) ثلاثة أرباعهم لاجنين.

ومات ١٩ مليون لاجئ استقبلتهم القارات، أساساً (٩.٨ مليون) وأفريقيا (٥.٣ مليون) ثم أوروبا (٤.٢ مليون) وأميركا الشمالية (٤.١ مليون) وأميركا اللاتينية (٨٨٥٠٠٠) وإسبانيا والجزر المجاورة (٥٦٠٠٠) والدولة التي استقبلت أكبر عدد من اللاجئين هي إيران (أكثر من أربعة ملايين)، تليها باكستان (١.٦ مليون) ثم كندا والاردن (مليونين في كل منهما)، ويؤدي السودان ٧٢٥ ألفاً والولايات المتحدة ٦٨٠ ألفاً وكندا ٤٧٢ ألفاً (مثل غينيا تقريباً) والمانيا ٨٧٢ ألفاً وفرنسا ١٨٦٠٠ ألفاً.

ويصنف عامة فإن الدول التي ولد أكثر من عشرة في المئة من سكانها في الخارج هي استراليا وكندا وفرنسا وإسرائيل وبعض دول الخليج وموناكو وسنغافورة وإسبانيا والمال.

جنوب أفريقيا

تطمين رسمي على مستقبل الذهب

قال مارسيل غريغينغ، عضو المجلس الأفريقي الوطني في برلمان جنوب أفريقيا، إن حكومة الرئيس نيلسون مانديلا الجديدة لن تزعم مناجم الذهب فيها ولن تهدد أصحاب الحق في المغان.

وكان غريغينغ عضواً في نقابة العاملين في مناجم جنوب أفريقيا طيلة عشر سنوات، وقال أمام مؤتمر لمحسبة «الفاينانشال تايمز» البريطانية حول شؤون الذهب في العالم، «أن العصر الذي سببه نظام التمييز العنصري لا يستهان به»، وأضاف، «أن تصويت الجميع في الانتخابات العامة لن يستر المسألة، الحاصلة كلها على نحو فوري، ومع هذا كله يبقى استخراج الذهب العمود الفقري بالنسبة إلى الاقتصاد جنوب أفريقيا، أن ينشط فيه ٢٨٠ ألف شخص، كما يعتمد عليه ملايين أصحابه من سكان البلاد مباشرة أو من وراءه.

وقال غريغينغ، «أن تحدي التقديرات التي حدثت يكن في ضمان تميز مستويات العيش، وعلى الرغم من أن قطاع استخراج الذهب تدهل عن المواجهات المنيعة وغير المنيعة، فإن سيحتاج إلى مزيد من التعاون بين الحكومة وبين القطاع وبين الشركات الناشئة في المناجم.

وقال كلام ستر، رئيس قسم الذهب واليورانيوم في الشركة الأنطو - أميركية في جنوب أفريقيا - أن الشركة كتبت أسطورة عام ١٩٨٥ سميتها «الطريق الرئيسية» حددت فيها أربعة شروط لاستمرار العمانية في قطاع المناجم، وكانت هذه الشروط: -التوصل إلى تسوية سياسية شاملة عن طريق التفاوض وتبني النظام الاقتصادي الحر وإعطاء سلطة سياسية للهيئات المحلية، وإنهاء العنصرية الاقتصادية التولية ضد جنوب إفريقيا، وأيضاً ستر، أن التناقص في الشركة مسؤولون جداً بالتطورات الأخيرة، وجنوب أفريقيا حارداً الآن مكاناً جذاباً بالنسبة إلى الاستثمارات.

ولا تزال جمهورية جنوب أفريقيا تعتبر أكبر منتج في العالم، إذ أنها تنتج ٢٢ في المئة من الإنتاج العالمي، ويبدأ استخراج الذهب من مناجمها إلى الآن، أنتجت جنوب أفريقيا ٤٤ ألف طن في حوض «ويتواترساند»، وفي التاريخ الإنساني المعروف كذا فإن ما تم استخراجه بلغ ١٢٠ ألف طن فقط.

وقال ستر: «أنه من المحتمل أن يكون في الأرض احتياطي كبير من الذهب رغم أن كميات كبيرة تم استخراجها منها حتى الآن، لكن العمق الذي يتعمق الذهب إليه بغية استخراج الذهب يعني أن فتح منجم جديد يكلف أموالاً طائلة.

وقد سجل إنتاج جنوب أفريقيا السنوي في السنة، علماً بلغ ألف طن عام ١٩٧٠، لكن في السنوات القليلة الماضية استقر الإنتاج على ٦٠٠ طن في العام، وهو ما يوسع الجبهة الجيدة أن تواصل الإنتاج لفترة من الزمن وأيضاً ستر قوله: «يوسع صناعة الذهب الاستثمار الناشئة بالنظر إلى الأسعار الراجعة وإلى سعر صرف الراند إزاء الدولار الأميركي.

وقال كريس ستالز، حاكم مصرف الاحتياط في جنوب أفريقيا، في المؤتمر: «أن الضغط على احتياط جنوب أفريقيا من العملات الأجنبية، في الفترة التي انتهت بتغيير حكومة البلاد، أجبرت البلاد على خفض احتياطياتها من الذهب وإلى خفض حاد في مقايضة الذهب.

وتنوي جنوب أفريقيا الآن إعادة بناء احتياطياتها من العملات الأجنبية، ويقول ستالز بهذا الخصوص: «أدركنا من تدميرها في إدارة احتياطيات جنوب أفريقيا من العملات الأجنبية في سنوات العزلة الاقتصادية، قيمة الذهب في الاحتياطيات هذه بالنسبة إلى دولة تعاني شديداً، وفي اعتقادنا أن الذهب يمثل أيضاً استثماراً جيداً بالنسبة إلى دولة تعيش حالة سلام مع العالم.



وقال جان زوان، عضو المجلس الذي يحكم «سويس» لاشونال بنك (بنك سويسرا) الوطني «أن الذهب هو تقريباً الأصول الوحيدة التي لا تشكل التزادات بالنسبة إلى الآخرين، على يدك سويسرا الوطني ٢٦٠٠٠ من الذهب، أي ما يعادل ٣٧٠ غراماً لكل فرد سويسري، وهو ما يشكل أعلى مستوى في العالم من غير المحتمل أن يجري بيع هذا الذهب حتى في الأزمات.

استبعد زوان أيضاً - أن تتسود أذرة هذا الذهب إلى مزيد من التناقص، ويوسف المصادقات من الكرافتس والماليات والفجارات بأنها «معدنية» وتقليل، وأضاف زوان أن المخاوف من أن تعدد المصارف المركزية في العالم إلى أن تبع من الذهب كميات تفقد كثيراً ما تشتري منه قد تسودت قليلاً وانهمروا أن هذه المصارف لذلك معاً ٢٥ ألف طن من الذهب تحسب بها في خزائنها.

وقد عاذا المؤتمر في لندن تزامناً مع الاحتفال بالعيد الثلاثين للخاص بنك انكلترا، وقال روبرت بينات، ري نائب حاكم بنك انكلترا، إن الوقت حان لأجراء مسح سنوي للذهب الذي يجري التعامل به لكي يتم الحصول على رقم خاص بقيمة المبيعات الإجمالية للذهب، وأضاف: «من الذهب أننا لا نملك أرقاماً عن قيمة المبيعات الإجمالية لا في لندن ولا في مستهلك الراكز في العالم».

مطالبة البنك المركزي الاسرائيلي حول اقامة اسواق مالية مستقرة

إبعاد الحكومة عن الوساطة المالية والغاء علاقاتها الالزامية مع الجهاز المصرفي

في ندوة «اسواق المال في الشرق الاوسط» قدم دافيد كيدر المبراه في بنك اسرائيل المركزي، ورقة حول دور البنوك المركزية في تطوير الاسواق المالية في المنطقة معرض هذا اهم ما ورد فيها.

■ ان اسواق المال كما هو معروف، لها مراحل مختلفة من التطور في البلدان المختلفة. وهذه الظاهرة لا تبرز فقط درجة نمو البلد ككل - مقياسه مثلاً، بل المنتج المحلي الاجمالي للثروة الواحد - بل هي تظهر كذلك بعض الخصائص المميزة ومن هذه الخصائص على وجه التحديد درجة الاستقرار السياسي والاقتصادي، والحجم النسبي للطاقة العام وبنيتها، والاطار القانوني لمعاملات القطاع المالي، ودرجة الانفتاح الدولي للاقتصاد مقارنة بالحساب الجاري وحساب رأس المال وعلى الرغم من انه لكل بلد تاريخه الخاص وخصائصه المميزة ما لا ريب يستطيع تلمس قسماً متماثلاً تواجهه البلدان التي ترغب في تطوير اسواقها المالية.

مناخ عمل البنوك المركزية

١- التمويل بالحدود
من قسره البنوك المركزية على العمل بتوقف مادي، دي مدد على أساس قانوني معين. فالقانون، من وجه، يحدد دور البنك المركزي عادة على انه تحقيق الاستقرار الاقتصادي والحاجي للتمويل اسيمة واحدا دفع عجلة النمو وابتعاد عرض عمل حديدي ولتمكين من اداء هذا الدور يبرود القانون او غيره من الترتيبات الرسمية، البنك المركزي يبادول لتسييسه، ويحدد نوع العلاقة المالية التي يمكن ان تقوم بين الحزبة العامة والبنك المركزي والسعة الامم في هذا السياق هي الى اي حد تستطيع الحكومة ان تقرر من البنك المركزي تمويل الميزانية، ومن المعروف ان هذا الاقتراض هو احد الاسباب الرئيسية لعدم الاستقرار للزوى في اغلب الاحيان التي تصفم سريع.

٢- الاقتراض الانزامي الى الحكومة
وفي بعض البلدان تعتمد الحكومة ليشا على الجهاز المصرفي وغيره من الواسط المالية للحصول على اموال تقوم بها انفاقها ويتخذ هذا الاعتماد عادة شكل الودائع الانزامية لدى الخزنة العامة، او الاستثمار الانزامي بالسندات الحكومية والمفط جرياً بمصحرات الجمهور وفي بعض الاحيان، واستحدثاً لمصلحة الجمهور في هذه التلخرات التي تكون الواسط المالية للحالة لها ملزمة بحصل سندات حكومية تقدم الحكومة ايضا اعتمادات ضريبية على الدخل ائتماني منها.

٣- تعاطي الحكومة في توزيع التسليف
ومن الاساليب الاخرى التي يعمتها بعض الحكومات كبر، من سياسته المالية، فرض كيفية استخدام الاموال المخصصة للاقراض على البنوك، بيل تحويل هذه الموارد الى ائتمراض على اسرانية ويشأ بمر ذلك عادة من نوع «السياسة الصناعية» يتاح بموجبها مصاعمت مفصلة ان تحصل على تسليفات «مريحة» واحياناً يكون بنك المركزي شريكاً في سياسة كهذه باستفاده لعمالة فعالة هذه التسلفات معاملة مختلفة في اطار السياسة النقدية وقد يتخذ شكل تعديس في منظمات السيولة المبراة للموارد المبراة لتلك التسلفات.

ان ادا كان هناك سقف للتسليف، تستثنى تلك التسليفات من ذلك يستف ثم ان الحكومة قد تستعمل جزء من مواردها، عابه القروض المحلية والاجنبية التي تحصل عليها، لتفيع وادع لدى البنوك عمالية تقديم قروض لأغراض معينة او لتفرضهم معينين، واحياناً تكون الحكومة مستعمدة في هذه الحالات لتحمي مخاطر التسليف، وفي احسن احوالها تفرصها على البنوك قرضاً، لكنها تتحدث سفا بمحض لعلارات الخاطار، التي تلجها المصرف على تلك القروض وهذا يفسا بمحل بنك المركزي في معاملة هذه الودائع الحكومية معاملة تفضيلية بالمقارنة مع الودائع العادية.

واخيراً اذا كنت هناك بوزعه واستمنست الشركات الخاصة بالحصول على تمويل من الجمهور، فمن الحكومة قد تتحدث من خلال برنامج موجه على للشركات لمصدرة الاسهم ان تحصل على موافقتها في كل مرة ترغب فيها تلك الشركات بالتوجه الى الجمهور ويملك استيعاب الحكومة مراقبة وبيرة توجه تمويل الميزانية عن طريق بيع السندات الى الجمهور.

٤- الانكساعات في السيولة النقدية
ما تقدم يصمم عموماً وفقاً، ومن كان غير مكتمل، لاسباب التلخ الحكومي في اسواق التسليف لرأس المال من مثل هذا التلخ يبري الى تجربة السوق وشرود عدد هنن من اسعار الائتملة لأغراض مختلفة، ولما كان هذا السوق مهيأ وغير مكتمل الحركة، فانه من الطبيعي ان تجد فروقات مختلفة في اسعار الفائدة لمختلف القترضين حتى لو تشابهت اوضاعهم من حيث مخاطر التسليف.

ومن النتائج الاخرى الحديرة بالملاحظة تقلص القاعدة النقدية فكثيراً ما تظهر المبرابات المصرفية ترتبسات تسليفية خاصة في النوع الطويل الأجل محصنة تجاه السياسة النقدية الحارية، وفي حالة قصوى حيث يمكن للحكومة، اصفاء الى الترتيبات التسليفية الخاصة الواسعة النطاق بيه وبين الجهاز المصرفي، ان تقرر من ابسا من البنك المركزي لتمويل ميزانيتها لا يعود البنك المركزي علفاً تاماً بدوره لمعول، فكانه غير موجود.

وكذلك ارد ان كان لا بد للبنوك مركزة ان تلج دور في تطوير اسوق المال في المنطقة، فان عليها ان تضع نصب كافة القيد، المفروضة عليها نتيجة للترك التي تلجا بيهما الحكومات في تعدد مبرراتها، والقام بذاك من شأنه ان يحقق تحدياً حديراً مهم هي ارساء الأساس الارام بشؤو سوق عمقة وواسعة للسندات ذلك من سقها للتدناس، كما هو معروف، تشكل عنصر مهم في تكوين أي سوق مالية منطوية.

التجربة الاسرائيلية - الجزء الأول

١- التسليف المدعوم والادخار

ما تقدم من طرق مختلفة تسجل الحكومة في عمل الاسوق المالية مستمد من التجربة لاسرائيلية بل ان الحكومة الاسرائيلية وشبكة ابركزي خلا لسورت طويلة بقتدار في بلاسواق المالية عرضاً واحداً لس الا وهو بوزون المجر في ابرسة فقد بدأ الأمر بتمويل النفقات الامنية وانتهى بتمويل تدوير ما تلا كان من بيون حكومية مادية وعمر هائل، وكانت الحكومة تدعم القروض لقطاع الحاس بصورة مكشوفة حديماً وبصورة مستمرة في كل الاحيان، بقلها تحفص بشكل مفعل كلفة رأس المال، لكن هذه الكلفة هيرواوعية تراس المال اذ انك هو البوقت التي قيام مشاريع تتطلب المزيد من الدعم، بمعضها

المبررات ايضا باعتماد اعطامات ضريبية عديدة من جهة، وبضمان مبرود ايماني حال من الحاطر على تلك المبررات من جهة ثانية.

٢- تمويل العجز من قبل البنك المركزي
يضاف الى ذلك ان الحكومة ائتمادت على الاقتراض الكثيف من البنك المركزي لتمويل عجزها فسحق عام ١٩٨٥ كان هناك رسمياً حد قصي للاقتراض من البنك المركزي لتمويل الميزانية قدره ٢٠ في المائة من النفقات الجارية، على ان يحدد المبلغ خلال السنة المالية راتياً لكن من الناحية العملية، كانت الحكومة عند تصفيراها من سداد الدين تلجا الى استدلاله بقرص دولي الأجل من البنك المركزي، بحيث ان دين الحكومة الى البنك المركزي راح يتزايد حتى عام ١٩٨٥.

وبعد فترة من التصمم للتصاعد في اواسط الثمانينات بلغ لثروة في عام ١٩٨٤ عندما هبت سبعة التصفم لتصل الى ٤٤٥ في المائة، صار ممكناً استخدام الدعم المالي الرسمي الارام لنفس النظام وتصميمه وهكذا بدأت عملية تدريجية عاينها فك القيود على الاسواق المالية وتحريرها، وهي عملية لما تتمة مد، وب زات حديرة وهذه بحتصار العناصر الرئيسية للعلية الاصلاحية المنكوة.

٣- تحرير الاسواق المالية

(أ) الانضباط الضريبي
لقد صدر قانون في عام ١٩٨٥ يحظر على البنك المركزي تقييم للتسليفات الى الحكومة لتمويل نفقاتها أو عجزها وقد اقر القانون في سنة امكس حالها تطبيق بريماع لتحقيق الاستقرار والتزام ما حي عجز في لمرسة سلع ١٥ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي الى قاض بسيط.

(ب) العلاقة بين الحكومة والمصارف
وفي سيقن السنوات العشر الماضية تم تقليل او قنع كافة العلاقات الامرية الباعد بعد احرى بين الحكومة والبنك المركزي من جهة وبين البنوك من جهة اخرى.

١- ازيلت جميع السهوبات التسليفية الخاصة حيث كانت الحكومة تفرص شروط التعامل المالي مع مدهجات الحكومة والبنك المركزي سياسة تقضي بخلأ، ساحة الواسطة المالية الى الواسطات المالية.

٢- وفي الوقت ذاته جرى تطبيق سياسة تهدف الى خفض الاحتياطي لطلوب لقصض الضريبة ائتمنية بعدما كان الاحتياطي للطلوب يتراوح بين ٧ و ١٠ في المائة، همد الآن ان ب معلله ٢٥ في المائة والسعر الحدي للفائدة بين المصرف والى في المائة فقط.

٣- وبسلا من اذفء، على اداة غير مبراة تتحمل في الاحتياطي الارامي، اقمم نظام اعفاقيات اذفء الشراء الذي هو اقل الاداة ائتمسية في تطبيق السياسة النقدية في اسرائيل.

(ج) العلاقات بين الواسط المالية وبنائها وخاصة البنوك التجارية
اما في السنوات الماضية فاذ ازيلت جميع القيد تقريباً:

١- ازيلت سقف التسليف.

٢- ازيلت القواعد الخاصة بالحد الأدنى للاستحقاق والتي كانت مفيدة على اناوع مختلفة من الودائع والقروض.

٣- ازيلت القيود التي تحد من قدرة البنوك على تقديم انواع معينة من الودائع والشقتات المالية.

٤- ازيلت المحاولات لضبط الاسعار مثل اعطاء البنوك هامشاً من الحجم لفاء الواسط المالية موافقة البنك المركزي قبل اي تغيير في سعر التسليف الاساسي، ومثل ضرورة الحصول على موافقة البنك المركزي قبل اي تغيير في المعولات.

ان هذه التغيرات جميعها من الناحية العملية تركت لاسواق المالية حرة طليعه محجوبت تماماً حسناً لكن ظل هناك عامل مهم كان التعامل فيه اصعب من غير هو سعر العبريد المفرص في التحويل، بل من تصفية اموال على المحصول مبرية رتباطاً وشفا بضم اسعار المصرف، وفي في بعض البلد من مبرية باستخدام سعر المصرف كأداة اسيمة للحد من التصفم هذه الركيزة معاملة لأوج الرأس لكل مسؤول يبيغي ان تكون اسواق كلال متنافسة وقائمة على التنافسية.

سوق العملات الاجنبية
انكساعات قيود التمويل على الاسواق المالية
فدت لدرس عديدة في الشرق الاوسط ما زالت تدور رضع القيد على التحويل، ومن كان متأطفاً يحتف من بلد الى آخر، لكن فوفاها ان سعر العملة الاجنبية او سعر صرف لا يتغير في السوق.

الاسعار لكن السؤل هو هل من الممكن الاستقرار في اعتماد اسعار المصرف كأداة اسيمة للاستقرار من غير قيود على المصرف وبوجود احتياطي واد من العملات الاجنبية؟ مثل هذا الوضع اصعب بالتأكيد ويستدعي استعدادات واسعة، كما يستدعي فوق ذلك حلياً من الادوات لبلوغ الاستقرار في الاسعار.

وبإسدي بدي، لا بد لتحرير حركة الاموال العامة من ان يتراصف مع تعويم سعر المصرف بحيث يتقلب ضمن نطاق معين على أساس يومي، وهذه التقلبات من شأنها ان تزيد مخاطر المعطيات المالية القصيرة الأجل والعملات الاجنبية مما يحفز كمياتها ومن شأن ذلك ان يفسح مجالاً اكبر لتحرير الحركة من غير تأثير يذكر على مستوى لاحتياطي من العملات الاجنبية على المدى القصير وهذه بديروها بمرس سيجة ايجدية ماعة من وجهة نظر سياسه النقدية ايضا ومن المستحسن عند السماح بقلب (اسعار المصرف ان يتم ذلك عبر آلية السوق، بل ان ابعاد البنك المركزي عن السوق قدر الامكان يعني مبرداً من لموتوقية على هذا التحويل.

الاستقرار الاقتصادي شرط مسبق للانفراج
وهناك طما سؤل آخر كيفية صمدن عدم اسيات التقلبات اليومية في اسعار المصرف في اتجاه لقصص المستمر لسعر المعلة ما يرتب على ذلك من نتائج تصفمية في هذا المجال بيه ان تلعب السياسة النقدية عموماً والسياسة امعلفة بأسعار الفائدة خصوصاً دوراً اهم ويتفرض من السبب الكاسر ورو انجاة التصفم يستمر اذا ساد مثل هذا الاتجاه، ناشي، من اسبب حويفية ويبرع عن داته بشارع معدلات التصفم ما مستدعي تعديق سياسة هادفة الى الاستقرار.

في اطار سياسة من هذا النوع لا بد من استخدام الادوات النقدية لتحقيق استقرار الاسعار، وبكلام آخر ان تحرير حركة العملات الاجنبية يجب ان يكون جزءاً أساسياً من السياسة الهادفة الى الاستقرار الاقتصادي وهذا لا يعني انه يتوجب رفع القيد على اسعار المصرف بين ثلة ومعضها بل على العكس من ذلك، اذ انه من الافضل رفعها تدريجياً، وبفصل ان يتم ذلك بمر جدول زمني معلق مسبقاً يطوي ايضا على التزام موثوق بتحقيق استقرار الاسعار.

التجربة الاسرائيلية - الجزء الثاني

١- نظام اسعار الصرف

ان القيد على اسعار الصرف في اسرائيل من النوع الذي يجمع التعامل بالعملات الاجنبية لا احدث سمع بلدت علماً ومضاحة ومع ذلك، هن هذه القيود في مطلع الثمانينات غصبرت على حساب رأس المال.

٢- إلغاء القيود على الاقتراض الخارجي
في الماضي، كان الاقتراض الخارجي محسوماً فقط لأغراض معينة كاستيراد المعدات والادوية، وكانت تلك القروض عادة مرسطة او ميلة الأجل ولقائدة عليها سقف لا يتفارق عن اسعار الفائدة بين المصارف في لنس (البير) . اما الآن فقد رفعت القيود كلها وأصبح الاقتراض حراً، ويات الاقتراض الخارجي من وجهة بين البنك المركزي مثل الاقتراض الداخلي.

٣- الاستثمار المالي بالاسهم الاجنبية
منذ ١٩٨٩ سمح للمصارف بالاستثمار اشتركة في اسرائيل، من تستثمر في الاسهم بمتروية في الوصودات الاجنبية، لكن بسنة معينة من موجودتها الاجنبية وهي ١٩٩٢ سمح للأفراد جميعاً سماعها مطلقاً بغير سقف من يشروا اسهماً اجنبية، وهذا يبة لا يوسع الاطلاع لشمس استثمارات المؤسسات من احر منع المورصة الامر بلة الاحدة في لردهار على المبرد من المالية الاجنبية.

٤- الاستثمار المالي في الودائع المصرفية
حتى الآن... ليس مسموحاً للمواطي الاسرائيليين فتح حسابات مصرفية في الخارج، ويستثنى من ذلك للمصرون الذين يسمح لهم بالاحتفاظ في حسابات بالعملات الاجنبية ما لا يزيد على ١٠ في المائة من عائدات التصدير التي يحصلون عليها.

٥- الاستثمار في الموجودات المادية في الخارج
كان على الشركات الاسرائيلية في الماضي اذا أرادت الاستثمار في الخارج ان تتقدم بطلب الموافقة من البنك المركزي توبر فيه هذا الاستقرار لكن اعتبار من ١٩٨٩ سمح للشركات الاسرائيلية ان تستثمر في الخارج سبة معينة من رأس مالها العامل، وهذه السبة الآن هي بصلود ٤٠ في المائة، على ان الشركات مستثمرة في الخارج لا تستخدم لهذه الغاية في للتوسط العلم لكن من ٢ في لانه وبالتالي قد السقف لمعول به لا قيمة له.

٦- الاستثمارات المالية للاجئين الفلسطينيين في اسرائيل
منذ زمن طويل يسمح للأجانب الفلسطينيين في اسرائيل بفتح حسابات بالعملات الاجنبية في البنوك المحلية، وبالاستثمار في الاسهم المحلية وهي السور ب نقيلة الصافي فدت ادوات الاستثمار لتنجو بها جميعها أمام المتثمرين لاجانب، وهي تشمل السندات الحكومية والحاصبة بالاصافة الى صتاينق الاستثمار لشتركة وهذا يعني عليها حق الاسترداد الكامل من دون قيد او شرط للاستثمار الاصلي ولاي ريع يتحقق منه.

الامارات

توقع ارتفاع عائدات النفط الخام بنسبة ٨.٧ في المائة

توقعت غرفة تجارة وصناعة ابوظبي ارتفاع عائدات دولة الامارات من النفط الخام بنسبة ٨.٧ في المائة خلال السنة الجارية وذلك كحصيلة للتخمين المنظر في الاسعار والانتاج، والذي سيؤدي بدوره الى زيادة فائض الميزان التجاري للامارات خلال العام ١٩٩٤ بنسبة ٩.٦ في المائة.

وتكررت الفقرة في تقريرها السنوي لعام ١٩٩٣ ان مساهمة القطاع النفطي في تكوين الناتج المحلي لدولة الامارات انخفضت من نحو ٥٣.١ مليار درهم عام ١٩٩٢ (نحو ١٤.٥ مليار دولار) الى ٥١.٤ مليار درهم عام ١٩٩٣ (نحو ١٤ مليار دولار) نتيجة الانخفاض في أسعار النفط العالمية.

واضافت انه نتيجة للاتعاث الاقتصادي الذي شهدته الامارات منذ عام ١٩٩٠ ارتفعت مساهمة القطاعات الاقتصادية غير النفطية في تكوين الناتج المحلي الاجمالي خلال السنوات الثلاثية، وارتفعت حصة اجمالي هذه القطاعات من نحو ٧٧ مليار درهم عام ١٩٩٢ (نحو ٢٠.٢ مليار دولار) الى ٨٠.٠ مليار درهم عام ١٩٩٣ مسجلة بذلك معدل نمو بلغ نحو ٤.٢ في المائة.

واكد الطاهر الكندي المدير العام في غرفة ابوظبي في تقديمه للتقرير ان الأداء الجيد للاقتصاد الاماراتي خلال الاعوام الماضية يفسر بانطلاقة القفزة في نمو التوسع في المشاريع الاستثمارية الحكومية التي سيستمر حتى نهاية العقد الجاري، مما سيجري عددا كبيرا من الفرص ومجالات العمل للقطاع الخاص الذي اثبت خلال الاعوام الماضية قدرته وقوته على تحمل العبء الاكبر في تنفيذ معظم المشاريع الطموحة كما أكد الكندي ان اقتصادات دول مجلس التعاون سجلت العام الماضي نموا في مختلف قطاعاتها الاقتصادية وذلك على الرغم من التراجع في معدلات النمو في معظم الدول الصناعية والركود الاقتصادي العالمي.

ولكن التقرير ان دولة الامارات حافظت خلال العام الماضي على مكانة متميزة في مسيرة البناء

العديد من المشاريع الكبيرة في كافة المجالات العمرانية والاسكانية والتعليم والصحة والنفط والغاز والزراعة والبيئة والكهرباء والماء ومشاريع البيئة الانسانية الاخرى. وفكر انه تم وضع موازنة لتحويل العديد من هذه المشاريع ضمن اطار مناهج التطوير لاصارة ابوظبي، ويبلغ حصة قطاع الماء والكهرباء نحو ٤٥.٣ في المائة من المصاريف على مشاريع منهاج التطوير التي تقدر بنحو ٤١ مليار درهم خلال الفترة ١٩٩١ - ١٩٩٦. كما استأنش قطاع المواصلات بنحو ٢٥ في المائة والخدمات العامة والاجتماعية بنحو ٢٠.٢ في المائة، وعرض التقرير اهم نشاطات

المتوقع في العائدات من صادرات النفط. واكد التقرير ان اماره ابوظبي اكبر الامارات في الاتحاد الذي يضم سبع امارات، تلعب دورا بارزا في زيادة معدلات النمو الاقتصادي لدولة الامارات ككل.

واضاف ان مساهمتها في تكوين الناتج المحلي الاجمالي تشكل حوالي ٦٤ في المائة من اجمالي الناتج المحلي لدولة الامارات. كما تعتبر ابوظبي ابوظبي الرئيسي للنفط والغاز، إذ أنتج ١.٨ مليون برميل يوميا من اجمالي حصة الامارات البالغة ٢.١٦١ مليون برميل يوميا.

كذلك أكد التقرير ان حكرمة ابوظبي وضعت خططا طموحة لتنفيذ

مليار درهم عام ١٩٩٢ الى نحو ١٠.٩ مليار درهم عام ١٩٩٣، مسجلة بذلك نسبة نمو قدرها ١٠.١ في المائة.

ولمعد ان حركة التبادل التجاري بين دولة الامارات وبشركتها التجارية في مختلف انحاء العالم شهدت ارتفاعا في الواردات وتراجعا في الصادرات خلال العام الماضي بالمقارنة مع عام ١٩٩٢، مما أدى الى تراجع الفائض التجاري لدولة الامارات من نحو ٢٨.٦ مليار درهم (٧.٨ مليار دولار) عام ١٩٩٢ الى نحو ٢١.٦ مليار درهم (٥.٩ مليار دولار) عام ١٩٩٣.

وتوقع التقرير حصول زيادة في فائض الميزان التجاري لعام ١٩٩٤ بنسبة ٩.٦ في المائة نتيجة للارتفاع

والتمتع التي شهدتها المنطقة على الرغم من ارتفاع عدد سكانها الى نحو ٢.٠٨٣ مليون نسمة خلال عام ١٩٩٣.

ويبلغ معدل نصيب الفرد من الناتج الاجمالي نحو ١٧٢٠٠ دولار وهو ما يعتبر من أعلى المستويات في العالم.

واشار التقرير الى اهم مؤشرات النمو التي تم تسجيلها في دولة الامارات خلال عام ١٩٩٣. أبرزها ارتفاع الناتج المحلي الاجمالي الى نحو ١٣٦.٧ مليار درهم (٣٥.٨٨٥ مليار دولار) اي بزيادة نسبتها ١.١٥ في المائة عما كان عليه عام ١٩٩٢، اضافة الى ارتفاع حصة الصناعات التحويلية في تكوين الناتج المحلي الاجمالي من نحو ٩.٩

واضافت انه نتيجة للاتعاث الاقتصادي الذي شهدته الامارات منذ عام ١٩٩٠ ارتفعت مساهمة القطاعات الاقتصادية غير النفطية في تكوين الناتج المحلي الاجمالي خلال السنوات الثلاثية، وارتفعت حصة اجمالي هذه القطاعات من نحو ٧٧ مليار درهم عام ١٩٩٢ (نحو ٢٠.٢ مليار دولار) الى ٨٠.٠ مليار درهم عام ١٩٩٣ مسجلة بذلك معدل نمو بلغ نحو ٤.٢ في المائة.

واكد الطاهر الكندي المدير العام في غرفة ابوظبي في تقديمه للتقرير ان الأداء الجيد للاقتصاد الاماراتي خلال الاعوام الماضية يفسر بانطلاقة القفزة في نمو التوسع في المشاريع الاستثمارية الحكومية التي سيستمر حتى نهاية العقد الجاري، مما سيجري عددا كبيرا من الفرص ومجالات العمل للقطاع الخاص الذي اثبت خلال الاعوام الماضية قدرته وقوته على تحمل العبء الاكبر في تنفيذ معظم المشاريع الطموحة كما أكد الكندي ان اقتصادات دول مجلس التعاون سجلت العام الماضي نموا في مختلف قطاعاتها الاقتصادية وذلك على الرغم من التراجع في معدلات النمو في معظم الدول الصناعية والركود الاقتصادي العالمي.

ولكن التقرير ان دولة الامارات حافظت خلال العام الماضي على مكانة متميزة في مسيرة البناء

سوريا

٦٠٠ مليار متر مكعب احتياطي الغاز

والسهيل والفيضان. والتنبؤ الى تلبية حاجات المواطنين من مشتقات النفط قال النابلسي: إن الاستثمار السوري باستثناء الغاز والزيوت، ارتفع من ٤.٩٦٧ مليون متر مكعب عام ١٩٨٨ الى أكثر من ٧.٢٥ مليون متر مكعب العام الماضي، اي بزيادة قدرها ٤١ في المائة ومعدل زيادة سنوية قدرها ٨ في المائة.

واضاف ان الحكومة اتبعت عددا من الاجراءات لتوفير المشتقات النفطية للمستهلكين منها رفع طاقه خط الانابيب بين حمص وحماة من ١.٥ مليون متر مكعب الى ٢.١ مليون متر مكعب في السنة لتوفير البترول والمزوت والغاز.

واشار الى التوجه في رفع الطاقة التخزينية لمشتقات النفط في كل المحافظات، إذ سيتم بناء خزانات في الحصة شرق البلاد بطاقة ٥٠ ألف متر مكعب وموقع آخر فيها لاستقبال المشتقات بوساطة السكة الحديد بطاقة ١٦ ألف متر مكعب - وقال مسؤول عقدا جيدا لاقامة خزانات قرب درعا (الجنوب) بطاقة ١٨ ألف متر مكعب، وفي دمشق بوساطة بطاقة تسعة آلاف متر مكعب.

وعن توفير الحاجات من الغاز السيل ذكر النابلسي: انه تم اخيرا بناء وحدة غاز في محطة باناس تبلغ طاقتها ثمانية الاف اسطوانة، اضافة الى نقل الغاز من مصنع عمر الى حلب بوساطة القطار وتركيب عجلة خزانات للغاز السيل في عدد من المحافظات السورية. وتجرى التجارب حاليا على خزانات في محطة باناس بسعة ٦ الاف متر مكعب وبناء محطة تعبئة الغاز الجديدة في حماه بطاقة ٧٠٠ اسطوانة في الساعة.

الصنع في اربعة ملايين متر مكعب من الغاز التخليط ٢٨٠٠ طناً يوميا من الغاز السيل ٤٨٠٠ برميل يوميا من الكوند سبت، مشيرا الى بناء خط نقل بقطر ١٨ بوصة وطول ٤١٦ كيلومترا من المصنع الى وسط البلاد وجنوبها لتغذية محطة تشرين الكبريتية ومعمل اسمنت عرنا، إذ ان الخط الغازي بدأ العمل مع بداية الربع الثاني من السنة الجارية، لتغذية المرجل البخاري الثاني في محطة تشرين الحرارية (٤٠٠ ميفواط).

وقال وزير النفط السوري: انه يجري تنفيذ فرع من خط الغاز الى مصنع اسمنت عرنا وافر من وسط البلاد في اتجاه حمص وحماة لتغذية مصفاة حمص ومصفاة تزايد محردة الكبريتية، وبدأ ايصال الغاز الى محطة محردة لاعتبارها من ايار/مايو الماضي حين بدأت المجموعة الثانية فيها تعمل على الغاز.

وعن المشاريع المنطوية لتنفيذها في مجال تشغيل المحطات الكبريتية على الغاز، اوضح النابلسي ان الحكومة تخطط لاقامة مشروع خط نقل الغاز الى محطة جنبر (٦٠٠ ميفواط) لتزويدها بـ ١٦٠ ألف متر مكعب يوميا ومشروع لتزويد محطة الناصرية (جنوب دمشق) بطاقة قدرها ١٦٠ ألف متر مكعب يوميا من الغاز ومشروع ثالث لتزويد محطة تشرين بعد توسيعها، إذ سيتم تزويدها بمعدا بطرق فرعي بطول ٨٠ مترا وقطر ١٨ بوصة. وأشار الى اهمية المشروع الغازي للمنطقة الوسطى بحيث يتم التعاقد حاليا على توريد المواد والمعدات اللازمة لمشروع غاز المنطقة الوسطى (المرحلة الاولى) وسيتم بناء ثلاث محطات تجميع وفصل الغاز في حقول ارك

تجنب وزير النفط السوري الدكتور تاجر النابلسي اعطاء ارقام دقيقة عن احتياطي الغاز في سوريا. واكتفى بالإشارة الى وجود احتياطات مهمة من الغاز الحرة في السلسلة التمرية وسط البلاد، وتقدر مصادرو دولة الاحتياط بنحو ٦٠٠ مليار متر مكعب.

وشهد النابلسي في تصريحات صحافية على تركيز جهود الحكومة على توفير حاجات المواطنين من الغاز المنزلي ورفع الطاقة التخزينية مع توفير حاجات المصانع السورية من الغاز خصوصا محطات الكبريت.

وقال: ان الشركة السورية للنفط حققت في الاعوام القليلة الماضية اكتشافات مهمة من الغاز الحرة في مناطق السلسلة التمرية اضافة الى الاحتياطيات المكتشفة في السابق، وهي مهمة سوريا لكنها تبقى متواضعة قياسا الى الدول النفطية بالغاز. وذكر انه سيتم استخدام كميات الغاز لتلحاح في سوريا بشكل رئيسي لتزويد الطاقة الكبريتية عوض الوقود السائل الذي سيوفر استخدامه في رفع الصادرات النفطية السورية الحالية بنحو ٦١٢ ألف برميل يوميا من اصل الانتاج البالغ ٥٦٢ ألف برميل.

وعن جهود الوزارة في نقل الغاز في محطات الكهرباء الاساسية في البلاد اعاد النابلسي قائمته بانه اربع محطات تجميع اساسية للغاز للرافق في العزبة والتقت وشغل وعمر لنقله الى مصنع عمر في المنطقة الشرقية. إذ ان مصنع للعلاج بدأ العمل منذ عام ١٩٩٢ بطاقة اسمية قدرها ٤.٣ مليون متر مكعب يوميا من الغاز للرافق. واوضح ان منتوجات

سجلت في الشمال الذي لم تم فيه عمليات تنقيب كبيرة بالقرب من الحدود مع العراق التي أعادت الان تفتح ترسيمها وضمان سلامتها.

ويقول الكنديون انه في ضوء العداء العراقي المستمر فان المشاريع المشتركة في مجال النفط في حرب البعيد عن الدول المتحالفة في الحرب الخليج ستمنح حصة مستمرة في وجود واستقرار الكويت.

وامتدح الدعم عن البحث في هذه القضايا بالتفصيل.

ورأى المدع انه ربما تحتاج مناطق اخرى بخلاف المناطق التي لم ينقب فيها في الشمال اذا نجحت خطط الاشتراك في الانتاج في الشمال.

وقال مدعي الان انهم التركيز على المنطقة الشمالية من البلاد لانها بكر ولم تستغل وهناك رغبة في التوسع لكنه اشار الى انه اذا وجد ان مشاريع مستمرة وتاجرة فانها قد تمتد الى بعض الاجزاء الاخرى وان هذا قد يحدث، وهو يؤكد على ان ذلك هو مذك وان مثل هذا الامر يجب ان يكون في مصلحة الكويت.

ورفض العراقي الاعتراف بالحدود التي رسمتها وبمسئلتها الامم المتحدة العام الماضي، وقال مسؤولون ان المخاوف الامنية تزيد من مخاطر تلك

سجلت في الشمال الذي لم تم فيه عمليات تنقيب كبيرة بالقرب من الحدود مع العراق التي أعادت الان تفتح ترسيمها وضمان سلامتها.

ويقول الكنديون انه في ضوء العداء العراقي المستمر فان المشاريع المشتركة في مجال النفط في حرب البعيد عن الدول المتحالفة في الحرب الخليج ستمنح حصة مستمرة في وجود واستقرار الكويت.

وامتدح الدعم عن البحث في هذه القضايا بالتفصيل.

ورأى المدع انه ربما تحتاج مناطق اخرى بخلاف المناطق التي لم ينقب فيها في الشمال اذا نجحت خطط الاشتراك في الانتاج في الشمال.

وقال مدعي الان انهم التركيز على المنطقة الشمالية من البلاد لانها بكر ولم تستغل وهناك رغبة في التوسع لكنه اشار الى انه اذا وجد ان مشاريع مستمرة وتاجرة فانها قد تمتد الى بعض الاجزاء الاخرى وان هذا قد يحدث، وهو يؤكد على ان ذلك هو مذك وان مثل هذا الامر يجب ان يكون في مصلحة الكويت.

ورفض العراقي الاعتراف بالحدود التي رسمتها وبمسئلتها الامم المتحدة العام الماضي، وقال مسؤولون ان المخاوف الامنية تزيد من مخاطر تلك

سجلت في الشمال الذي لم تم فيه عمليات تنقيب كبيرة بالقرب من الحدود مع العراق التي أعادت الان تفتح ترسيمها وضمان سلامتها.

ويقول الكنديون انه في ضوء العداء العراقي المستمر فان المشاريع المشتركة في مجال النفط في حرب البعيد عن الدول المتحالفة في الحرب الخليج ستمنح حصة مستمرة في وجود واستقرار الكويت.

وامتدح الدعم عن البحث في هذه القضايا بالتفصيل.

ورأى المدع انه ربما تحتاج مناطق اخرى بخلاف المناطق التي لم ينقب فيها في الشمال اذا نجحت خطط الاشتراك في الانتاج في الشمال.

وقال مدعي الان انهم التركيز على المنطقة الشمالية من البلاد لانها بكر ولم تستغل وهناك رغبة في التوسع لكنه اشار الى انه اذا وجد ان مشاريع مستمرة وتاجرة فانها قد تمتد الى بعض الاجزاء الاخرى وان هذا قد يحدث، وهو يؤكد على ان ذلك هو مذك وان مثل هذا الامر يجب ان يكون في مصلحة الكويت.

ورفض العراقي الاعتراف بالحدود التي رسمتها وبمسئلتها الامم المتحدة العام الماضي، وقال مسؤولون ان المخاوف الامنية تزيد من مخاطر تلك

الكويت

دعوة الى الحفر والتنقيب والمناطق الشمالية

باتنتاج حصنها فقط اذا توصلت «اوبك» الى قرار بإلغاء الحد الأقصى للانتاج على ما هو عليه.

ومن لتوقع ان يجتمع وزراء نفط «اوبك» في تشرين الثاني/نوفمبر لتحديد حصص الانتاج في الربع الاخير من السنة الجارية.

وستعتمد العمل بالحد الأقصى الحالي للانتاج «اوبك» الذي يبلغ ٢٤.٥٢ مليون برميل يوميا بما في ذلك حصة الكويت التي تبلغ مليوني برميل يوميا حتى نهاية السنة.

وقال المدع انه يعتقد بان حصة الكويت الحالية لا تتناسب مع طاقتها. واضاف: ان حصة الكويت الحالية لا تتناسب مع انتاجها التاريخي او مع قدرتها الحالية على انتاج ٢.٤ مليون برميل يوميا.

وقال المدع الذي أعلن مرارا ان الكويت يجب ان تنتج ٢.٢ مليون برميل يوميا، ان الكويت تطالب بانه لا رفعت اوبك الحد الأقصى لانتاجها فلا بد من زيادة الانتاج الكويتي الى المستوى المطلوب.

واضاف: اذا منعت «اوبك» دولا اخرى الحقوق التي كانت تتمتع بها قبل الغزو العراقي فلا بد من ان تهم ايضا بالكويت. لكنه قال: «اذا رفضت «اوبك» تغيير الحد الأقصى للانتاج فان الكويت ستعتمد ذلك.

ويقول بعض مسؤولي النفط ان من بين الاسباب الاخرى لعدم رضى الكويت عن حصة انتاجها الحالية انها تشعر بان متجي النفط الاخرين لا يقدرن بشكل مناسب الدور الذي تلعبه صناعة النفط الكويتية من جراء الاحتلال العراقي وحرب الخليج.

وتوقع المدع زيادة طاقة الكويت في انتاج النفط الى ٣.٥ مليون برميل يوميا بحلول نهاية السنة مقار ٣.٤ مليون برميل في الوقت الحاضر.

اسمها في اتفاقية المشاركة في الانتاج شركتا «شيفرون» و«بريتش بترول».

وبالنسبة لنظمة الدول المصدرة للنفط «اوبك» قال المدع ان بلاده ستعتمد الاعضاء على حصولها على حصة انتاج تبلغ ٢.٢ مليون برميل يوميا اذا قررت المنظمة زيادة الحد الأقصى للانتاج في وقت لاحق من السنة.

واشار الى ان الكويت ستلتزم

المناطق كاستثمار.

وتقع معظم احتياطيات النفط الكويتية في حقول جنوب مدينة الكويت.

ويقول معظم المحللين انه أيا كان ما يحدث فان أكبر حقل نفطي وهو حقل «برقان» العملاق في المنطقة الجنوبية الوسطى ويحتوي على أكثر من ٦٠٠ مليون برميل من المرجح ان يبقى الأكبر.

ومن بين الشركات التي ورد

سجلت في الشمال الذي لم تم فيه عمليات تنقيب كبيرة بالقرب من الحدود مع العراق التي أعادت الان تفتح ترسيمها وضمان سلامتها.

ويقول الكنديون انه في ضوء العداء العراقي المستمر فان المشاريع المشتركة في مجال النفط في حرب البعيد عن الدول المتحالفة في الحرب الخليج ستمنح حصة مستمرة في وجود واستقرار الكويت.

وامتدح الدعم عن البحث في هذه القضايا بالتفصيل.

ورأى المدع انه ربما تحتاج مناطق اخرى بخلاف المناطق التي لم ينقب فيها في الشمال اذا نجحت خطط الاشتراك في الانتاج في الشمال.

وقال مدعي الان انهم التركيز على المنطقة الشمالية من البلاد لانها بكر ولم تستغل وهناك رغبة في التوسع لكنه اشار الى انه اذا وجد ان مشاريع مستمرة وتاجرة فانها قد تمتد الى بعض الاجزاء الاخرى وان هذا قد يحدث، وهو يؤكد على ان ذلك هو مذك وان مثل هذا الامر يجب ان يكون في مصلحة الكويت.

ورفض العراقي الاعتراف بالحدود التي رسمتها وبمسئلتها الامم المتحدة العام الماضي، وقال مسؤولون ان المخاوف الامنية تزيد من مخاطر تلك

سجلت في الشمال الذي لم تم فيه عمليات تنقيب كبيرة بالقرب من الحدود مع العراق التي أعادت الان تفتح ترسيمها وضمان سلامتها.

ويقول الكنديون انه في ضوء العداء العراقي المستمر فان المشاريع المشتركة في مجال النفط في حرب البعيد عن الدول المتحالفة في الحرب الخليج ستمنح حصة مستمرة في وجود واستقرار الكويت.

وامتدح الدعم عن البحث في هذه القضايا بالتفصيل.

ورأى المدع انه ربما تحتاج مناطق اخرى بخلاف المناطق التي لم ينقب فيها في الشمال اذا نجحت خطط الاشتراك في الانتاج في الشمال.

وقال مدعي الان انهم التركيز على المنطقة الشمالية من البلاد لانها بكر ولم تستغل وهناك رغبة في التوسع لكنه اشار الى انه اذا وجد ان مشاريع مستمرة وتاجرة فانها قد تمتد الى بعض الاجزاء الاخرى وان هذا قد يحدث، وهو يؤكد على ان ذلك هو مذك وان مثل هذا الامر يجب ان يكون في مصلحة الكويت.

ورفض العراقي الاعتراف بالحدود التي رسمتها وبمسئلتها الامم المتحدة العام الماضي، وقال مسؤولون ان المخاوف الامنية تزيد من مخاطر تلك

سجلت في الشمال الذي لم تم فيه عمليات تنقيب كبيرة بالقرب من الحدود مع العراق التي أعادت الان تفتح ترسيمها وضمان سلامتها.

ويقول الكنديون انه في ضوء العداء العراقي المستمر فان المشاريع المشتركة في مجال النفط في حرب البعيد عن الدول المتحالفة في الحرب الخليج ستمنح حصة مستمرة في وجود واستقرار الكويت.

وامتدح الدعم عن البحث في هذه القضايا بالتفصيل.

ورأى المدع انه ربما تحتاج مناطق اخرى بخلاف المناطق التي لم ينقب فيها في الشمال اذا نجحت خطط الاشتراك في الانتاج في الشمال.

وقال مدعي الان انهم التركيز على المنطقة الشمالية من البلاد لانها بكر ولم تستغل وهناك رغبة في التوسع لكنه اشار الى انه اذا وجد ان مشاريع مستمرة وتاجرة فانها قد تمتد الى بعض الاجزاء الاخرى وان هذا قد يحدث، وهو يؤكد على ان ذلك هو مذك وان مثل هذا الامر يجب ان يكون في مصلحة الكويت.

ورفض العراقي الاعتراف بالحدود التي رسمتها وبمسئلتها الامم المتحدة العام الماضي، وقال مسؤولون ان المخاوف الامنية تزيد من مخاطر تلك

مصفاة الاحمدية تستعيد طاقتها السابقة

قال مسؤول نفطي كويتي انه تم اخيرا إعادة افتتاح وحدة التقطير الثالثة بمصفاة الاحمدية بطاقة تصل الى ٧٥ ألف برميل يوميا.

واضاف ان الوحدة بدأت العمل بعد الانتهاء من اصلاح الخسائر التي لحقت بها في حرب الخليج.

واوضح ان انتاج الوحدة سيؤدي تدريجيا ليعمل قريبا على الطاقة التصميمية القصوى وهي ١٠٠ ألف برميل يوميا، وكانت وحدة التقطير الخامسة بمصفاة الاحمدية التي تصل طاقتها الى ١٠٠ ألف برميل يوميا في وقت سابق من العام ١٩٩٠. وستنتج طاقة التكرير الاجمالية للكويت الى نحو ٧٨٥ ألف برميل يوميا.

واضاف ان مصفاة ميناء الهند التي تعمل حاليا بطاقة تصل الى نحو ٢٤٥ ألف برميل يوميا ومصفاة الشعبية بطاقة نحو ١٥٥ ألف برميل يوميا.

وكانت وحدة التقطير الخامسة بمصفاة الاحمدية التي تصل طاقتها الى ١٠٠ ألف برميل يوميا عانت الى العمل في كانون الاول/ديسمبر الماضي بعد اصلاحها.

ولمعت اصرار بالوحدة خلال الاحتلال العراقي وحرب الخليج، إذ زعمت القوات العراقية منقحرات في غرفة الرابطة بالوحدة الثالثة وغيرها.

وقال مسؤولون ان امكان كل من السوحدثين الثالثة والخامسة ان تنتج ١٠٥ الاف برميل يوميا لفترة محدودة.

بيرغر يحقق أول فوز لفريق «فيراري» منذ أربع سنوات

الليكانينكيين إلى حقوق طليقة .
وتجمعت العين على الفرنسي اوبايرواني ، ولم يكن حوله في المركز الثاني من دون استحقاق . فقد قاد سباقاً متميزاً برهنت فيه سيارة ليجيبي - رينو عن ثبات وقوة وقدرته . كذلك كان امر اريك برنار رفيقه في الفريق الذي تمكن من انتزاع المركز الثالث .
ولقد كان السباق مخيباً لآمال ديمون هيل والفريق روثمان وإيماوس - رينو ، فقد أجبر السائق البريطاني على التوقف في مركز الخدمة والصيانة طوال لفنتين لاستبدال قضيب الموازنة في السيارة الذي تعرض لالتواء من جراء اصطدامه بسيارة أوكيبر كاتاياما . الا ان هيل عاد إلى الزنزال للزير وتمكن من انتهاء السباق والحلول في المرتبة الثامنة من دون تسجيل أي نقطة .
قال هيل في نهاية السباق معبراً عن خيبة :
«لقد فالتنتي فرصة ذهبية للتقدم على سلم البطولة» .

فسائق روثمان وإيماوس - رينو يحتل المرتبة الثانية على سلم البطولة خلف شوماكر الذي سينفذ الجزء المفروض عليه من «الاتحاد الدولي للسيارات» .
فينتيغيب عن السائقين المقلين ، الا ان الفارق بينه وبين البريطاني هيل ما يزال ٢٧ نقطة .

ويشرح ديمون هيل : «لقد ارتطمت بسيارة كاتاياما وأنا أحاول تجاوزه في المنعطف الثالث ولو انني صبرت عليه أكثر لكنت من دون ريب فزت بالسباق . انها نتيجة سيئة جداً» .

رفيق هيل في فريق روثمان وإيماوس - رينو الاسكتلندي دافيد كولتارد ، تعرض لحادث الاصطدام الذي تسبب به هانكينز . وبعد توقف طويل في مركز الصيانة عاد كولتارد إلى الحلبة ، الا انه ما لبث ان تخلى مسجداً بسبب أعطال في علية السرعات ، مسجلاً قبل ذلك أسرع لفة في السباق .

اما الذين لم يتمكنوا من اكتمال السباق فهم : فيرتون ، ونوسيزارس ، ادي ايرفن وباريتشيل .
هوبرت ، وباردي ، مارتي والويرو . اما الفرنسي جان الميس فقد خرج من السباق مبكراً بسبب عطل كهربائي في سيارته «فيراري» ، في حين ان فينيالدي ومورويشيلي حلا في المرتبة الرابعة والخامسة والفرنسي الآخر كوما في المرتبة السادسة .

حقق النمساوي غيرهارد بيرغر الفوز الأول لفريق «فيراري» الإيطالي منذ ما يقرب من سنوات أربع في سباقات فورمولا واحد ، بوصوله عند نقطة النهاية أولاً في سباق غران بري للمانيا . الذي كان جرى مشغراً ودرامياً على مدى ٤٥ لفة على حلبة «هوكنهايم» المعيرة من أسرع الحلبات الأوروبية في سباقات فورمولا واحد .

منذ البداية بدأ السباق محفوفاً بالآثارة وبالحوادث الدرامية . فبينما كانت السيارات تنهي اللفة الثامنة وتبدأ اللفة التاسعة ، وقع حادث اصطدام في وسط الحلبة فتخلى على أثره تسعة سائقين ، ولما اكتمل الأضواء وصل السباق ووصلت مجموعة منهم إلى المنعطف الأول ، دارت سيارة الفنلندي ميكا هاكينن على نفسها ، معترضة سبيل أربع سيارات فتصانعت معها .

وما كان من غيرهارد بيرغر الا ان استغل الضعف الحاصل على الحلبة ، فوش غير هيب يطوي المسافات ، ولا يجد من يضارعه في الزنزال الا الألماني مايكل شوماكر . المتقدم على سلم البطولة ، الا ان شوماكر ، الذي يتسابق لحساب «بنيتون» - فورده ، ما لبث ان بدأ في اللفة العشرين يعاني من مصاعب ، أدت به إلى تخفيف السرعة ثم إلى التخلي في مركز الخدمة والصيانة تاركاً الخيبة تلوح على وجهه . ما يزيد على ١٤٨ ألفاً من مواطنيه ومريديه . وختام الحلبة بعد ذلك لبيرغر ، حافظاً على قيادة السباق حتى النهاية .

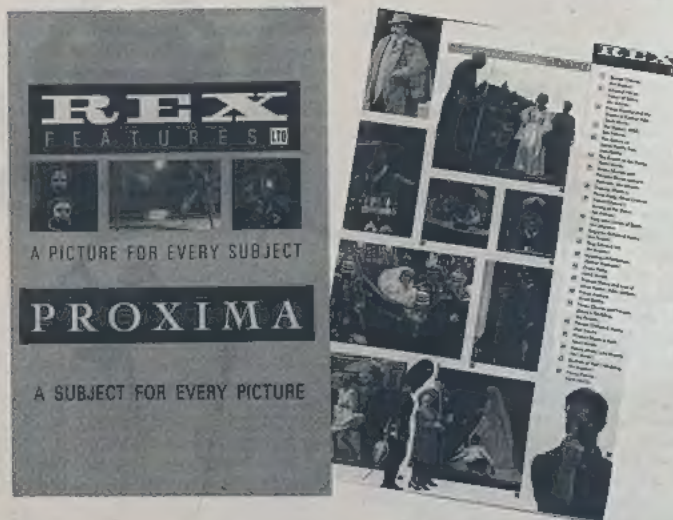
«انه يوم فريد لفريق «فيراري» خصوصاً اننا نجرب المحرك الجديد للمرة الأولى» .
قال بيرغر متشعباً بفوزه الأول منذ سنتين ، ثم تابع :

«اعتقد ان شوماكر ، الذي يقود أسرع سيارة ، كان خلفي ، لكنني استطعت خلال لفات عديدة ان ابقيه في المركز الثاني» .

وقبل تنحي شوماكر تعرض مركز «بنيتون» للخدمة والصيانة إلى حادث كاد يؤدي إلى كارثة محققة ، كما حدثت لهولندي جوس فيرستابن يطلب وقوداً . فشب حريق مفاجئ ، سرول الصاعقه في المركز وانتهى إلى تعرض فيرستابن وثلاثة من

٤٠ عاماً في خدمة الصحافة العالمية

بمناسبة مرور ٤٠ عاماً على تأسيس وكالة ريكس فيشترز ، تقدم «شبكة بروكسيما للنشر والعلاقات العامة» الممثل الوحيد لوكالة «ريكس» في الشرق الأوسط والمسؤولة عن الخدمة الصحافية المصورة باللغة العربية ، عرضاً خاصاً إلى المشتركين بدأ في آخر حزيران/يونيو ١٩٩٤ ومنته ١٢ شهراً . بموجب العرض أصبح بالإمكان تلقي خدمة «بروكسيما - ريكس» عبر وسيلتين :



١- اشتراك شهري قيمته ١٢٠٠ جنيه استرليني يشمل ارسالية واحدة في نهاية كل شهر تضم ٢٠ تحقيقاً مصوراً متنوعاً .

٢- لائحة المواضيع الخاصة MENU ترسل إلى الراغبين مرتين في الشهر تضم تحقيقات متنوعة لقاء ٢٠٠ جنيه استرليني للتحقيق الواحد .

لمزيد من الاستفسارات الاتصال بـ «بروكسيما - ريكس» على رقم الهاتف : ٠١٥٤ ٨٣٧ ٤٤ أو بالفاكس رقم : ٠١٦٥ ٨٣٧ ٤٤

«وندر وويل»

يلحم الشقوق تلقائياً

المشكلة المتكررة التي يواجهها سائقو السيارات والدراجات وكافة أنواع الجرارات الزراعية والآلات الثقيلة ، من حيث تعرضهم للمتابع الناشئة من الثقوب في الدواليب ، وجدت لها حلاً في سائل يلحم الثقوب تلقائياً ويجعل السائق ينسى متاعب الطرقات ويمنحه الأمان والأطمئنان في القيادة .
سائل «وندر وويل» ، هو نتاج اختبارات وتجارب طويلة تنحى شوماكر الكيميائية وفي أساليب تصنيعه وطرق استعماله . يستطيع ان يلحم تلقائياً أي ثقب قطره خمسة ملليمترات قد تتعرض إليه دواليب السيارة العادية أو الشاحنة ، كذلك الجرارات الزراعية والآلات الثقيلة التي تستعمل في ورش البناء والورش الصناعية .

ميزة «وندر وويل» ، انه يعيش داخل جميع الدواليب ذات الاطار الداخلي وتلك الخالية منه ، فلا يتأثر بالحرارة ولا يتجمد . ولا يسبب أي ضرر أو فاكل في العجلة (الجانت) ، فهو مركب من السلف كيميائية ومن مزيج من الماء وابتليين غليظيول الأحادي ومن مزيج مطاطي ، ويحتوي على مواد اضافية تمنع الصدأ وتمنح الدواليب مناعة وطول العمر . اما طريقة استعماله فمن البساطة بمكان .

وتتم في مراحل ثلاث :

١- بعد جعل صمام الدواليب في وضع أفقي ، تنزع ابرة الصمام ثم يفرغ الدواليب من الهواء .
٢- يركز أنبوب الفندبة البلاستيكي على صمام الدواليب وتحقق الختم اللازمة (ربع ليتر لكل دواليب في السيارة العادية) .

٣- ينظف الصمام بعد حقن السائل ثم تعاد ابرة إليه ويعدها ينفخ الهواء في الدواليب ويعدل ضغطه .
للاغبين في الحصول على حقوق توزيع «وندر وويل» وعلى مزيد من المعلومات الاتصال على :
فاكس : 224 6342 (71) 44

«القلم التحري» يكتشف تزوير العملات

من بين المبتكرات الجديدة التي نزلت إلى الأسواق البريطانية والأوروبية عموماً والتي هي في طريقها إلى الولايات المتحدة وكندا وأستراليا قلم منير انتجته شركة بريطانية تتخذ من مقاطعة «كنت» مقراً لأعمالها .

وقد أطلقت الشركة المصنعة واسمها :

Foster & Costa Safty & Security Products Enterprise, Kent

على هذا القلم اسم The Counterfeit Detector Pen أي ما يمكن ترجمته إلى «القلم التحري» .

ويقول منتج القلم انه قادر على اكتشاف الفرق وخال نصف ثانية فقط بين ورقة النقد الصحيحة والأخرى المزورة ، وأنه قد تمت تجربته على مائتي عملة مختلفة اضافة للجنة الاسترليني والدولار ، وأثبتت التجربة فعاليته .

وقد استخدم مبتكر القلم نوعاً معيناً من الحبر ، وأوضح طريقة استعماله بالقول : ان المطلوب هو وضع القلم على ورقة النقد وتنقيط علامة صغيرة على أي ناحية من الورقة النقدية ، فإذا كانت العلامة فاتحة اللون ، فمعنى ذلك ان الورقة سليمة . اما اذا اعطت لوناً بنياً غامقاً او تركت أثراً أسود اللون فهذا يعني انها مزورة .
وبعد أربع وعشرين ساعة يمكن لمن يستعمل القلم ان يجد أثر الحبر قد زال تماماً عن الورقتين السليمة والمزورة معاً .
ويأتي ابتكار هذا القلم وسط حمى تزايد اكتشاف عمليات تزوير العملة في العالم .

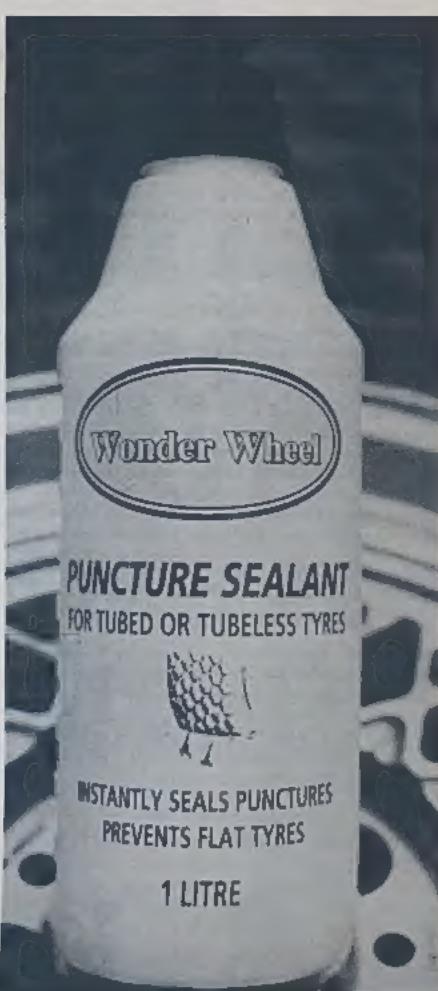
لمزيد من المعلومات والاستفسارات يرجى الاتصال بالسيدة ارمسترونغ على العنوان الآتي :

31, St Mary Abbots Court, Warwick Gardens, LONDON W14 8RA Tel: (071) 872 9666 Fax: (071) 872 9667

او (شركة «عبر» ABAR العالمية للتجارة) .

العنوان : مار الياس / شارع المعلوف / بناية خالد عبده / الطابق الأول ، بيروت .

لمزيد من المعلومات يرجى الاتصال على الأرقام التالية : تلفون الاسترل ٦٠٢٩١٧ رقم التحويل ٢٢٦ او التلفون المباشر والفاكس ٦٠٢٩٩٧ .
الاستاذ عامر مطر .
مطلوب موزعون للدول العربية والمناطق اللبنانية .



بروفيل

الانتقاء والانتقاد

ما بين الولايات المتحدة الأميركية والمملكة العربية السعودية من علاقات بطول في قديمه وعمقه ومصلحته أي علاقات مع أي دولة أخرى في الشرق الأوسط باستثناء إسرائيل.

وبالتالي، فإن السفير السعودي لدى «البيت الأبيض» له في السجل الدبلوماسي مزية عالية في واشنطن وفي الرياض. فكيف إذا كان هذا السفير أميراً من العائلة السعودية الحاكمة الأمير بندر بن سلطان الذي يتكسب إلى «الثقافة الأميركية» انتماء إلى «العائلة السعودية» فلا تدرى أهو سفير الرياض في واشنطن أو سفير واشنطن في الرياض؟

وقد ذكر السفير الأمير الأميركي في مقالة له في جريدة «واشنطن بوست» أخيراً، أن الدولة السعودية كانت قائمة «بشكل أو بآخر» قبل قيام الثورة الأميركية ربع قرن على الأقل. وكتب بندر ذلك ليؤكد للأميركيين أن الدولة السعودية فيها مقومات البقاء، وإنها سوف تبقى قائمة في المستقبل بشكل أو لآخر.

ولا كانت مقالة بندر دفاعية، لأنها جاءت رداً على مقالة من السعودية نشرت في جريدة «هيرالد تريبيون» بتاريخ ٢٤ حزيران/يونيو الماضي، فإن ما جاء فيها يعبر عن نقطة ضعف متعمدة في ثقافة قوة عتيقة عبرت عنها المقالة المذكورة تعبيراً واضحاً وصريحاً، وأبرزها أن الصداقة السعودية - الأميركية كانت قوية في مراحل سابقة، عندما لم تكن صداقة كهذه دارجة في العالم العربي. ونقطة الضعف هذه هي أن الدبلوماسية السعودية تبدو وكأنها حكومة بلان تكون وتبقى دبلوماسية دفاعية.

والدبلوماسية الدفاعية، كما يتضح من مقالة الأمير بندر في «واشنطن بوست» في التوجهات، فما يفهم من تلك المقالة، وهي مقالة جيدة لو كان كاتبها صحافياً مستقراً يعبر عما ورد فيها كمرآة من الخارج، أن المملكة العربية السعودية هي في الغرب وليست من الغرب. حتى أن المقالة كلها تبدو وكأنها محاولة فكرية أميركية مختلفة قوامها ذلك لا تستطيع أن تكون في الغرب ما لم تكن من

الغرب بمعنى تطابق الانتماء السياسي مع الانتماء الثقافي والحضاري.

فالأمير بندر يقول أنك تستطيع أن تكون من الغرب سياسياً من غير أن تنتمي إليه ثقافياً وحضارياً. بل إن السفير الأميركي ذهب إلى حد إعطاء نفسه حرية الانتقاء، ولعل في هذا ممكن نقطة الضعف، ذلك أنه من غير الممكن أن يكون أحد حق الانتقاء، ما لم يطمح الآخر حق الانتقاء. فلا يستطيع أن تنتقي ثم تضيف ذراعاً للانتقاء، لكن الأمير بندر يبدل جهداً في تعيين نقاط اللقاء بين الأميركيين والسعوديين فيقول أن الأميركيين «فرييون» كالسعوديين تماماً. ولكنه يقول أن عملية التحديد التي يرغب فيها السعوديون ناشئة من الفرية لا من التفريغ. وقد يكون في ذلك نوع من محاولة فكرية لك الارتباط بين التحديث والتفريغ ليمر الأخذ بالتحديث، ورفض «التفريغ»، فكان مثل هذه الامكانية التي هي أساس الانتقائية أمر سهو أو موهو وليس بالضرورة أن يكون الأمير بندر في ذلك يعبر عن رأي شخصي، فهو في الدرجة الأولى يدافع عن مواقف وسياسات الملك فهد بن عبد العزيز، وهذا في صلب مهمته الدبلوماسية كممثل لرئيس دولته إلى دولة أخرى، حتى ولو كان يحمل رأياً شخصياً مختلفاً، وهو أمر مستبعد في هذه الحالة. وإن كان طلب أحد الدبلوماسيين السعوديين للرجوع السياسي إلى دولة أخرى، يجعل مثل هذا الأمر وراداً لدى سفراء سعوديين آخرين.

فقد كور بندر في مقالاته في واشنطن بوست، أكثر من مرة أن مواقف ومطالب جماعات أميركية عديدة لا يسعف الملك فهد، حيث في السعودية مناهات مختلفة، وهو في ذلك على حق، لأن مثل تلك الجماعات، قياساً على السراويل، وبخصوصاً في أوروبا الشرقية، أسست في تقويض الدول الاشتراكية سابقاً بدل تحسيتها كما هو المطلب العلني. والواقع أن تلك الجماعات التي يتقدمها الأمير بندر تتصرف وكأنها على ضافة تامة بأن في العالم أوضاعاً تستعصي على التحسين، وبالتالي فإن أي تحسين فيها من شأنه أن يزيدي إلى تقويضها في النتيجة.

ولا كان الأمير بندر في طرحه لهذه المسألة يشدد على أن المملكة السعودية ترمي إلى المدى البعيد، أي إلى النجوم وطول البقاء، فانه من الطبيعي أن يشجع عن الحلول السريعة أو العمليات التجميلية الملغاة لجرد الظهور بظهر حسن أمام الغير. (رأيي هذه الحالة أمام «واشنطن بوست» وقد لفت لها على قول الأمير بندر). وربما كان كثيرون في الولايات المتحدة وفي غيرها يميلون إلى الاعتقاد أنجاء الملك فهد إلى «التحسين المصنوع» في الأظفار الذي عبر عنه الأمير بندر تماماً.



لكن ما يسل في باب التحسين المصنوع والمفبول لدى هؤلاء والمغرب لدى السعوديين، يعتبر لدى الجماعات التي يتلقها الأمير بندر تحسناً بالخاصة أو «التحسين الذاتي» التحسين وأساساً تدرى ما إذا كان الأمير بندر يهاجم هؤلاء أو أنه يحاول التناغم. لكن من الواضح أنه يسعى إلى الحفاظ على قنوات التناغم بطرحه وهي التي يستهدفها المهاجمون لتجريد الملكة العربية السعودية من أصفاتها في الخارج. فالأمير بندر يعرف أن هناك كثيرين ما وألوا بحاجته إلى اتفاق بطريقة أو أخرى، والطريقة السعودية في الاتفاق تكون أكثر انفتاحاً كلما كانت الحجة خفيفة، لأن الحجة القوية مقنعة بذاتها. والمشكلة مع كثريين في الغرب - كما يقول الأمير بندر، أن هؤلاء يريدون الحلول السريعة والترضيات الفورية، أنهم يريدون على قول الملك اللبناني الدراج «أن يحطوا على النار» على قاعدة إسلامية معروفة تقول «خير البر عالجته»، فما عليك هو عليك سواء، قدمت به اليوم أو تمت به غد.

لكن هذا المنطق، كما يقول الأمير بندر، لا يسعف الملك فهد كثيراً لأن التعامل السعودي تهمع الرياض وباتي الملكة في شيء آخر، فهاذا السعيد الذي كان في راحة العالم ويضرب نفسه، غير أنه من غير الممكن في هذه الأيام للحكومة بالانتماء الصناعية، تعامل بقية العالم أو الامتثال عنه. فالاصطالات لم تقصر المسافات فقط بل قلصت الخصوميات أيضاً. والمملكة العربية السعودية ليست استثناء، وليس بمقدورها أن تكون، والواضح من مطالعة الأمير بندر أن عمله الملك يريد ويرغب أن تكون مملكته من هذا العالم، إنما يشروعه هو على أنها تمثل الخصومية السعودية، لا للشرط الأميركية على أنها تمثل الصوبية العالية.

وإن تكون مملكة فهد من هذا العالم يعني في المفهوم الواقعي أنها مملكة أميركية، ومن هنا الحجة التي أثارت حفيظة الأمير بندر فهيجهت على الكتابة، حيث تلوح الجماعات التي انتقدتها بل أن تكون مملكة أميركية بكل معنى الكلمة لا بمعنى من دون آخر.

بمعنى من دون آخر، أي أنها ليست أميركية تماماً، وهذا مضمون رسالة السفير بندر إلى الملكة العربية السعودية الأميركية، وإن في مملكة لا تكون منه إلا كانت مملكة أميركية بكل معنى الكلمة.

أما الأمير بندر، فقد عمل وسعه استعمل النصف الأميركي في الدفاع عن النصف غير الأميركي، وهذا أضيق الأيمان.

الناس

في مؤتمر صحافي لتجمع «العرض البريطاني»

الضيف

سفير دولة الامارات يعلن انحيازه الى «سيدات الأعمال»!

عيسى صالح اللقير - سفير دولة الامارات العربية المتحدة في لندن، هو من الشخصيات الدبلوماسية التي تعرف تماماً تاريخ العلاقة بين بريطانيا ومنطقة الخليج.

فقد عاش المرحلة البريطانية في الخليج بكل تضاريسها. وهو يستذكرها الآن في عالم متغير، فلا الخليج هو هم ولا بريطانيا هي هي، أو كما قال الشاعر الانكليزي:

لا أنت أنت ولا الديار يارب
والسفير عيسى صالح اللقير، يجمع إلى نماته الخلق ولطافة العشر خرقاً عاماً يكاد يكون خيولاً، ثم النكتة المبررة على لسانه في مجلس مطب مورد النسمة اللياربية في جو قاتئ رويما كان من حسن حكة أن سفارة الهادة جاءت بعد سفارة مهدي القاتر الدورية والشرقية للجل.

والسفير السابق لدولة الامارات في لندن، كان يستمتع باتارة الجدل حول شخصه كما قيل ليطهر وكهه مهالي، الدنيا وشاغل الناس. وندراً ما حدث في القرائع الدبلوماسية العاصم أن ظهر على المسرح دبلوماسي اعطى انطباعاً بأنه أهم من الدولة التي يمثل.

لكن يمكن القول أن السفير الحالي هو دبلوماسي طبيعي، من حق ولو كان سفيراً فوق العادة أو محققاً للصلاحيات، أو هو على الأقل يكفي في مسافراته أكثر مما يكتفي في الخارج، وهو في مقابل كل من يسعى إلى لقائه وليس «دنيا» بعيد اللئال.

ولها هذا بحسب الفكرة بين سفير وسفير وإن كانت هذه الملاحظة قد وردت عرماً، ما نحن بسنده هنا.

أقام حكمت قصير بالنيابة عن فريق أصدقاء العميد ريمون اده، حفلة غداء في باريس على شرف سفير لبنان السابق في فرنسا جوتي عبده، الذي انتقل إلى الأمانة المركزية في بيروت، حضرها عدد من رجال السلك الدبلوماسي العربي، يتقدمهم عميد السلك السفير السعودي الشيخ جميل الحجيلان وشخصيات لبنانية بينها السفير اللبناني الجديد ناجي أبو عاصي ووزير التربية محي الدين كحاش الذي كان في زيارة خاصة إلى فرنسا، بالإضافة إلى فريق أصدقاء العميد وفيهم العميد نفسه. وقد عقدت حكمت قصير بالنيابة عن الفريق مزايا السفير عبده السياسية والاجتماعية ونوه بدوره الشجاع في جمع كلمة اللبنانيين في فرنسا على اختلاف مشاربهم، واجتباهم نحو مصلحة لبنان العليا، واستقطابه للفريقين حكومة وشعباً لدعم مسيرة الوفاق في لبنان، وتحدثت في العظة أيضاً السفير الحجيلان، وسفير سلطة عمان كما جرت مناقشة بين الوزير الضاهر وحكمت قصير الذي طرح على الوزير استقالة حول الوسائل التي اتاحتها الحكومة اللبنانية لأجناد الماضين بدروس الأموال المهاجرة. فقال الوزير الضاهر أن الوضع في لبنان اليوم يركز على تحرير الجنوب اللبناني والجولان السوري، وأن مسيرة الاعمار مرتبطة على فترة اللبنانيين والسوريين على استعداد أراضهم المحتلة كي يمكن بعدئذ أن يعم السلام والبناء الشرق الأوسط كله.

بهاء بلسانة وزوجته ألقما عبداً، في منزلها في لندن حضوره عدد من الدبلوماسيين ورجال أعمال وأهل المجتمع بينهم سفير مصر الدكتور محمد شاكر وزوجته، سفير لبنان محمود حمود، سفير البحرين كريم الشكر، سفير المكسيك خوسيه نو أوليكيو، المستشار الأول بالسفارة اللبنانية الدكتور سام نعماني، الدكتور اشرف مروان، السيد نعيم فردان وزوجته، النائب البريطاني وليام كاش، الدكتور عمر حمزة وزوجته، عبد جلال وزوجته نعمان الراوي وزوجته والتائر خلدون الصلح صاحب مجلة VOILA.

جرمي بشير رئيس جمعية متفري الجامعة الأميركية في بيروت - فرع أبو ظبي - أقيم عشاء تكريمي على شرف سفير لبنان الجديد لدى الامارات العربية للتمتع جرج سبها، حضره أعضاء الجمعية وعدد كبير من أفراد الجالية اللبنانية في أبو ظبي والامارات الأخرى.

عمر الحسن رئيس مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية في لندن عاد من رحلة عمل إلى البحرين التقى خلالها الشيخ محمد بن مبارك وزير الخارجية والشيخ خليفة بن حمد وزير الدفاع وعبدالله بشارة الأمين العام السابق لمجلس التعاون الخليجي.

يفتخر بها على الرغم من أن المجتمع الخليجي ما زال في ظاهره مجتمعاً تكوينا ورجاليا. والقول الشائع هو أن الرجسالي في الخليج من الداخل يرتدون خوفاً من سماءهم ويأتهم، وإن كان بعضهم يصلي هذا «الارتداد» مفهوم الاحتياط.

أما الدكتور لكرس، الأمين العام والمدير التنفيذي لفرقة التجارة العربية البريطانية، فقد لفت أنظار رجال الأعمال البريطانيين إلى ثلاثة أمور يجب أن يلتزموا في الاعتبار في تعاملهم مع الخليجين والأمور الخليجية.

وأول هذه الأمور أن السياسات والقائمة الآن في الدول الخليجية تقضي بتخفيف الاعتماد على الاستيراد، وأنهم أن الأسواق الخليجية أصبحت الآن أكثر تنافسية وأكثر الخائفة.

والثاني أنه لا بد من تعامل بالمثل من حيث احوال البضائع الخليجية إلى الأسواق البريطانية والأوروبية من غير قيود لا مبرر لها.

وأشار المحرس إلى أنه على الرغم من أن بيئة تجمع «العرض البريطاني» سوف تنجح إلى دولة الامارات، إلا أن انتاجاتها لا تقتصر على الامارات فقط، بل سوف تتعداها إلى بقية دول مجلس التعاون الخليجي التي تشكل بالنسبة إلى الصادرات البريطانية ثالث سوق لهذه الصادرات بعد الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأميركية.

ومع أن السفير اللقير قد أعلنه بغير اعتزاز أن موقفه من اقتصاد السيدات مجال الأعمال لكننا لا نعرف ماذا سيكون موقفه لو أن السيدات قررن انضمام المجال الدبلوماسي

الخليج وبقية بلدان الشرق الأوسط شيئا في غاية الأهمية إلا وهو وضع أسس مختبة للتنمية الاقتصادية المستقبلية. ويشهد سفير دولة الامارات في مكة على تميز عوايات انتقال التكنولوجيا الحديثة والتسارع المشترك في تفيد المسعودين البريطانيين والمؤسسات المحلية.

رجح السفير باسم دولة الامارات الشركات البريطانية المتخصصة في التجميع حتى الآن وعندما ٥٢ شركة لأن التجميع سوف يتخذ من بلاده مقراً، وعبر عن أمله في أن يحضر المؤتمر لمرمعه في دبي كثيرون من رجال ريسادات الأعمال في منطقة الخليج.

وعندما سئل السفير اللقير عن تنويع «سيدات الأعمال» في الخليج قال أن عدد السيدات الناجحات في تعاملها الأعمال التجارية والاقتصادية في الخليج يتزايد يوماً بعد يوم، وأبدى تعاطفاً مع دخول السيدات ميدان الأعمال بلح حد الاحتياز القائم على الاعجاب، وحتى لا يستغني أحد ما ورد على لسانه في هذا المجال قال السفير أن أول أعماله الخاصة التي كان ينفذها بتمسك قبل أن يدخل العمل الدبلوماسي في ابنته وكانت تؤكد أن ابنته قد برزت في النجاح الاقتصادي ورأته في الإحسان قال السفير للشرق أن أسراراً طوية الطبعان الاقتصادي للتماريم الأطراف حول العالم تدبرها الآن سيدات الأعمال طابعاً، الذي يعرفون منطقة الخليج مفعمة جيدة بمرشدين لا للزراعة الخليجية ذروا منها في الأعمال الاقتصادية والتجارية، وإن هناك استقلالية اقتصادية للنساء الخليجيات

وما يهتد من الناهية الاقتصادية، التصورات التي عرضها السفير اللقير والمداخلات التي قام بها في المؤتمر الصحافي الذي عقده تجمع «العرض البريطاني» في غرفة التجارة العربية البريطانية بحضور أمنها العام عبدالكريم اللقير، وذلك تمهيداً لأول مؤتمر يعقد التجمع البريطاني المذكور خارج بريطانيا والذي سوف يقام في دبي بين ٢٤ و ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر للقول ببيعة التلاقح بين رجال الأعمال البريطانيين ورجال الأعمال الخليجيين لاقامة مشاريع مشتركة.

والهدف من هذا اللقاء، كما أكد المسؤولون عن التجمع، ليس فقط تشجيع الصادرات البريطانية إلى الخليج وزيادة التبادل التجاري مع تلك المنطقة، وإنما لجراء تعارف دائم بين الهيئات الاقتصادية في البلدين لاقامة مشاريع واستثمارات مشتركة ليس في منطقة الخليج حصراً بل في أي مكان في العالم تنبأ فيه فرص عمل هذه المشاريع المشتركة.

وقد وصف سفير الامارات هذا للتوجه الجديد لرجال الأعمال البريطانيين في الخليج بأنه «حركة اقتصادية مثالية».

من التمسيد في الخليج في هذه الأيام لا يعني فقط بيع البضائع والخدمات، بل هو يتطرق إلى البذل في ترتيبات وشركات تجارية وصناعية طوية الأمد ومبادلة التعم.

وأضاف السفير اللقير يقول:

«إن مخطا من هذا النوع من قبله أن يفر ليس فقط لظراً مسبوياً يتبع للمسعودين البريطانيين عرض بضائعهم في المنطقة، بل يفر فوق ذلك لتقلص

APPROACH 21
Victoria House
Vernon Place, Suites 51-55
London WC1B 4BU
TEL: 071 430 2072 / 92
FAX: 071 430 2084

الإعلان

الترويج مؤسسة النحاس - بيروت
٨٦٧٢٦١ - ٨٦٦١٩٩
٨٦٦١٩٩
كوكب مارش - لندن
٨٦٦٠٢٨٨ - ٨٦٦٠٢٨٨

برج المصايف
الطابق الثالث
شارع جميل اند
راس بيروت - لبنان
هاتف ١٦٢ ٨٦٨

ROSEBURY HOUSE
70 ROSEBURY AVENUE
LONDON EC1R 4RR
TEL: (071) 837 0154
FAX: (071) 837 0165

الكتاب

الدعاية العامة
مدير التتبع
عبد الغزالي
كمال فرج الله
Master Art & Design Ltd.

مدير التصميم
انطوان شخرالله جندر
التصميم والإخراج

جريدة اقتصادية مستقلة